المصرف العربي
للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

التقرير السنوي
2019

#BADEAbank

www.badea.org

المحتويات

معطيات عامة 4
مجلس المحافظين 5
مجلس الإدارة 5
خطاب رئيس مجلس الإدارة 10
أهم مؤشرات نشاط المصرف (2018 – 2019) 11
لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية 12

الفصل الأول: النشاط التمويلي 20
استراتيجية المصرف 2030 20
أضواء على الخطة الخمسية الثامنة (2020 – 2024) 21
الالتزامات المالية الكلية في عام 2019 22
التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها القطاعي 23
التزامات القروض وتوزيعها القطاعي 26
تمويلات القطاع الخاص 27
تمويلات الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية 27
العمليات الإقليمية 28
عمليات العون الفني 28
تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح 30
العمليات التي اكتملت خلال عام 2019 32
التوقيع على الاتفاقيات 32
الإسهام في تخفيف عبء المديونية 32
التمويل المشترك 32

الفصل الثاني: وصف تفصيلي للعمليات الإنمائية 36
مشروعات القطاع العام 36
عمليات القطاع الخاص والتجارة الخارجية 50
عمليات العون الفني 53

الفصل الثالث: الموارد المالية 70

خلاصة عامة للتقرير 75
الحسابات المالية الختامية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 78
الملاحق 110

ملحوظة : كافة الصور الواردة فى هذا التقرير تمثل نماذج لمشروعات وعمليات عون فنى مولها المصرف أو ساهم فى تمويلها فى الدول الأفريقية المستفيدة

معطيات عامة

التأسيس

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (المصرف) بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973 وبدأ عملياته في مارس 1975 متخذًا من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقراً رئيسياً له. والمصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة تتمتع بالشخصية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي وتخضع لأحكام اتفاقية إنشائها ولمبادئ القانون الدولي. وتملك المصرف ثماني عشرة دولة عضو بجامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974.

الأهداف والمهام

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الأفريقية ودول العالم العربي، وتجسيد تضامن عربي أفريقي قائم على أسسٍ من المساواة والصداقة. وتحقيقاً لهذه الأهداف عُهدَ إليه بالمهام التالية:

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

المستفيدون من التمويلات

44 دولة أفريقية – جنوب الصحراء.

الهيئات المسيرة لعمل المصرف

مجلس المحافظين

هو السلطة العُليا للمصرف ويتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو، وغالباً ما يكون المحافظون وزراء المالية في دولهم. ولمجلس المحافظين كافة الصلاحيات، كما له أن يفوض كل أو بعض هذه الصلاحيات لمجلس الإدارة، فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الإنشاء ومن بينها زيادة رأس المال، وتعيين مدير عام المصرف، وإجازة النظام المالي، والتصديق على الحسابات الختامية، وتخصيص صافي الدخل، وتفسير وتعديل اتفاقية الإنشاء. ويعقد مجلس المحافظين في العادة اجتماعاً واحداً في العام.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف إلاّ ما كان منها مقتصراً على مجلس المحافظين. وتتضمّن صلاحياته الآتي:

- رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها، بما يتفق وأحكام اتفاقية الإنشاء وتوجيهات مجلس المحافظين.
- وضع القواعد والنُظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات.
- تحديد برنامج للعمليات يعين حجمها ونظمها، والموافقة على القروض والمعونات التي يقدمها المصرف.
- اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وإصدار السندات.
- الإعداد لاجتماعات مجلس المحافظين.
- إنشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف، حسب ما تقتضيه مصلحة العمل.

يكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، وينطبق هذا حالياً على دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية. ويشترك بقية الأعضاء في المصرف – بحسب قوتهم في التصويت في مجلس المحافظين – في اختيار العضوين غير الدائمين في مجلس الإدارة وهما حالياً الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية. وفترة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد. كما ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً غير متفرغ لمدة سنتين قابلة للتجديد، يجتمع مجلس الإدارة مرةً كل ثلاثة أشهر، أو كلما اقتضى عمل المصرف ذلك.

لجان مجلس الإدارة

تتفرّع عن مجلس الإدارة لجنتان وهما:

1/ **لجنة الاستثمار:** وتقوم بالإشراف على إدارة استثمارات المصرف وتتكوّن من رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام، وعضوين يقوم مجلس الإدارة باختيارهما من بين أعضائه لمدة سنتين.

2/ **لجنة المراجعة:** وتقوم بالإشراف على مراجعة أعمال المصرف الداخلية وتتكوّن من ثلاثة أعضاء، يقوم مجلس الإدارة باختيارهم من بين أعضائه لمدة سنتين.

المدير العام

يُعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للمصرف – من غير أعضاء مجلس الإدارة – لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين على الأكثر، والمدير العام هو الممثل القانوني للمصرف والموظف التنفيذي الأعلى والمسئول عن تسيير جميع الأعمال تحت إشراف مجلس الإدارة، وفقاً للنظم واللوائح ووفقاً لتوجيهات مجلس المحافظين ومجلس الإدارة.

اجتماع مجلس المحافظين رقم (44)
الكويت - أبريل 2019

مجلس المحافظين

معالي الأستاذ/ عمـــر ملحـس وزير المالية – المملكة الأردنية الهاشمية	**معالي الأستاذ/ درويش بن إسماعيل البلوشي** الوزير المسئول عن الشؤون المالية – سلطنة عُمَان
معالي الأستاذ/ عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	**معالي الدكتور/ نبيـــل قسيـــس** رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية دولة فلسطين
معالي الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني – مملكة البحرين	**معالي الأستاذ/ علي شريف العمادي** وزير المالية – دولة قطر
معالي الأستاذ/ زياد العذاري وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي الجمهورية التونسية	**معالي الدكتور/ نايف فلاح الحجرف** وزير المالية – دولة الكويت
معالي الأستاذ/ محمـــد لوكـــال* وزير المالية – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**معالي الأستاذ/ علي حســن خليـــل** وزير المالية – الجمهورية اللبنانية
معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية – المملكة العربية السعودية	**معالي الأستاذ/ فرج عبد الرحمن أبو مطاري** وزير المالية – دولة ليبيا
معالـي الدكتور/ إبراهيم أحمد البدوي* وزير المالية والتخطيط الاقتصادي – جمهورية السودان	**معالي الدكتـــورة/ سحـر نصـــــر** وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي – جمهورية مصر العربية
الجمهورية العربية السورية**	**معالي الأستاذ/ محمد بنشعبـــون** وزير الاقتصاد والمالية – المملكة المغربية
معالي الأستاذ/ فـــؤاد حســـين نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية / وزير المالية جمهورية العراق	**معالي الأستاذ/ محمد الأمين ولد الذهبي*** وزيـــر الماليـــة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال العام، فقد كان يمثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالي الأستاذ/ عبد الرحمن راوية حتى 2 أبريل 2019 ، وكان يمثل جمهورية السودان معالي الأستاذ/ مجدي حسن يس حتى 16 مارس 2019. وكان يمثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية معالي الأستاذ/ المختار ولد أجاي حتى 22 أغسطس 2019.

** كان عام 2011 هو آخر عام يحضر فيه ممثل عن الجمهورية العربية السورية اجتماعات مجلس المحافظين.

اجتماع مجلس الإدارة - جمهورية رواندا - مارس 2019

مجلس الإدارة

الرئـيس

معالي المهندس/ يوسف بن إبراهيم البسام

المملكة العربية السعودية

الأعضـــاء

سعادة الأستاذ/ مصبح محمد السويدي دولة الإمارات العربية المتحدة	**سعادة الأستاذة/ لمياء بن ميم** الجمهورية التونسية
سعادة الأستاذ/ ميلود بوطبَّة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**سعادة الأستاذ/ خالد صلاح الدين محمد** * جمهورية العراق
سعادة الدكتور/ عبد العزيز بن محمد الهنائي سلطنة عُمَان	**سعادة الأستاذ/ أحمد صالح بومطر المهندي** دولة قطر
سعادة الأستاذ/ مروان عبد اللّه يوسف الغانم دولة الكويت	**سعادة الدكتور/ نصر علي غريبي** * دولة ليبيا
سعادة الدكتورة/ منى محمد أحمد وهبة جمهورية مصر العربية	**سعادة الأستاذ/ الحسن الدز** المملكة المغربية

المديـر العـام

معالي الدكتور/ سيدي ولد التاه

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال العام، فقد كان يمثل جمهورية العراق سعادة الدكتورة/ هدى هادي سلمان حتى نهاية أكتوبر 2019، وكان يمثل دولة ليبيا سعادة الأستاذ/ موسى منصور الكانوني حتى يونيو 2019.

معالي رئيس مجلس المحافظين

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

معالي الرئيس

تحية طيبة،،،

طبقاً للمواد 6/25 و2/34 و35 من اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أتشرّفُ بأن أرفع إلى مجلس المحافظين الموقّر، نيابةً عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي عن أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال عام 2019. ويشتمل التقرير على عرضٍ لأهم أنشطة المصرف وعلى وصفٍ تفصيليْ لعملياته التنموية الجديدة في البلدان الأفريقية التي استفادت من تمويلاته خلال العام، كما يشتمل على الحسابات المدققة للسنة المالية 2019.

وأرجو أن تتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

يوسف بن إبراهيم البسام

رئيس مجلس الإدارة

أهم مؤشرات نشاط المصرف 2018 – 2019

البيان	2018	2019
إجمالي الالتزامات الكلية (مليون دولار*)	**564.95**	**599.96**
قروض مشاريع القطاع العام	230	240
قروض تمويل القطاع الخاص	100	100
قروض تمويل الصادرات العربية	225	250
منح العون الفني	9.95	9.96
إجمالي عدد العمليات	**73**	**66**
مشاريع القطاع العام	15	14
عمليات القطاع الخاص	8	3
عمليات التجارة الخارجية	6	6
عمليات العون الفني	44	43
متوسط عنصر المنحة لقروض مشروعات القطاع العام (%)	35.5	34.9
إجمالي تكاليف مشروعات القطاع العام التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)	884.08	515.66
صافي الموجودات (مليون دولار)	4,821.4	5,133.3
إجمالي الدخل (مليون دولار)	11.9 –	391.1
صافي الدخل (مليون دولار)	39.9 –	321.9

* المقصود بالدولار في هذا التقرير هو الدولار الأمريكي

لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية

1/ نمو الاقتصاد العالمي

تباطأ نمو الاقتصاد العالمي في عام 2019 للسنة الثانية على التوالي حيث لم تتجاوز نسبة النمو 3 % وهي أقل نسبة يتم تسجيلها منذ الأزمة المالية العالمية في سنة 2008، حسب ما يُشير إليه تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر2019. ويفسر هذا التباطؤ أساسا بحالة عدم اليقين المترتبة عن تعدد العراقيل التي تواجهها المبادلات التجارية الدولية وعن تصاعد التوترات الجيوسياسية، حيث تشير التقديرات إلى أن الحرب التجارية التي احتدمت في عام 2019 بين الولايات المتحدة والصين إثر زيادة الولايات المتحدة بشكل هام للرسوم الجمركية المستوجبة على الواردات من الصين، ورد هذه الأخيرة بإجراءات مماثلة بالإضافة إلى تخفيض حيازتها من سندات الخزينة الأمريكية، قد ساهمت في تخفيض معدل النمو العالمي بنحو 0.8 نقطة. كما ساهمت في هذا التباطؤ عوامل ظرفية مرتبطة بالصعوبات الاقتصادية التي واجهتها عدد من البلدان الناشئة وعوامل هيكلية مرتبطة بتراجع الإنتاجية وشيخوخة السكان في الاقتصادات المتقدمة. وقطاعياً يفسر التباطؤ بالتراجع الهام المسجل على مستوى قطاع الصناعات المعملية نظراً لعدة عوامل أبرزها ارتفاع الرسوم الجمركية الذي أثر سلباً على الاستثمار وعلى طلب السلع التجهيزية. كما شهد قطاع صناعة السيارات انكماشاً هاماً نتيجة الاضطرابات المترتبة عن المعايير الجديدة للعوادم التي تم اعتمادها مؤخراً بالاتحاد الأوروبي والصين. وفي المقابل فقد واصل قطاع الخدمات تحقيق نسب نمو هامة مساهماً بشكل نسبي في تقليل حجم الآثار السلبية المترتبة عن تراجع القطاع الصناعي.

تباطأ معدل النمو السنوي للاقتصاد الأمريكي خلال عام 2019 ليستقر في حدود 2.3 %، وذلك نظراً لحالة عدم اليقين التي تخيم على المبادلات التجارية الدولية والتي كان لها أثر سلبي على الاستثمار بالإضافة إلى الانحسار التدريجي للآثار الإيجابية قصيرة المدى المتولدة عن خفض الضرائب في عام 2018، إلا أن سياسات توسع الإنفاق الحكومي والتوسع المالي المنتهجة ساهمت بشكل فعال في دعم سوق العمل والطلب المحلي مما مكن الاقتصاد الأمريكي من الحفاظ على معدل نمو مرتفع نسبياً مقارنة ببقية الاقتصادات المتقدمة. أما في منطقة اليورو فعلى الرغم من تواصل صلابة الطلب الداخلي، فقد تباطأ معدل النمو السنوي للاقتصاد للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 1.1 % في عام 2019، وذلك بفعل تراجع الصادرات وتراجع الإنتاج الصناعي. كما تواصل تراجع معدل النمو السنوي للاقتصاد في المملكة المتحدة للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 1.2 %، وهي أقل نسبة نمو تشهدها البلاد منذ عام 2009، وذلك بفعل تباطؤ الاستثمارات نظراً لحالة عدم اليقين المرتبطة بطول مفاوضات الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى استقر معدل النمو الاقتصادي في اليابان مدعوماً بالطلب المحلي، في حين تباطأ معدل النمو في كندا للسنة الثانية على التوالي بفعل الآثار قصيرة المدى المترتبة عن اعتماد سياسة نقدية ومالية أكثر حذراً تهدف لجعل البلاد أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية. وتراجع كذلك معدل النمو في كوريا الجنوبية وفي سنغافورة وتايوان وهونج كونج للسنة الثانية على التوالي نتيجة تباطؤ الاستثمارات الخاصة وتباطؤ الصادرات بفعل تراجع النمو في الصين بالإضافة إلى تراجع الطلب العالمي على أشباه الموصلات. أما في النرويج فقد تسارع معدل النمو بفضل ارتفاع الطلب الداخلي واعتماد إجراءات جبائية محفزة، في حين تباطأ معدل النمو الاقتصادي في أستراليا ليبلغ أدنى مستوى له منذ عام 1991 نتيجة تباطؤ الصادرات الموجهة إلى الصين التي تعد الشريك التجاري الأول للبلاد، والصعوبات التي تواجهها سوق العقارات بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد طيلة السنة بفعل ظاهرة القطب الثنائي للمحيط الهندي.

وفي الصين تراجع معدل النمو الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 6.1 %، وذلك نتيجة تباطؤ الصادرات بفعل ارتفاع الرسوم الجمركية بالولايات المتحدة بالإضافة إلى تباطؤ الطلب المحلي نتيجة تشديد الرقابة على أنشطة الإقراض لاسيما من المؤسسات غير البنكية، بهدف تقليل مخاطر دخول البلاد في أزمة مالية. كما تباطأ معدل النمو الاقتصادي في الهند للسنة الثالثة على التوالي بفعل تباطؤ الاستثمارات نتيجة تواصل ضبابية الإصلاحات الحكومية المرتقبة في مجال مناخ الأعمال بالإضافة إلى تباطؤ الطلب المحلي بفعل تشديد الرقابة على المؤسسات غير البنكية العاملة في الحقل المالي بعد تزايد المخاوف حول أوضاعها المالية. وفي دول مجموعة آسيان تباطأ معدل النمو في تايلاند بفعل تباطؤ الاستثمارات والصادرات نتيجة التوترات التجارية الدولية، وبقي مستقراً نسبياً في إندونيسيا وماليزيا والفيليبين على الرغم من تباطؤ الاستثمارات، بفضل صلابة الطلب المحلي. أما في فيتنام فعلى الرغم من التراجع الطفيف لمعدل النمو إلى 6.5 % إلا أنه بقي مرتفعاً مقارنةً ببقية دول المجموعة، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الموجهة للولايات المتحدة لتعويض الواردات الصينية.

وتباطأ معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 0.2 %، وذلك نتيجة تضافر عدة عوامل كالتراجع الهام الذي شهده النشاط المنجمي في البرازيل إثر كارثة انهيار أحد المناجم في بداية السنة وتباطؤ الاستثمارات، والاستهلاك في المكسيك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتواصل حالة عدم اليقين التي تخيم على السياسات الاقتصادية المتبعة، والصعوبات التمويلية التي تعرفها الأرجنتين والتي عمقت من حدة انكماش الاقتصاد، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها فنزويلا والتي تراجع ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي الثلث في سنة واحدة . كما تراجع معدل النمو الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية وتركيا للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 1.7 %، نتيجةً لتباطؤ النمو في روسيا بفعل تباطؤ الاستثمارات والطلب المحلي، وفي تركيا بفعل الانخفاض السريع لسعر صرف الليرة الذي أثر سلباً على تنافسية القطاع الصناعي الذي يعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة، بالإضافة إلى تباطؤ الاستثمارات نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الفائدة بسبب السياسات النقدية الرامية للحد من تراجع سعر صرف الليرة.

أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد بقي معدل النمو مستقراً في حدود 3.2 % ، حيث ساهم الارتفاع النسبي للأسعار العالمية للنفط في تسارع النمو في أغلبية الاقتصادات المنتجة وعلى رأسها نيجيريا التي بلغ معدل النمو فيها 2.2 %، في حين تواصل انكماش الاقتصاد الأنغولي للسنة الرابعة على التوالي نتيجة تواصل تراجع حجم الإنتاج. وتواصل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا للسنة الثانية على التوالي نتيجة تعدد الإضرابات وتراجع الإنتاج المنجمي بفعل تفاقم مشاكل التزويد بالكهرباء بالإضافة إلى تراجع الإنتاج الزراعي. وعلى عكس هذه الاقتصادات الثلاثة الأكبر في المنطقة فإن عدداً من بقية البلدان خاصة غير المنتجة للنفط نجح في تحقيق نسب نمو مرتفعة حيث تمكنت 20 دولة تضم حوالي 45 % من سكان المنطقة وتمثل نسبة 34 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من تحقيق نسب نمو تفوق 5 % ، كما تمكنت 24 دولة من تحقيق نسب نمو للدخل الفردي تفوق النسب المسجلة في الاقتصادات المتقدمة. وقد تعددت المحركات الرئيسية للنمو في هذه الدول بين الاستثمارات الخاصة في كوت ديفوار ورواندا والسنغال، وتعزز إنتاجية القطاع الزراعي في بنين، والاستثمارات العمومية في موريشص. وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تباطأ معدل النمو للسنة الثالثة على التوالي ليبلغ 0.9 %.

2 / التضخم والعمالة والبطالة

أ) التضخم

ارتفع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة بشكل طفيف ليبلغ 1.7 % في عام 2019 مدفوعاً بارتفاع نسبي للأجور إثر بلوغ معدلات البطالة في العديد من هذه البلدان مستويات قياسية دنيا. أما في الاقتصادات الناشئة والنامية فقد تراجع معدل التضخم إلى 4.6 % وهو ما يفسر أساساً باستقرار الأسعار العالمية لأغلب السلع الأساسية بالإضافة إلى الضعف النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت في حوالي 60 % من هذه البلدان.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع معدل تضخم السلع الاستهلاكية إلى 2.1 % في عام 2019، مدفوعاً بارتفاع الأجور. أما في منطقة اليورو فقد تراجع معدل التضخم إلى 1.3 % بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي وذلك على الرغم من السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي. وفي المملكة المتحدة واصل معدل التضخم التراجع للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 1.5 %، إثر الانخفاض الهام الذي شهدته أسعار الطاقة بعد قيام الهيكل الحكومي المنظم للقطاع بخفض سقف الأسعار.

أما في اليابان فقد واصل معدل التضخم الارتفاع للسنة الرابعة على التوالي ليبلغ 1.5 % وذلك بعد زيادة الحكومة لمقدار الضريبة على السلع الاستهلاكية. وفي الصين واصل معدل التضخم الارتفاع للسنة الثانية على التوالي ليبلغ 2.2 % مدفوعاً بالارتفاع الهام الذي شهدته أسعار لحوم الخنازير إثر الانتشار الواسع لوباء طاعون الخنازير الذي قضى على حوالي 40 % من القطيع المحلي. كما ارتفع معدل التضخم في الهند ليبلغ 3.8 % إثر الارتفاع الهام الذي عرفته أسعار الخضروات ولا سيما البصل نتيجة لتدني الإنتاج بسبب الفيضانات التي شهدتها العديد من المناطق. أما في البرازيل والمكسيك وروسيا فقد انخفض معدل التضخم نتيجة تباطؤ الطلب المحلي.

وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفع معدل التضخم في عام 2019 ليبلغ 8.9 %، حيث أدى الجفاف الناتج عن ظاهرة النينو الذي ضرب بشدة عدداً من دول شرق وجنوب القارة مثل كينيا وإثيوبيا وبوتسوانا وليسوتو وناميبيا وزامبيا وزيمبابوي، والأعاصير التي ضربت موزمبيق وعدداً آخر من دول جنوب القارة إلى انخفاض حجم المحاصيل الزراعية مما ولد ضغوطاً تضخمية في هذه الدول، حيث بلغ معدل التضخم 14.5 % في إثيوبيا و12 % في زامبيا. كما ساهم التراجع الحاد في سعر صرف العملات المحلية في أنغولا وليبيريا إلى تعزيز الضغوط التضخمية في هاتين الدولتين، حيث بلغ معدل التضخم 17 % في أنغولا و20 % في ليبيريا . أما في دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا وفي دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا فقد ظل معدل التضخم منخفضاً حيث لم يتجاوز 1 % في كوت ديفوار و1.8 % في جمهورية الكونغو، وذلك نتيجة ارتباط عملات هذه الدول باليورو.

ب) العمالة والبطالة

بقي معدل البطالة العالمي مستقراً في عام 2019 في حدود 5.4 %، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 188 مليون شخص، 40 % منهم من النساء. وبلغ معدل العمالة 60.7 % من عدد السكان البالغين أكثر من 15 سنة، بينما لم يتجاوز هذا المعدل 47.2 % عند النساء.

وفي الاقتصادات المتقدمة واصل معدل البطالة التراجع للسنة السابعة على التوالي ليستقر في حدود 4.8 %، حيث سجلت منطقة اليورو معدل بطالة لا يتجاوز 7.6 % وهو أقل معدل تشهده المنطقة منذ عام 2008. كما سجلت مجموعة الدول الصناعية السبع معدل بطالة لا يتجاوز 4.3 %، وهو أقل معدل تشهده المجموعة منذ الصدمة النفطية الأولى في عام 1973، بينما بقي معدل البطالة في بقية الاقتصادات المتقدمة مستقراً في حدود 4 %. أما في الدول الناشئة والصاعدة فقد واصل معدل البطالة الانخفاض للسنة الثانية على التوالي في دول شمال إفريقيا ليستقر في حدود 12.1 %، كما واصل الانخفاض للسنة الرابعة على التوالي في دول الكاريبي ليستقر في حدود 7.2 % وللسنة الخامسة على التوالي في جزر المحيط الهادي ليستقر في حدود 4.7 % وللسنة السادسة على التوالي في دول شرق أوروبا ليستقر في حدود 4.9 %، في حين واصل معدل البطالة الارتفاع للسنة الثانية على التوالي في دول أمريكا الوسطى ليبلغ 3.9 % ، وفي دول جنوب شرق آسيا ليبلغ 3 %. كذلك ارتفع معدل النمو في دول أمريكا الجنوبية ليبلغ 9.7 % ، وفي دول جنوب آسيا ليبلغ 5.4 % ، وفي دول وسط آسيا ليبلغ 5.8 % ، وفي دول غرب آسيا ليبلغ 11.9 %. بينما ظل مستقراً في الدول العربية في حدود 8 % وفي دول شرق آسيا في حدود 4.1 % .

أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد ارتفع معدل البطالة إلى 5.9 %؛ أي ما يمثل حوالي 24.4 مليون عاطل عن العمل، بزيادة قدرها 900 ألف شخص مقارنةً بعام 2018. غير أن هذا المعدل يتباين فيما بين مختلف المناطق حيث أنه بقي مستقراً في دول وسط إفريقيا في حدود 4.8 % ، وفي دول شرق إفريقيا في حدود 3.2 % ،وفي دول غرب إفريقيا في حدود 6 %، في حين ارتفع في دول جنوب القارة ليبلغ 27.2 %.

3 /التجارة العالمية

تباطأ نمو حجم التجارة العالمية في عام 2019 للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 1.1 % وهي أدنى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2009، ويعود هذا إلى تباطؤ الاستثمار الذي أدى إلى تراجع الطلب على السلع التجهيزية وإلى تعزيز الإجراءات الحمائية بين الصين والولايات المتحدة. كما ساهمت في هذا التباطؤ الأزمة التي يشهدها قطاع صناعة السيارات بسبب التحولات التكنولوجية التي يقتضيها التطور المتسارع للمعايير التي ينبغي أن تستجيب لها العوادم. وقد تراجع معدل النمو السنوي لصادرات الاقتصادات المتقدمة للسنة الثانية على التوالي إلى 0.9 %، حيث انخفض معدل النمو السنوي لصادرات دول منطقة اليورو إلى 2.1 %، ولمجموعة الدول الصناعية السبع إلى 0.7 %، وتراجع حجم صادرات بقية الاقتصادات بحوالي 0.2 % وذلك للمرة الأولى منذ عام 2009.

أما في الاقتصادات الناشئة والنامية فقد تراجع معدل النمو السنوي لصادراتها للسنة الثانية على التوالي إلى 1.8 %، إذ تقلص معدل النمو السنوي لصادرات دول آسيا الناشئة والنامية إلى 2.8 %، والاقتصادات الخمس الأكبر في مجموعة آسيان دون اعتبار سنغافورة إلى 2.6 %. كما تراجع معدل النمو السنوي لصادرات دول أوروبا الشرقية وتركيا إلى 3.3 %، ودول أمريكا اللاتينية إلى 0.9 %، في حين تعمق الانكماش لصادرات دول الشرق الأوسط ووسط آسيا إلى 2.1 %. أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد تراجع معدل النمو السنوي للصادرات إلى 2.7 %.

وتراجع معدل النمو السنوي لواردات الاقتصادات المتقدمة إلى 1.1 % ولواردات منطقة اليورو إلى 2.5 %، ولواردات مجموعة الدول الصناعية السبع إلى 1.5 % ، في حين تراجعت واردات بقية الاقتصادات المتقدمة بحوالي 1 %. أما الاقتصادات الناشئة والنامية فقد تقلص معدل النمو السنوي لوارداتها إلى 0.6 %، حيث تراجع معدل النمو السنوي لواردات دول آسيا الناشئة والنامية إلى 0.2 %، ولواردات الاقتصادات الخمس الأكبر في مجموعة آسيان دون اعتبار سنغافورة إلى 2.4 %. كما انخفض معدل النمو السنوي لواردات دول أوروبا الشرقية وتركيا إلى 2.1 % في حين تراجعت واردات دول أمريكا اللاتينية بحوالي 0.7 %، وعاودت واردات دول الشرق الأوسط ووسط آسيا النمو بحوالي 0.6 % بعد أن شهدت تراجعاً في عام 2018. أما في دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد تراجع معدل النمو السنوي للواردات إلى 3.8 %. وعلى الرغم من هذا التراجع فقد كانت المنطقة الأكثر ديناميكية على الصعيد العالمي من حيث ارتفاع حجم الواردات.

4/الدين الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أ) الدين الخارجي

بلغ حجم الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء - حسب إحصاءات البنك الدولي- حوالي 583.6 مليار دولار فى عام 2018؛ أي بزيادة قدرها 4 % مقارنةً بعام 2017. وبذلك بلغ حجم الدين الخارجي حوالي 36.2 % من إجمالي الناتج المحلي. ومن حيث تركيبته فإن 84 % من إجمالي الدين كان في شكل قروض طويلة الأجل و12 % في شكل قروض قصيرة الأجل، وبلغت قروض صندوق النقد الدولي 4 % من إجمالي الدين. وقد فاقت الزيادة المسجلة على مستوى القروض طويلة

الأجل والتي بلغت 6 % تلك المسجلة على مستوى إجمالي الدين الخارجي. كما ارتفع حجم قروض صندوق النقد الدولي بحوالي 5 % في حين تراجع حجم القروض قصيرة الأجل بحوالي 3 %. وارتفعت نسبة القروض الميسرة بشكلٍ طفيف إلى 17 % من إجمالي الدين الخارجي، ونسبة قروض المؤسسات متعددة الأطراف إلى 18.9 %، ونسبة الدين الخارجي المُعنّون بالدولار الأمريكي إلى 64.8 %، ونسبة الدين الخارجي المُعنّون باليورو إلى حوالي 6.6 %.

وقد بلغت متأخرات السداد حوالي 34.1 مليار دولار في عام 2018 ؛ أي بزيادة بلغت 10 % مقارنةً بعام 2017، ومن حيث تركيبتها فإن 32 % من المتأخرات تتعلق بالفوائد و 68 % تتعلق بأصل الدين. كما بلغت السحوبات من الديون في عام 2018 حوالي 80.3 مليار دولار، منخفضة بذلك بحوالي 8 % عن السحوبات المسجلة في عام 2017. ومن حيث تركيبتها فإن جميع السحوبات تعلقت بقروض طويلة الأجل، وتعلقت 4 % من السحوبات بقروض مسداة من صندوق النقد الدولي.

بلغت خدمة الدين حوالي 61.1 مليار دولار في عام 2018 مرتفعة بحوالي 31 % عن نظيرتها المسجلة في عام 2017. وقد مثلت خدمة الدين حوالي 14.1 % من الصادرات. ومن حيث تركيبتها فإن 71 % منها يتعلق بتسديد أصل الدين و29 % يتعلق بتسديد الفوائد. ومثلت الزيادة المسجلة على مستوى تسديد أصل الدين 78 % من الزيادة المسجلة على مستوى خدمة الدين. وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة المستوجب على القروض الجديدة التي تم تحصيلها في عام 2018 إلى 4.7 %، وانخفض متوسط مدة القرض بشكل طفيف إلى 20.4 سنة وارتفع متوسط فترة السماح إلى 11 سنة، وانخفض متوسط عنصر المنحة إلى 0.1 %. وإذا ما تم الاقتصار على القروض الجديدة المتحصل عليها من جهات رسمية، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى 2.2 % وانخفض متوسط مدة القرض إلى 24.3 سنة، وبقي متوسط فترة السماح مستقراً في حدود 5.8 سنوات بينما انخفض متوسط عنصر المنحة إلى 30.8 %.

من جانبٍ آخر فقد ارتفع حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة في عام 2018 بحوالي 17 % ليبلغ 23.5 مليار دولار، وانخفضَ حجم التدفقات الاستثمارية في المحافظ بحوالي 83 % ليستقر في حدود 2.4 مليار دولار.

ب) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

بلغ عدد البلدان التي استفادت من مبادرة تخفيف الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 36 بلداً من بينها 29 بلداً إفريقياً مستفيداً من عون المصرف. ووصلت جميع هذه البلدان إلى نقطة الانتهاء في إطار المبادرة. وبلغ عدد البلدان المرشحة للاستفادة من المبادرة والتي لم تصل إلى نقطة الانتهاء 3 بلدان من بينها بلد إفريقي واحد مستفيد من عون المصرف وهو دولة إريتريا. وقد بلغت الكلفة الإجمالية لتخفيف الديون ضمن المبادرة 76.3 مليار دولار، منها 64.7 مليار دولار للبلدان الإفريقية المستفيدة من عون المصرف. وبلغت مساهمة المصرف ضمن هذه المبادرة حتى نهاية عام 2019 حوالي 258.8 مليون دولار، استفادت منها جميع البلدان الإفريقية المؤهلة للاستفادة من عون المصرف والتي وصلت إلى نقطة الانتهاء.

5/ توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2020

تُشير التوقعات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2019 إلى ارتفاع نسبة نمو الاقتصاد العالمي لتبلغ 3.4 % في عام 2020، بفضل التحسن المرتقب للوضع الاقتصادى في بعض الدول الناشئة التي مرت بصعوبات ظرفية في عام 2019، حيث من المتوقع أن يساهم التعافي النسبي للنمو في هذه الدول بحوالي 70 % من التسارع المرتقب للنمو على الصعيد العالمي. ومن المُتوقع أن تبقى نسبة النمو مستقرة في الاقتصادات المتقدمة في حدود 1.6 %، وذلك بفضل تسارع طفيف للنمو في منطقة اليورو سيمكن من تدارك التباطؤ المرتقب للنمو في الولايات المتحدة. كما يُتوقع أن يتسارع النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية إلى 4.5 %، وأن يشمل هذا التسارع مختلف المناطق باستثناء بلدان آسيا الناشئة والنامية والتي يتوقع أن تستقر فيها نسبة النمو الاقتصادي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية من المُتوقع أن يتواصل تباطؤ النمو الاقتصادي في عام 2020 للسنة الثانية على التوالي ليستقر في حدود 2 %، وذلك بفعل النهاية التدريجية للسياسات المالية التوسعية الداعمة وانحسار الآثار الإيجابية المترتبة عن سياسة تخفيف الضرائب ورفع الإنفاق العمومي. ومن المنتظر أن يعاود النمو في منطقة اليورو التسارع ليبلغ 1.3 % بفضل الانتعاش النسبي للطلب الخارجي والتلاشي التدريجي لبعض العوامل الظرفية التي أثرت سلباً على النمو في عام 2019، كالآثار المترتبة عن اعتماد معايير جديدة لعوادم السيارات، إذ من المرتقب أن تتأقلم صناعة السيارات تدريجياً مع التحولات التكنولوجية التي تقتضيها هذه المعايير. كما يرتقب معاودة النمو للتسارع في المملكة المتحدة ليبلغ 1.4 % في عام 2020 بسبب انتهاء حالة عدم اليقين التي رافقت مفاوضات انفصال البلاد عن الاتحاد الأوروبي وتلافي سيناريو انفصال بدون اتفاق الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى دخول البلاد في مرحلة انكماش اقتصادي، إثر مصادقة البرلمان البريطاني على اتفاقية الانفصال في بداية العام، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية قصيرة المدى المتولدة عن الارتفاع المرتقب في الإنفاق العمومي وفقاً للوعود الانتخابية لحزب المحافظين الفائز في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أقيمت في ديسمبر 2019.

وفي اليابان من المُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي ليستقر في حدود 0.4 % في عام 2020، نسبة للتباطؤ المرتقب للطلب المحلي بعد زيادة الحكومة لمقدار الضريبة على السلع الاستهلاكية. وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في كندا إلى 1.7 % نتيجة التحسن النسبي لنشاط سوق العقارات وتسارع الاستثمار والطلب المحليين، وفي كوريا الجنوبية وأستراليا إلى 2.2 % نتيجةً لتنشيط الطلب المحلي والسياسات النقدية التوسعية المعتمدة،و في سويسرا إلى 1.2 % مدفوعاً بالطلب المحلي وباحتضان البلاد عدداً من التظاهرات الرياضية الهامة على الصعيد الدولي كبطولة العالم للهوكي على الجليد.

أما في الصين، فمن المُتوقع أن يتواصل تباطؤ النمو الاقتصادي ليستقر في حدود 5.8 % في عام 2020، بسب تراجع نمو الصادرات المترتب عن الإجراءات الحمائية الأمريكية وانتشار فيروس كورونا. ومن المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في الهند ليبلغ 7 % مدفوعاً بالسياسات النقدية التوسعية المعتمدة وتخفيض الضريبة على الشركات بالإضافة إلى الإعلان عن الإصلاحات الحكومية المرتقبة في مجال مناخ الأعمال والتي ستمكن من رفع حالة عدم اليقين التي أسهمت في تعطيل الاستثمار خلال الفترة الأخيرة، والبرنامج الحكومي لدعم الاستهلاك في المناطق الريفية الذي سيلعب دوراً هاماً في دفع عجلة النمو.

وفي أمريكا اللاتينية من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي ليبلغ 1.8 % في عام 2020، حيث من المتوقع أن يتسارع النمو في المكسيك ليبلغ 1.3 % مدفوعاً بالطلب المحلي، وفي البرازيل ليبلغ 2 % مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحسين مناخ الأعمال وبالسياسات النقدية التوسعية المعتمدة، بينما من المتوقع تواصل الانكماش الاقتصادي في الأرجنتين ولو بوتيرة أقل حدة من تلك المسجلة في عام 2019، وذلك بسبب تواصل الآثار السلبية للأزمة المالية التي مرت بها البلاد مؤخراً. وفي دول شرق أوروبا وتركيا، من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي إلى 2.5 % في عام 2020، حيث من المتوقع أن يتسارع النمو في تركيا إلى 2.9 % بفضل السياسات المالية التوسعية المعتمدة والزيادة الكبيرة في حجم التمويلات المقدمة من البنوك التابعة للدولة، وفي روسيا إلى 1.8 % مدفوعاً بارتفاع حجم الاستثمارات العمومية.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء من المُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في عام 2020 ليبلغ 3.5 % مدفوعاً بالطلب المحلي وبالاستثمار الخاص، بالإضافة إلى تواصل السياسات المالية التوسعية التي تم انتهاجها مؤخراً في عدد من الدول؛ بغاية دفع النشاط الاقتصادي، والتحسن الطفيف لمعدلات النمو في الدول المنتجة للنفط بفضل تحسن حجم الإنتاج بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. كما يتوقع أن تساهم السياسات المالية التوسعية المستأنفة في منطقة اليورو والولايات المتحدة في تحسين جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية؛ مما سيدفع بعجلة النمو. غير أن تسارع النمو الاقتصادي في المنطقة سيظل محدوداً نسبة إلى التباطؤ المرتقب للاستثمارات العمومية والنفقات الاستهلاكية الحكومية بعد بلوغ الدين العمومي مستويات قياسية في

أغلب دول المنطقة. كما أنه من المُتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي سلباً بتباطؤ نمو التجارة العالمية وبالانخفاض المرتقب لأسعار أغلب المواد الأولية المصدرة بما فيها النفط، بالإضافة إلى تواصل المشاكل الأمنية التي تعاني منها عدد من دول المنطقة.

ويُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي بشكل طفيف في نيجيريا ليبلغ 2.5 % بفضل التحسن النسبي لأداء القطاع غير النفطي، غير أن هذا التسارع سيبقى محدوداً نظراً إلى ضعف البنية الأساسية والمشاكل التي يعاني منها القطاع البنكي وتباطؤ الاستثمارات الخاصة. كما يُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي بشكل طفيف في جنوب إفريقيا ليبلغ 1 %، بيد أن هذا التسارع سيبقى كذلك محدوداً نظراً إلى تباطؤ نمو الاستثمارات الخاصة والصادرات في ظل تواصل المشاكل الهيكلية التي يعاني منها مناخ الأعمال، وضعف نجاعة عدد هام من الشركات الحكومية. كما يُتوقع أن يعاود الاقتصاد الأنغولي النمو في 2020 بعد 4 سنوات من الانكماش وذلك بفضل الجهود الحكومية المبذولة لتنويع الاقتصاد، لكن هذا النمو سيكون ضعيفاً ولن يتجاوز 1.1 %. إن ضعف معدلات النمو في هذه الاقتصادات سيواصل التأثير سلباً على عدد من شركائهم التجاريين في المنطقة، خاصةً من الدول المجاورة.

ويُتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي صلباً في الدول غير المنتجة للنفط بإفريقيا جنوب الصحراء. حيث من المُتوقع أن يظل النمو مرتفعاً في أثيوبيا في حدود 7.1 %، على الرغم من تباطئه بشكل طفيف بحكم اعتماد سياسات مالية ونقدية أكثر صرامة تهدف إلى المحافظة على التوازنات الكبرى. كما يُتوقع أن يبلغ النمو 7.2 % في كوت ديفوار و7.8 % في رواندا و6.7 % في السنغال بفضل تسارع نمو الاستثمارات الخاصة. وأيضاً يُتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في بنين ليبلغ 6.7 % بفضل تحسن إنتاجية القطاع الزراعي وفي موريشص ليبلغ 3.8 % بفضل ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية.

ومن المُتوقع كذلك أن يتسارع النمو في الشرق الأوسط ووسط آسيا ليبلغ 2.8 % في عام 2020، بسبب تسارع نسق الاستثمارات الحكومية في مجال البنية الأساسية ونسق الاستثمارات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة للإصلاحات التي تم إقرارها لتحسين مناخ الأعمال وتواصل تعافي الطلب المحلي في العديد من دول المنطقة. كما يُتوقع أن يساهم انتعاش النشاط السياحي في شمال أفريقيا الذي نتج عن تحسن الأوضاع الأمنية والجهود الترويجية في مزيد من دفع عجلة النمو في هذه الدول ، غير أن الأوضاع التي يمر بها عدد من دول المنطقة ستواصل التأثير سلباً على آفاق النمو.

الفصل الأول

النشاط التمويلي

الفصـــل الأول

النشـــاط التمويـــلي

تمهـــيد

استراتيجية المصرف 2030

الرؤية

أن يكون المصرف المنصة الرائدة للتعاون الاقتصادي العربي – الإفريقي من أجل التنمية المستدامة.

الرسالة

تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال الدعم المالي والاستثمار والدعم الفني.

الأهداف

1 - تحديد وتطوير فرص التعاون الاقتصادي الاستراتيجي بين الدول العربية والإفريقية وتعزيزها.

2 - المساهمة بشكل مبتكر في تحقيق التنمية المستدامة والتحول الهيكلي للدول الإفريقية على ضوء أهداف التنمية المستدامة وبرامج تنمية إفريقيا 2063.

يسعى المصرف من خلال استراتيجيته العشرية 2030 إلى أن يستجيب بشكل استباقي لعالم متغير، تمر فيه العديد من اقتصادات الدول الأفريقية والعربية بتحولات كبيرة تسعى من خلالها الدول لتلبية احتياجات أجيال من شبابها الطموح والمنفتح على العالم. وتُعتبر استراتيجية المصرف 2030 إطار عمل للمصرف يساعده في القيام بدوره كمنصة لدعم الشراكات العربية الأفريقية، وعلى اغتنام الفرص المتاحة لخدمة التعاون العربي الأفريقي في ظل تحول المنطقتين إلى سوق ناشئة لما يزيد عن مليار نسمة.

وتخدم هذه الاستراتيجية أهداف المصرف ، حيث تحدد مجالات تركيز المصرف الرئيسية لحشد الشركاء وبرامج التطوير عالية الجودة. وسوف تتيح له بشكل انتقائي تولي دور قيادي في التنمية، وسيكون قادراً من خلال الخطتين الخمسية الثامنة والخمسية التاسعة على تكييف وتعديل خطته الاستراتيجية وفقاً لذلك.

وفي ظل ثقافة تقوم على التوجه الاستراتيجي والإدارة المبنية على النتائج سيتمكن المصرف من إعداد كفاءات جديدة مبتكرة وعلى نحو تدريجي وبنّاء. وتسعى الاستراتيجية إلى مواصلة دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الافريقية من ناحية، وتحقيق المصلحة العربية الإفريقية المشتركة في إطار الشراكة الاستراتيجية بين دول المنطقتين من ناحيةٍ أخرى.

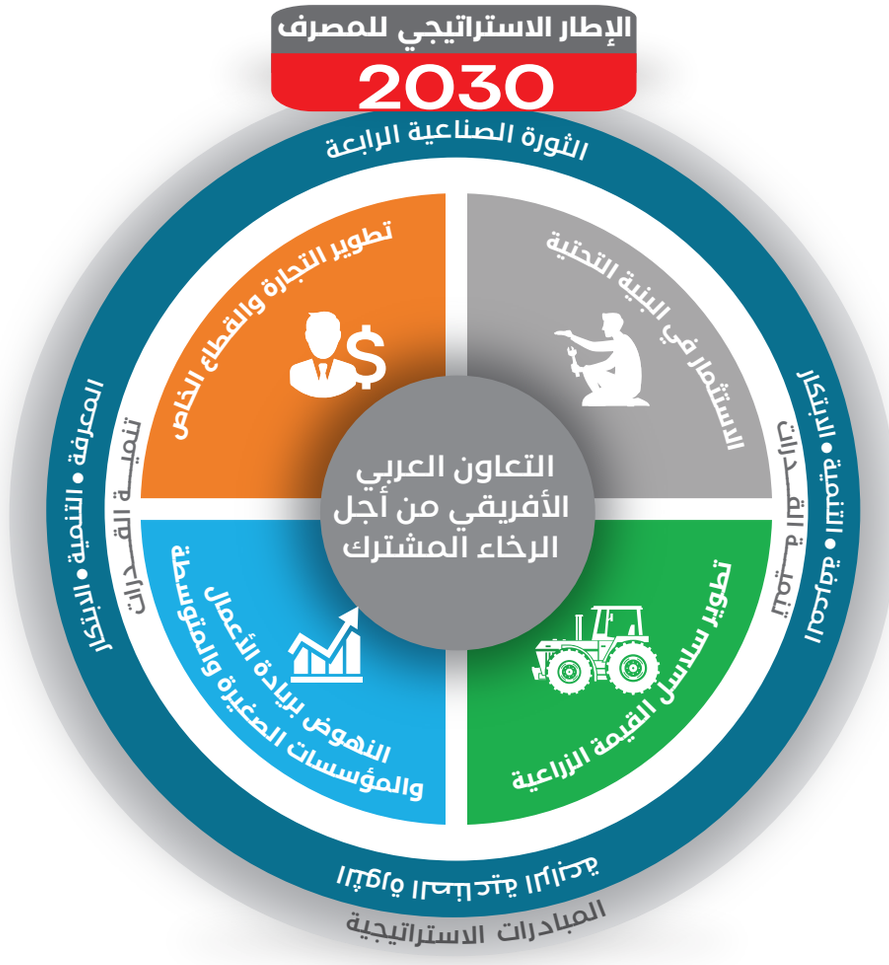

حصيلة تمويلات ومنجزات الخطة الخمسية السابعة وأضواء على الخطة الخمسية الثامنة

للعمل وفق رؤية وموجهات واضحة اعتمد المصرف منذ عام 1983 نظام الخطط الخمسية التي تُوازن بين موارده المالية المتاحة واحتياجات الدول الأفريقية المستفيدة. ويقوم المصرف بزيادة المخصصات المالية لكل خطة جديدة مقارنةً بالتي قبلها؛ ليُسهم بصورة فعّالة في سد احتياجات تلك الدول دون إغفال لأهمية التدرج المعقول في هذه الزيادة، تحسباً لأي مساس قد يلحق بمركزه المالي.

وبنهاية عام 2019 اختتم المصرف خطته الخمسية السابعة (2015 – 2019) التي تم إعدادها على ضوء قرار مجلس محافظي المصرف رقم (4) لعام 2013 القاضي بزيادة رأس مال المصرف بنسبة 50 % ليبلغ 4200 مليون دولار. وقد بلغت مخصصات هذه الخطة 1600 مليون دولار؛ منها 1100 مليون دولار للقطاع العام، و450 مليون دولار للقطاع الخاص، و50 مليون دولار للمعونة الفنية، إلى جانب مبلغ سنوي دوار لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية لا يتجاوز 250 مليون دولار في عام 2019.

وعلى المستوى التنظيمي والمؤسسي تم تعزيز إطار الحوكمة بالمصرف بإنشاء لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعدة لجان فنية على مستوى الادارة التنفيذية لمراجعة ومتابعة عمليات الاقراض والائتمان وادارة المخاطر. كما تم اعتماد وتطبيق هيكل تنظيمي جديد شمل على وجه الخصوص اضافة ادارة للمخاطر ومكتب للتطوير المؤسسي وترفيع مستوى المراجعة الداخلية. كذلك تم خلال الفترة تطوير ثقافة الجودة واعتماد اساليب عمل جديدة مكنت المصرف من الحصول على شهادات الجودة الشاملة (ISO 9001)، وأمن نظم المعلومات (ISO27001)، وجودة المعلومات (ISO20000).

جديرٌ بالعلم أن المصرف قد نجح في تحقيق معظم الأهداف المرسومة في إطار الخطة بنسبة 99.4 %.

الخطة الخمسية الثامنة

يبدأ تنفيذ الخطة الخمسية الثامنة (2020 -2024) - كمرحلة أولى من استراتيجية المصرف 2030. وتهدف الخطة إلى تعزيز مكاسب الخُطط السابقة والمُساهمة في دعم جهود الدول المستفيدة لمواجهة التحديات التنموية المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية. وتنطلق الخطة في هذا المسعى من توجهات الاستراتيجية العشرية القائمة على الاتجاهات الحديثة للتنمية، خصوصاً أهداف التنمية المستدامة وأجندة أفريقيا في أفق 2063. كما يتخذ المصرف خلال السنوات الخمس من مرتكزات الاستراتيجية والخطة الخمسية الثامنة (الاستثمار في البنية التحتية من أجل الشمول والتصنيع والابتكار، وتنمية سلسلة القيمة الزراعية من أجل التمكين، وتعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص من أجل النمو وإنشاء فرص عمل، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال) مرجعية لنشاطه.

اعتمدت مخصصات مالية للخطة شملت 1700 مليون دولار للقطاع العام، و1000 مليون دولار للقطاع الخاص، و50 مليون دولار للمعونة الفنية، إلى جانب مبلغ سنوي دوار يتراوح بين 260 و300 مليون دولار لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية ومبلغ آخر مساوٍ له للتجارة الأفريقية.

ومن بين أهم توجهات الخطة الخمسية الثامنة تعزيز دور المصرف كمنصة للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي، والتوسع في توفير التمويل المناسب للقطاع الخاص لتلبية احتياجاته الاستثمارية والتشغيلية، وتشجيع تدفق الاستثمارات العربية إلى الدول الأفريقية، وتكثيف التبادل التجاري العربي الأفريقي، ومواصلة تقديم العون الفني مع استحداث آليات جديدة تواكب التطور الذي تشهده الدول الأفريقية.

الالتزامات المالية الكلية في عام 2019

في عام 2019 بلغت التزامات المصرف المالية الكلية لصالح الدول المستفيدة 599.96 مليون دولار، متجاوزةً تمويلات عام 2018 البالغة 564.95 مليون دولار بنسبة نحو 6.2 %، ويُعزى ذلك إلى زيادة تمويلات القطاع العام بنسبة نحو 4.3 %، والصادرات العربية بنسبة نحو 11 %.

توزيع الالتزامات

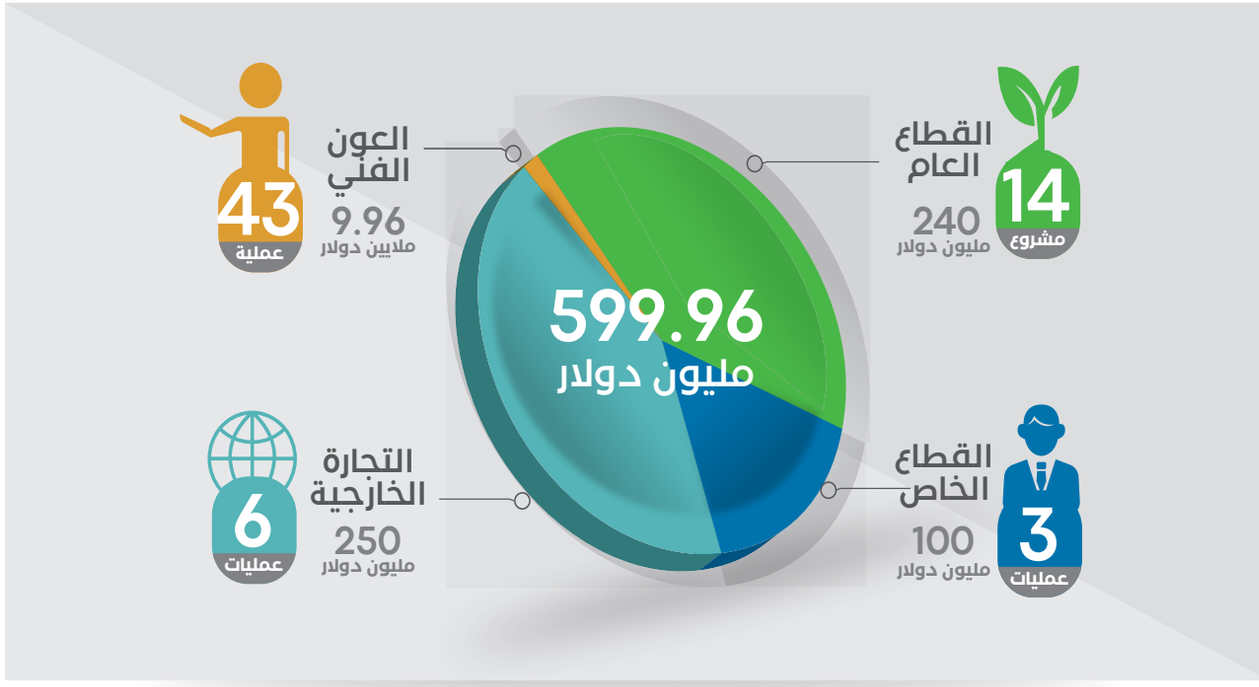

التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها القطاعي لعام 2019

استناداً إلى توجهات الخطة الخمسية السابعة (2015 –2019) وأولويات الدول الأفريقية المُستفيدة، تم توزيع التزامات قروض القطاع العام البالغة 240 مليون دولار قطاعياً كالتالي:

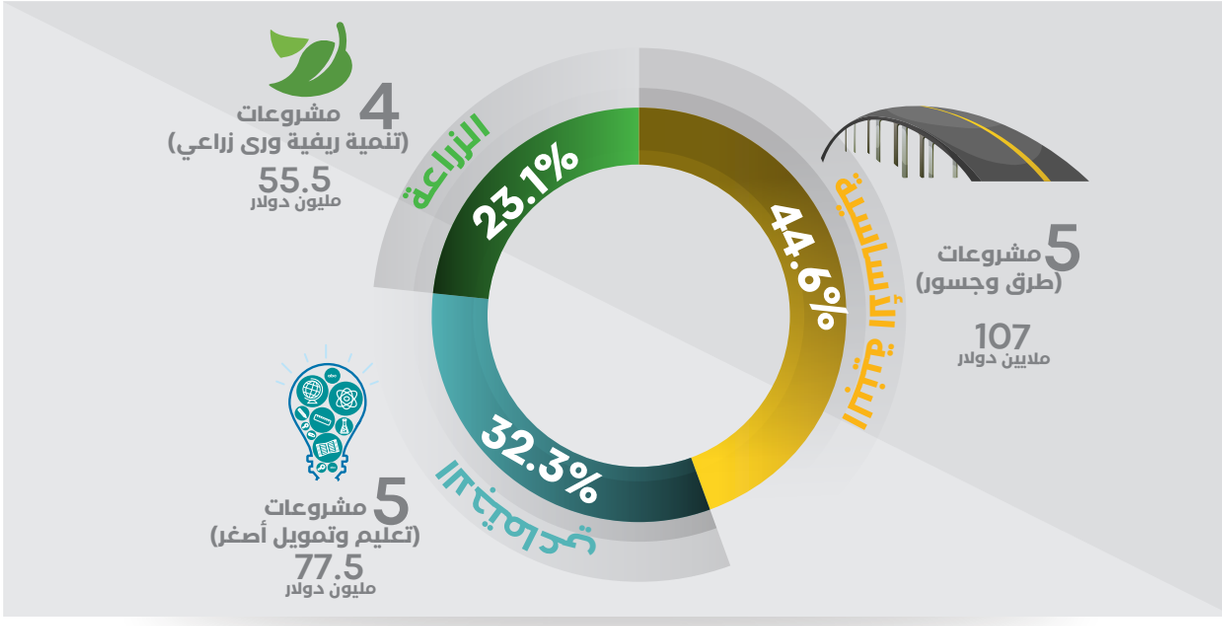

الجدول (1)

التوزيع القطاعي لقروض القطاع العام لعامي 2018 و2019

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ (مليون دولار)		النسبة %	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019
البنية الأساسية	8	5	123.0	107.0	53.4	44.6
الزراعة والتنمية الريفية	4	4	53.5	55.5	23.3	23.1
الاجتماعي	3	5	53.5	77.5	23.3	32.3
المجموع	**15**	**14**	**230**	**240**	**100**	**100**

وكما يُلاحظ في البيانات بالجدول رقم (1) يبلغ المجموع الكلي لالتزامات قروض القطاع العام 240 مليون دولار؛ أي ما يُعادل نسبة 100 % من المبرمج في الخطة الخمسية السابعة لعام 2019.

شروط الإقراض

يتم تقديم القروض بشروط مُيسَّرة، مراعاةً للأوضاع الاقتصادية للدول المقترضة والتي هي في أغلبها من ذوات الدخل المنخفض مع مراعاة التحسن الحاصل في أوضاع بعضها. وقد مكّنت هذه الشروط تلك الدول من الحصول على القروض بعنصر منحة يتناسب مع ظروفها ومع توجهات المؤسسات الدولية في كيفية التعامل معها.

بلغ المتوسط المُرجح لنسبة الفائدة نحو 1.66 % في عام 2019 مُقابل نحو 1.70 % في عام 2018، ولفترة السداد نحو 18.5 سنة في عام 2019 مُقابل نحو 25.4 سنة في عام 2018، ولفترة السماح نحو 6.0 سنوات في عام 2019 مقابل نحو 6.7 سنوات في عام 2018. أما المتوسط المُرجح لعنصر المنحة لقروض مشروعات القطاع العام (الذي يعكس جمع أثر مدة القرض وفترة السماح وفئة الفائدة على القرض) في عام 2019 فقد بلغ نحو 34.91 % مسجلاً انخفاضاً طفيفاً مقارنة مع عام 2018 حيث بلغ نحو 35.50 %. ويعود هذا الانخفاض أساساً الى تفاوت شروط الإقراض حسب الظروف الاقتصادية للبلد المستفيد من جهة، وشروط الإقراض الخاصة بالشريحة التي تزيد عن 20 مليون دولار بناءً على قرار مجلس محافظي المصرف الخاص برفع سقف التمويل، من جهةٍ أخرى.

الجدول (2)

تطور النشاط التمويلي لعمليات المصرف خلال الفترة 1975 – 2019

(قروض ومنح / مليون دولار)

السنة	إجمالي الالتزامات السنوية	صافي الالتزامات السنوية [1]	متوسط عنصر المنحة % [2]
1975	85.500	68.033	44.68
1976	62.000	56.823	49.78
1977	66.290	64.226	29.91
1978	72.870	48.601	40.84
1979	49.070	41.916	35.20
1980	71.950	48.066	25.44
1981	76.026	41.284	23.01
1982	90.000	48.180	23.84
1983	83.933	62.120	19.72
1984	87.960	43.178	18.24
1985	73.790	35.785	24.05
1986	58.605	36.937	35.02
1987	71.423	28.604	32.84
1988	66.720	49.151	34.90
1989	72.000	53.618	37.61
1990	73.682	32.565	39.16
1991	74.235	34.613	37.43
1992	73.726	54.157	40.97
1993	74.654	42.332	40.97
1994	74.307	55.998	42.00
1995	79.930	73.000	43.45
1996	89.938	78.467	42.61
1997	99.830	76.536	43.75
1998	109.940	69.535	42.70
1999	119.520	95.700	43.70
2000	123.950	113.798	58.15
2001	129.200	101.292	58.80
2002	134.390	132.150	65.40
2003	139.990	120.002	36.40
2004	144.970	135.772	42.72
2005	159.939	137.312	45.11
2006	169.945	153.394	54.94
2007	179.600	163.080	57.94
2008	190.000	173.153	50.48
2009	200.000	184.170	46.58
2010	200.000	186.186	49.52
2011	200.000	196.214	43.18
2012	200.000	185.547	36.26
2013	200.000	179.334	48.04
2014	200.000	198.363	50.74
2015	260.000	231.421	48.76
2016	306.000	293.871	48.81
2017	329.555	323.199	41.45
2018	339.950	334.889	35.50
2019	**349.960**	**349.960**	**34.91**

(1) تم خصم الإلغاءات من إجمالي التمويل للسنة التي تمت فيها موافقة مجلس الإدارة.

(2) يعتبر القرض ميسراً إذا بلغت نسبة عنصر المنحة فيه 35 % فأكثر.

التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2019

بلغ الإجمالي المتراكم لتمويلات المصرف خلال الفترة 1975 – 2019 نحو 6.1 مليارات دولار، خُصص منه نحو 5.7 مليارات دولار لتمويل 676 مشروعاً إنمائياً. وبلغ صافي التزامات قروض المشاريع نحو 5.1 مليارات دولار تم توزيعها قطاعياً كما هو موضح في الرسم أدناه.

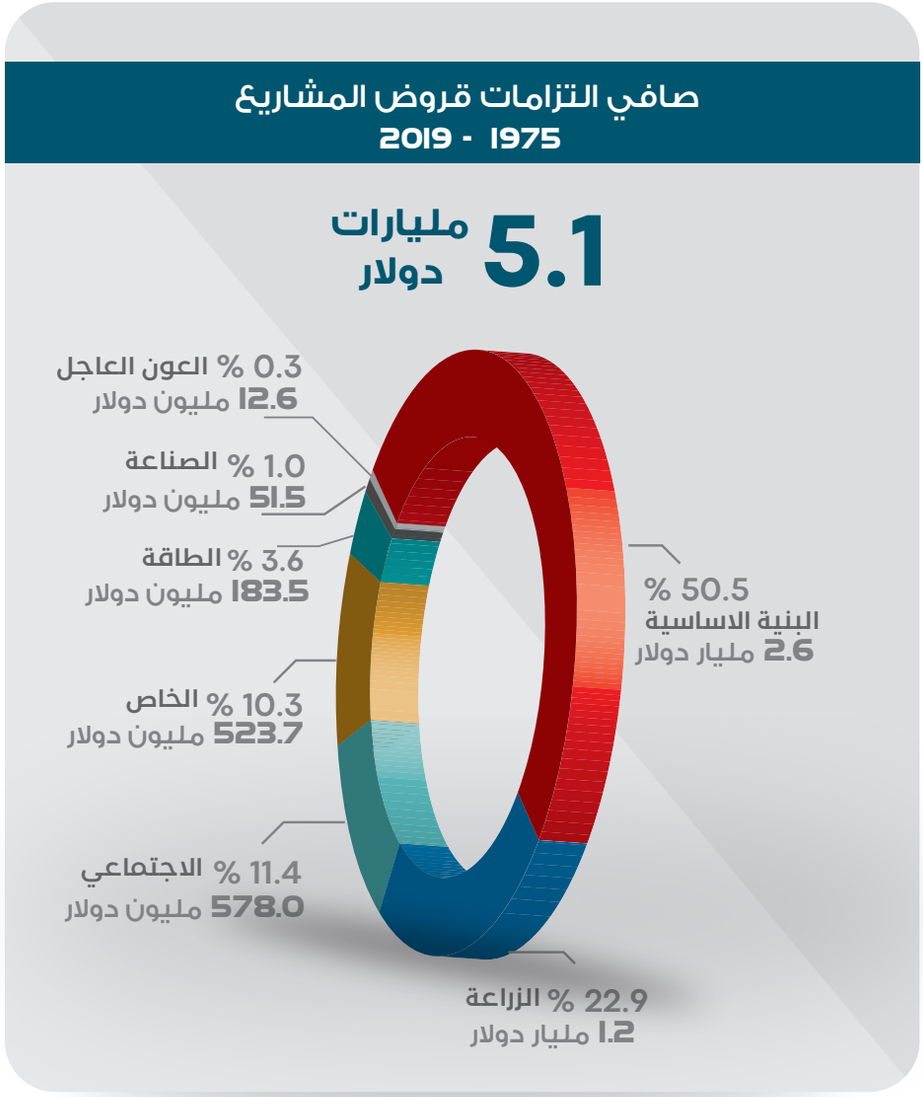

أما فيما يتعلق بقروض صندوق الإقراض[*] وعددها 59 قرضاً، فقد قُدمت للدول الأفريقية بغرض دعم ميزان مدفوعاتها، وبلغ إجمالي التزامات الصندوق نحو 214.2 مليون دولار. وعليه يبلغ إجمالي صافي التمويلات شاملاً قروض المشاريع وقروض صندوق الإقراض نحو 5.3 مليارات دولار، وذلك حتى نهاية عام 2019.

* أُنشئ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية (صندوق الإقراض) في نوفمبر 1973 وبدأ عملياته في نوفمبر 1974 بهدف معاونة تلك الدول التي تواجهها صعوبات في الحصول على التمويل الخارجي ودعم موازين مدفوعاتها، وعُهد بإدارته إلى جامعة الدول العربية واستمر ذلك إلى أن انتقلت إدارته إلى المصرف في عام 1976 بعد أن بدأ مباشرة عملياته، ثم أدمجت موارده في رأسمال المصرف في عام 1977 وتوقف نشاطه الأساسي (أي العون غير المرتبط بالمشاريع).

تمويلات القطاع الخاص

يُساهم المصرف في تمويل القطاع الخاص بقروض ائتمانية يتم تقديمها لبنوك ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية بالدول المستفيدة، لإعادة إقراضها لتمويل مشاريع فرعية بالقطاع الخاص. وتتمثل مساهمته أيضاً في تقديم قروض للحكومات يُعاد إقراضها مباشرةً إلى القطاع الخاص، هذا إلى جانب تمويل مكونات لدعم هذا القطاع في إطار المشاريع التي يُسهم في تمويلها. ومنذ عام 1975 وحتى نهاية عام 2014 بلغ عدد القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بواسطة الحكومات 45 قرضاً، بصافي التزامات بلغ حوالي 116.9 مليون دولار.

ولتأطير دور القطاع الخاص ودعمه عبر توفير موارد مالية إضافية، أجاز مجلس المحافظين «برنامج تمويل القطاع الخاص» بموجب قراره رقم (6) لسنة 2014، وبدأ تنفيذه مع بداية الخطة الخمسية السابعة، إذ تَقرَّر تخصيص مبلغ 450 مليون دولار يتم توزيعها على مدار سنوات الخطة كما هو موضحٌ أدناه، لتقديم قروض ائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية لإعادة إقراضها للقطاع الخاص، علاوةً على تمويل أنشطة المؤسسات الحكومية ذات الطابع التجاري وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

العـــــــــام	2015	2016	2017	2018	2019
القطاع الخاص (مليون دولار)	50	100	100	100	100

في عام 2019 تم منح 3 قروض ائتمانية بإجمالي قدره 100 مليون دولار، وهو نفس إجمالي القروض الممنوحة في عام 2018. واستفادت من هذه القروض بنك إنمائي إقليمي في منطقة شرق أفريقيا بمبلغ 20 مليون دولار وشركتان تعملان في مجال الطاقة المتجددة بمبلغ 40 مليون دولار لكل منهما، الشركة الأولى في جمهورية جنوب إفريقيا والشركة الثانية في جمهورية مدغشقر. وفيما يخص اتفاقيات قروض الائتمان فقد تم خلال عام 2019 توقيع 4 اتفاقيات مع مؤسسات مالية بمبلغ إجمالي قدره 55 مليون دولار، وتخص هذه القروض عمليات تمت الموافقة عليها في عام 2018.

تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية

يهتم المصرف بتعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، لما للتجارة الخارجية من دورٍ فعّال في العملية التنموية عبر تيسير انتقال السلع والخدمات وتوفير المدخلات للعمليات الإنتاجية، وتموين الأسواق المحلية والعالمية، وتسهيل تداول الإنتاج النهائي.

وقد ساهم المصرف في عام 1995 في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (AFREXIMBANK) بمبلغ 10 ملايين دولار؛ كما وضع في عام 1997 برنامجاً لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية وخصص له مبلغ 100 مليون دولار (دوار)، منه 75 مليوناً أدارتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ثم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وتم منح المُتبقي وقدره 25 مليون دولار إلى بنوك عربية لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية.

وحتى انتهاء البرنامج في عام 2014 بلغ إجمالي الموافقات 399.5 مليون دولار، سُحب منه ما يناهز 187 مليون دولار، وذلك لتمويل 29 عملية لصالح دول تنزانيا وغينيا وموريشص وزيمبابوي وسيشيل وزامبيا وكوت ديفوار وكينيا والسنغال وجامبيا، استفادت بعضها بأكثر من عملية.

ومنذ بداية عام 2015، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لعام 2014 المُشار إليه، تمت إجازة «برنامج تمويل التجارة الخارجية» وخُصصت له مبالغ سنوية كالتالي:

العـــــــام	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات العربية للدول الأفريقية (مليون دولار)	150	200	200	225	250

في عام 2019 تم منح تمويلات بقيمة اجمالية بلغت 250 مليون دولار، شملت خطي تمويل بقيمة إجمالية قدرها 60 مليون يورو (67 مليون دولار)، وخطي تمويل بقيمة إجمالية قدرها 20 مليون دولار، وعمليتي تعزيز اعتمادات مستندية بقيمة إجمالية قدرها 163 مليون دولار. وقد تجاوزت تمويلات عام 2019 تمويلات عام 2018 التي بلغت 225 مليون دولار بنسبة زيادة بلغت 11 %. واستفادت من التمويلات جهة سيادية، وبنك تجاري إقليمي وبنكين تجاريين محليين، ومؤسسة تمويل انمائي محلية، وذلك في كلٍ من جمهوريات بوروندي وتوغو ومالي واثيوبيا ويوغندا.

العمليات الإقليمية

تحظى المشاريع وعمليات العون الفني ذات الطابع الإقليمي باهتمام المصرف، إذ ينعكس أثرها الإيجابي على أكثر من بلد أفريقي؛ مما يُتيح مجالاً للربط والتعاون بين هذه البلدان. وقد ساهم المصرف في عام 2019 في تمويل مشروع الطريق الإقليمي بوروندي – رواندا – الجزء الأول: «بوجومبورا – نيراميتنجا» بجمهورية بوروندي، وتمويل إنشاء بنك الابداع للتمويل الأصغر بالمجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، ودعم المرحلة الرابعة للبوابة الالكترونية العربية، ودعم تنمية العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات في جمهوريتي غانا وموريشص، وتمويل البرنامج الإقليمي لمكافحة الامراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقتين العربية والأفريقية، ودعم الأمانة الدائمة لمجموعة الساحل، وتمويل برنامج جسور التجارة العربية الافريقية، وتمويل برنامج تدريبي لوحدات تنفيذ المشاريع المتعثرة في الدول الناطقة بالفرنسية.

عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي في عام 2019

يتم تقديم العون الفني لفائدة الدول المستفيدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية بموجب منح غير مستردة من خلال تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية التي يحرص المصرف على حصر إعدادها في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية العربية والأفريقية أو العربية الأفريقية المشتركة، وتمويل عمليات الدّعم المؤسسي التي تغطي أنشطة مختلفة تشمل إقامة برامج تدريبية لفائدة كوادر أفريقية من أجل المساعدة في بناء قدراتهم في شتى المجالات، وإيفاد خبراء عرب للدول الأفريقية للاستفادة من خدماتهم، وتنظيم فعاليات مختلفة في مجالات التنمية والتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى دعم الكثير من البرامج والمبادرات التي ترتقي بحياة المواطن الأفريقي، وتوفير أجهزة ومعدات لمؤسسات مختلفة.

وفي عام 2019 تم تخصيص نحو 9.96 ملايين دولار لتمويل 43 عملية عون فني، تمثل 99.6 % من المقرر للعام والبالغ قدره 10 ملايين دولار. وقد تم تخصيص مبلغ 1.070 مليون دولار لقطاع البنية الأساسية، و2.320 مليون دولار لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، و4.605 ملايين دولار للقطاع المالي، و1.820 مليون دولار للقطاع الاجتماعي، بالإضافة إلى مبلغ 145 ألف دولار لتمويل عمليات عون فني في إطار صلاحيات المدير العام.

عمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2019

بلغت مخصصات العون الفني خلال الفترة 1975 – 2019 نحو 200.2 مليون دولار غطت تمويل 823 عملية، وتم توزيعها بين دراسات الجدوى وعمليات الدعم المؤسسي كما هو وارد في الرسم أدناه.

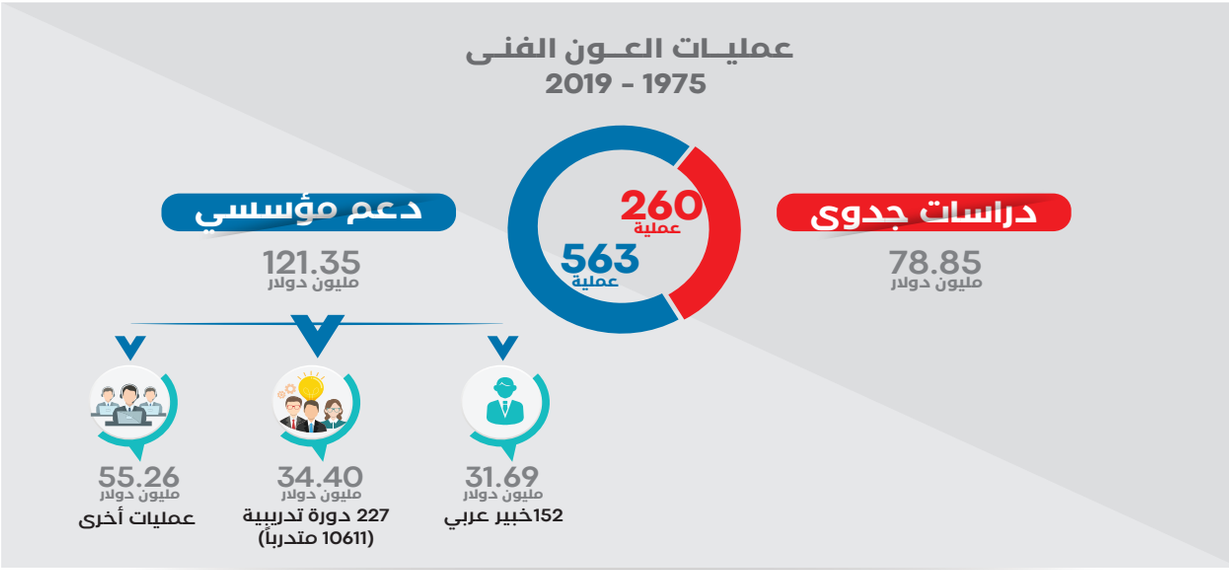

الجدول (3)

تطور عمليات العون الفني خلال الفترة 1975- 2019

التاريخ	دراسات الجدوى		الدعم المؤسسي		المجموع	
	العدد	المبلغ (مليون دولار)	العدد	المبلغ (مليون دولار)	العدد	المبلغ (مليون دولار)
1975-2004	155	42.62	169	35.63	324	78.25
2005	7	2.00	21	4.00	28	6.00
2006	8	2.74	16	3.49	24	6.23
2007	8	2.91	23	3.59	31	6.50
2008	8	2.77	23	3.98	31	6.75
2009	9	3.61	18	3.39	27	7.00
2010	9	3.28	21	4.72	30	8.00
2011	7	2.33	24	5.67	31	8.00
2012	8	2.46	24	5.54	32	8.00
2013	4	1.56	29	6.44	33	8.00
2014	6	2.55	23	5.45	29	8.00
2015	9	3.78	26	6.22	35	10.00
2016	9	3.15	32	6.85	41	10.00
2017	3	0.73	37	8.83	40	9.56
2018	7	2.06	37	7.89	44	9.95
2019	3	0.30	40	9.66	43	9.96
المجموع	**260**	**78.85**	**563**	**121.35**	**823**	**200.20**
النسبة (%)	31.59	39.39	68.41	60.61	100	100

الجدول (4)
التوزيع القطاعي لعمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2019
(بملايين الدولارات)

القطاع	البنية الأساسية		الزراعي		الصناعي		الطاقة		المالي		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
دراسات الجدوى	39.41	50.0	30.30	38.0	2.33	3.0	4.83	6.0	1.98	03.0	78.85	100
الدعم المؤسسي												
الخبراء	10.42	33.0	7.78	25.0	0.57	2.0	0.24	1.0	12.69	39.0	31.69	100
التدريب	4.08	12.0	16.30	47.0	2.11	6.0	0.28	1.0	11.62	34.0	34.40	100
عمليات أخرى	17.68	32.0	12.15	22.0	1.16	2.0	0.91	2.0	23.36	42.0	55.26	100
المجموع الفرعي	32.18	27.0	36.23	30.0	3.84	3.0	1.43	1.0	47.67	39.0	121.35	100
المجموع الكلي	71.59	36.0	66.53	33.0	6.17	3.0	6.26	3.0	49.65	25.0	200.20	100

تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة 1975 – 2019

بلغ إجمالي التزامات قروض القطاعين العام والخاص ومنح العون الفني خلال الفترة 1975 – 2019 نحو 6,115.4 مليون دولار، منه 5,915.2 مليون دولار للقروض و200.2 مليون دولار للمنح. وبلغ حجم صافي الالتزامات نحو 5,232.5 مليون دولار، منه 5,064.2 مليون دولار للقروض و168.3 مليون دولار للمنح، وذلك بدون احتساب القروض التي منحها صندوق الإقراض وعددها 59 قرضاً بمبلغ 214.2 مليون دولار. ويُلاحظ أن الفرق بين إجمالي الالتزامات وصافيها يبلغ 882.9 مليون دولار، وهو عبارة عن إلغاءات بعضها يمُثل مبالغ متبقية من قروض مشروعات ومنح عمليات عون فني اكتمل تنفيذها.

أما إجمالي السحب المُتراكم في نهاية عام 2019 فقد بلغ 3,451.2 مليون دولار، منه 3,330.6 مليون دولار للقروض و120.6 مليون دولار للمنح، مُقابل إجمالي 3,285.8 مليون دولار في نهاية عام 2018، منه 3,173.0 مليون دولار للقروض و112.8 مليون دولار للمنح، بما في ذلك السحب من قروض صندوق الإقراض. وبلغت نسبة السحب المتراكم إلى مجموع الالتزامات المتراكمة للمصرف والصندوق بعد استبعاد الإلغاءات حوالي 66 % حتى نهاية عام 2019 (الجدول 5).

جديرٌ بالذكر أن حجم السحب من القروض خلال الأعوام العشرة الأخيرة (2010 – 2019) فاق حجم الاسترداد لأقساط أصل القروض بمبلغ 756.8 مليون دولار، إذ بلغ السحب 1,301.8 مليون دولار مقابل استرداد 545 مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى تحسن إدارة القروض والمنح ومتابعتها، وزيادة حجم العمليات خلال الفترة نفسها. أما السحب والاسترداد في عام 2019 فقد بلغ 157.6 مليون دولار و60.6 مليون دولار على التوالي، وهذا مؤشر على أن المصرف يضطلع بدور إنمائي حقيقي.

الجدول (5)

تطور التعهدات والسحوبات خلال الفترة 1974- 2019

(بملايين الدولارات)

السنة	إجمالي الإلتزامات السنوية	صافي الإلتزامات السنوية	تعهدات صندوق الإقراض السنوية	المجموع المتراكم لصافي التعهدات والصندوق	المجموع المتراكم للسحوبات	نسبة مجموع السحوبات إلى مجموع صافي التعهدات والصندوق (%)
1974			79.850	79.850	79.850	100
1975	85.500	68.033	64.650	212.533	144.500	68
1976	62.000	56.823	56.500	325.856	203.097	62
1977	66.290	64.226	13.244	403.326	223.959	56
1978	72.870	48.601		451.927	279.635	62
1979	49.070	41.916		493.843	331.591	67
1980	71.950	48.066		541.909	379.446	70
1981	76.026	41.284		583.193	416.428	71
1982	90.000	48.180		631.373	453.240	71
1983	83.933	62.120		693.493	492.894	71
1984	87.960	43.178		736.671	534.798	73
1985	73.790	35.785		772.456	576.362	75
1986	58.605	36.937		809.393	625.576	77
1987	71.423	28.604		837.997	660.747	79
1988	66.720	49.151		887.148	685.596	77
1989	72.000	53.618		940.766	709.227	75
1990	73.682	32.565		973.331	732.516	75
1991	74.235	34.613		1.007.944	775.346	77
1992	73.726	54.157		1.062.101	810.739	76
1993	74.654	42.332		1.104.433	833.536	75
1994	74.307	55.998		1.160.431	868.811	75
1995	79.930	73.000		1.233.431	907.690	74
1996	89.938	78.467		1.311.898	950.177	72
1997	99.830	76.536		1.388.434	992.886	72
1998	109.940	69.535		1.457.969	1.042.612	72
1999	119.520	95.700		1.553.669	1.113.937	72
2000	123.950	113.798		1.667.467	1.170.766	70
2001	129.200	101.292		1.768.759	1.238.822	70
2002	134.390	132.150		1.900.909	1.309.097	69
2003	139.990	120.002		2.020.911	1.386.819	69
2004	144.970	135.772		2.156.683	1.477.208	68
2005	159.939	137.312		2.293.995	1.567.890	68
2006	169.945	153.394		2.447.389	1.677.291	69
2007	179.600	163.080		2.610.469	1.825.125	70
2008	190.000	173.153		2.783.622	1.965.984	71
2009	200.000	184.170		2.967.792	2.098.924	71
2010	200.000	186.186		3.153.978	2.223.603	71
2011	200.000	196.214		3.350.192	2.360.060	70
2012	200.000	185.547		3.535.739	2.483.329	70
2013	200.000	179.334		3.715.073	2.619.092	70
2014	200.000	198.363		3.913.436	2.753.610	70
2015	260.000	231.421		4.144.857	2.899.371	70
2016	306.000	293.871		4.438.728	3.029.063	68
2017	329.555	323.199		4.761.927	3.177.867	67
2018	339.950	334.889		5.096.816	3.398.209	67
2019	349.960	349.960		5.446.776	3.587.477	66
المجموع	**6,115.348** (1)	**5,232.532** (2)	**214.244**	**5,446.776**	**3,587.477**	

(1) هذا المبلغ هو المجموع المتراكم لالتزامات المصرف قبل الإلغاءات، منه 5.915.170 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و200.178 مليون دولار للمنح.
(2) هذا المبلغ هو المتراكم لصافي التزامات المصرف، منه 5.064.218 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و168.314 مليون دولار للمنح.

العمليات التي اكتملت خلال عام 2019

اكتمل خلال عام 2019 تنفيذ 19 مشروعاً إنمائياً في قطاعي البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والقطاع الاجتماعي ساهم فيها المصرف بمبلغ 186.4 مليون دولار واستفادت منها 16 دول أفريقية. وقد اكتمل أيضاً خلال العام إنجاز 25 عملية عون فني بتكلفة قدرها 7.8 ملايين دولار، شملت 6 دراسات جدوى بتكلفة قدرها 2.6 مليون دولار و19 عملية دعم مؤسسي بتكلفة قدرها 5.2 ملايين دولار.

التوقيع على الاتفاقيات

تم خلال عام 2019 التوقيع على 17 اتفاقية قرض مع 11 دولة أفريقية و6 مؤسسات وطنية، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات 329 مليون دولار. كما تم إعلان نفاذ 19 اتفاقية مع 13 دولة أفريقية و6 مؤسسات دولية وإقليمية ووطنية، بمبلغ إجمالي قدره 382 مليون دولار.

الإسهام في تخفيف عبء المديونية

يُسهم المصرف في التخفيف من عبء قروضه على الدول المتلقية لعونه، وذلك من خلال أسلوب ترتيبات سداد المتأخرات. وقد سبقت إجراءاته في هذا المضمار إعلان مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى معالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون (HIPC). كما لم يتوانَ المصرف في المشاركة إلى جانب المؤسسات التمويلية الدولية في تلك المبادرة منذ عام 1997، حيث بلغ إجمالي المساعدات التي قدمها في إطارها حتى نهاية عام 2019 نحو 258.848 مليون دولار لفائدة 29 بلداً أفريقياً، توزعت كالتالي (بملايين الدولارات):

الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
يوغندا	7.200	موزمبيق	11.300	بنين	2.600	مالي	4.041
بوركينا فاسو	16.300	النيجر	19.600	إثيوبيا	6.000	تنزانيا	14.742
غانا	8.342	مدغشقر	1.506	زامبيا	11.847	الكاميرون	1.904
ملاوي	4.216	سيراليون	9.766	ساوتومي وبرنسيب	7.011	بورندي	15.808
إفريقيا الوسطى	8.726	الكونغو	5.180	غينيا بيساو	7.185	الكونغو الديمقراطية	17.906
توجو	0.308	كوت ديفوار	1.771	غينيا	10.360	اتحاد القمر	15.446
السنغال	5.100	رواندا	24.312	تشاد	2.284	جامبيا	0.817
ليبريا	17.270						

التمويل المشترك في عام 2019

يسعى المصرف إلى التنسيق مع مؤسسات تمويل التنمية خاصةً العربية منها في شأن التمويل المشترك، نظراً لما يتيحه هذا النهج من إمكانيات التمويل للمشاريع الكُبرى التي تتقدّم بها الدول المستفيدة. وقد اشترك المصرف مع بعض مؤسسات التمويل العربية والبنك الإسلامي للتنمية و«أوفيد» في تمويل 11 من المشروعات التي وافق عليها مجلس الإدارة خلال عام 2019 والبالغة 14 مشروعاً، وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 38.5 % من تكلفتها الكلية البالغة 432.49 مليون دولار. كما بلغت نسبة تمويل

الصناديق العربية الأخرى (الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)) والبنك الإسلامي للتنمية و«أوفيد» نحو 51.5 %، وحكومات الدول المستفيدة نحو 10.0 %. وفيما يخص المشاريع المتبقية وعددها 3 مشروعات بتكلفة قدرها 83.17 مليون دولار، فقد اشترك المصرف في تمويلها مع حكومات الدول المستفيدة حيث ساهم فيها بمبلغ 73.50 مليون دولار؛ أي نحو 88.37 % من تكلفتها الكلية.

التمويل المشترك خلال الفترة 1975 - 2019

بلغ إجمالي تكلفة المشاريع التي ساهم المصرف في تمويلها ضمن التمويل المشترك مع جميع المؤسسات خلال الفترة 1975 – 2019 نحو 21.7 مليار دولار، وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 18.21 %. وفي الرسم أدناه تفصيلٌ بهذه التمويلات المشتركة.

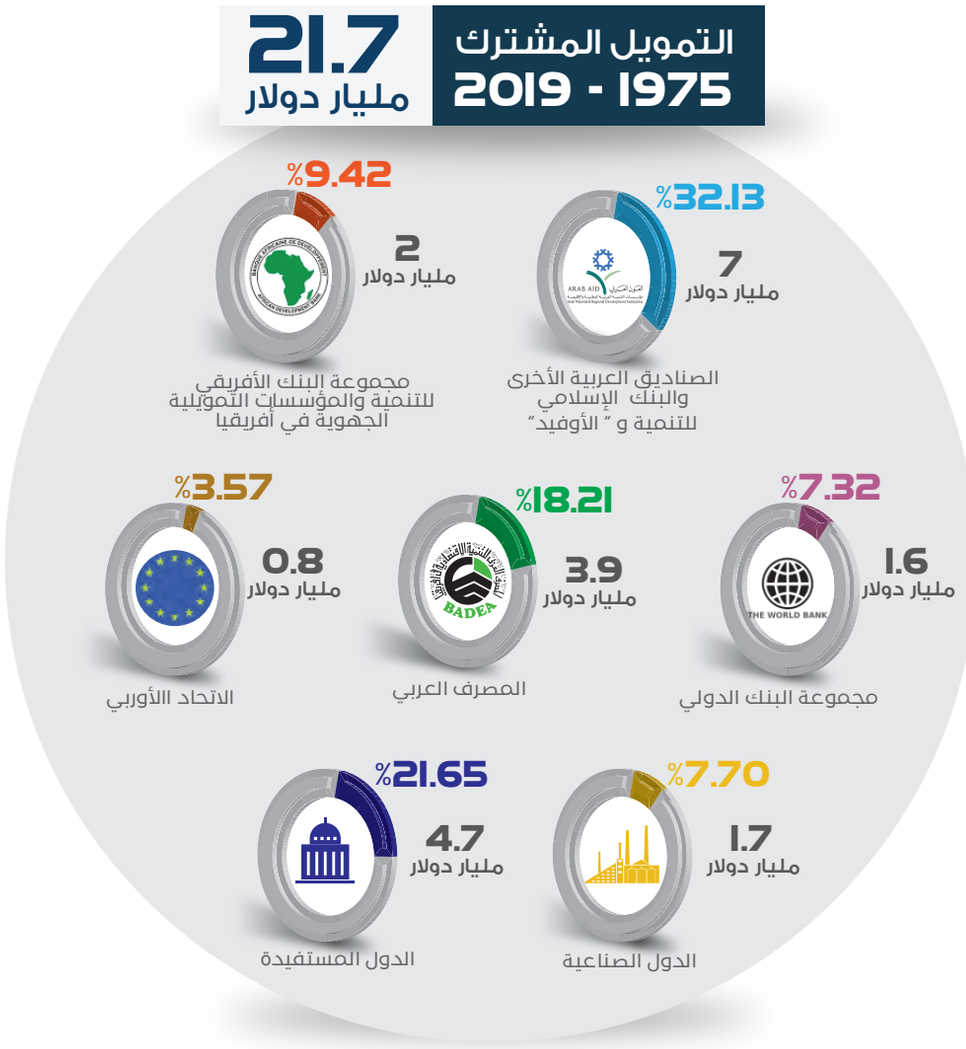

حقق المصرف خلال فترة 45 عاماً إنجازات ملموسة أسهمت في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في دول أفريقيا جنوب الصحراء والحد من وطأة الفقر، كما أسهمت في تعزيز التعاون العربي الأفريقي.

طرق
15815 كلم من الطرق المعبدة
13102 كلم من الطرق الريفية

سكك حديدية
608 كلم من شبكات السكك الحديدية

المياه والصرف الصحي
126 عملية في 33 دولة أفريقية
4829 كلم من شبكات المياه والصرف الصحى

الموانئ
7 عمليات في 6 دول أفريقية

الزراعة والتنمية الريفية
235428 هكتار من الأراضى المستصلحة
6295 بئر مياه

الصناعة
15 مشروع ومجمع صناعي في 12 دولة أفريقية

الطاقة
1368 ميجا واط طاقة مولدة
17503 كلم من شبكات نقل الطاقة

الصحة
221 مستشفى ومركز صحي
2623 سرير

مطارات
16 مطار دولي
24 مطار داخلي

التعليم
289 مؤسسة تعليمية (جامعات/ معاهد/ مراكز / مدارس)
1863 فصل دراسي
48433 طالب وطالبة سنوياً

الفصل الثاني

وصف تفصيلي للعمليات

الفصـل الثاني

وصف تفصيلي للعمليات
الموافق عليها خلال عام 2019

صادق مجلس إدارة المصرف خلال عـام 2019 على تمويـل 14 مشروعـاً إنمائيـاً في القطاع العـام، و3 عمليات في القطاع الخاص، و6 عمليات صادرات عربية، و43 عملية عون فني، وذلك لفائدة بعض الدول والمؤسسات الأفريقية المؤهلة للاستفادة من عون المصرف. ويشتمل هذا الفصل على وصف تفصيليٍ لهذه العمليات.

1/ مشروعات القطاع العام

طريق «ديلا – بولي – هارو واشو»

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «9» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، والهدف رقم «11» الخاص بالمساهمة في تنمية منظومة النقل في المدن. كما يهدف المشروع إلى تكثيف التبادلات التجارية بين الدول المجاورة واندماج اقتصاداتها، وربط منطقة المشروع بكافة أنحاء البلاد وبالعاصمة «أديس أبابا».

وصف المشروع

يمتد الطريق من مدينة «ديلا» التي تقع على بعد نحو 360 كلم جنوب العاصمة «أديس أبابا» إلى الجنوب الشرقي من البلاد مخترقاً بعض المدن التجارية والإدارية الهامة حتى ينتهي عند مدينة «هارو واشو». ويشتمل المشروع على تطوير الطريق ليكون مسفلتاً بطول حوالي 68.7 كلم وعرض 7 أمتار مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر يتحول إلى 2.5 متر عند القرى والمدن، وتشييد العبّارات ووسائل الحماية من الأمطار والسيول. كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي، وتنظيم ورشة لبدء أعمال تنفيذ المشروع، إلى جانب تدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 64.20 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 31.15 % من إجمالي التكاليف) وأوفيد بمبلغ 22 مليون دولار (34.27 %)، والحكومة بمبلغ 22.20 مليون دولار (34.58 %).

تشييد وتجهيز مدارس ثانوية بزنجبار

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية تنزانيا المتحدة

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 13.5 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «4» من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير تعليم جيد، والمُساهمة في ضمان حصول طلبة وطالبات المناطق التي تُعاني من نقص في المدارس الثانوية على فرص التعليم الثانوي.

وصف المشروع

يشتمل المشروع على تشييد ثلاث مدارس ثانوية في زنجبار، تقع في المنطقة الغربية الحضرية في جزيرة «أنجوجا» في قرية «مفينيسيني»، والمنطقة الشمالية في جزيرة «أنجوجا» في قرية «جامبا»، والمنطقة الشمالية في جزيرة «بمبا» في قرية «كيفوندي». وتتضمن مكونات المشروع تشييد المدارس الثلاث وسكن للمدرسين وسكن للطلاب والطالبات ومقصف ومطبخ، بالإضافة إلى الأعمال الخارجية وتوصيلات الكهرباء والمياه والصرف الصحي. كما تتضمن المكونات توفير الأثاث والتجهيزات التعليمية والحافلات المدرسية، والخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشة لبدء أعمال تنفيذ المشروع، ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 15 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 13.5 مليون دولار (تمثل 90 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (تمثل 10 % من إجمالي التكاليف).

إنشاء جسر على نهر «مانجوكي»

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية مدغشقر

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «9» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، ودعم التكامل الاقتصادي والتجاري بين محافظات البلاد، ودعم شبكة الطرق المسفلتة، والإسهام في تخفيض تكاليف صيانة الطرق وزمن النقل والتنقل، وتسهيل وصول المنتجات الزراعية إلى مراكز التحويل والأسواق، بالإضافة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الجنوبية بالبلاد.

وصف المشروع

يُشكّل مشروع إنشاء جسر على نهر «مانجوكي» حلقة ربط بين جزئي الطريق القومي رقم (9) في النقطة الكيلومترية (700 + 199)، وتتضمن مكوناته تشييد جسر بطول إجمالي قدره 880 متر وعرض 7 أمتار، ورصيفين عرض كل منهما 1.35 متر، وتشييد طرق الربط مع الطريق الوطني رقم (9) بطول 7 كلم، وتهيئة طريق ريفي لربط التجمعات السكنية بطول نحو 10 كلم، وحفر وتجهيز 10 آبار لمياه الشرب، وتشييد وتجهيز مقر للدرك الوطني ومركز صحي ومدرسة. كما تتضمن المكونات الخدمات الاستشارية، واستملاك الأراضي، وتنظيم ورشة لبدء أعمال تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى التدقيق الفني للمواصفات وتدقيق الحسابات السنوية للمشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 64.28 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 31.11 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 20 مليون دولار (31.11 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 10 ملايين دولار (15.56 %)، وأوفيد بمبلغ 10 ملايين دولار (15.56 %)، والحكومة بمبلغ 4.28 ملايين دولار (6.66 %).

تنمية سلسلة قيمة الأرز

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية جامبيا

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 10 ملايين دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «1» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الفقر والهدف رقم «2» الخاص بالقضاء التام على الجوع، وذلك بغرض تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان للوصول في عام 2030 إلى نسبة اكتفاء ذاتي من الأرز تصل إلى 30 %، وزيادة دخل مزارعي الأرز على المستوى الوطني بنسبة 50 %، وخفض مستوى الفقر الوطني الحالي بنسبة 4 %. كما يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمنطقة المشروع وتحسين كفاءة نظم الري والوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا الزراعية، وتحسين سلسلة قيمة الأرز، وتشجيع الفاعلين من القطاع الخاص على دخول مجال الأرز لتبلغ نسبة مساهمتهم 50 % في منطقة المشروع بعد اكتماله.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقتي وسط وأعلى النهر، ويشتمل الجزء المُموّل من قِبل المصرف على تحسين الإنتاج والإنتاجية عبر استصلاح 1275 هكتاراً من الأراضي الزراعية وتوفير معدات زراعية، وتنمية الصناعات الزراعية والربط بالأسواق عن طريق تشييد طرق فرعية، وأعمال الهندسة المدنية للبنية التحتية لما بعد الحصاد، هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية، ودعم إدارة المشروع، وتنظيم ورش لبدء أعمال التنفيذ وللتقييم النصفي ولإعداد اكتمال المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 29.80 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل 34 % من إجمالي التكاليف)، والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 17.30 مليون دولار (58 %)، والحكومة بمبلغ 2.50 مليون دولار (تمثل 8 % من إجمالي التكاليف).

كهرباء الريف في مقاطعتي «نياماجابي» و«نياروجورو»

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية رواندا

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «7» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بتوفير طاقة نظيفة وبسعر معقول، وتوفير الطاقة الكهربائية في مقاطعتي «نياماجابي» و«نياروجورو»، مما يساعد في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان والحدّ من الهجرة إلى المدن.

وصف المشروع

يشتمل المشروع على توريد وتركيب معدات لإنشاء خطوط نقل 30 كيلو فولت بطول إجمالي قدره نحو 186 كلم، و242 محول فرعي، وخطوط توزيع (400 فولت) بطول إجمالي قدره نحو 582 كلم، وكوابل وعدّادات لتوفير الكهرباء لحوالي 25.6 ألف منزل سكني و47 مركز عام وتجاري. كما يتضمن المشروع تركيب الشبكات لنقل وتوزيع الكهرباء، وتوصيلات للمنازل والمراكز التجارية والصحية والتعليمية والعامة. إلى جانب الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، واستملاك الأراضي ونفقات إدارة المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 22.22 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 90 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 2.22 مليون دولار (تمثل 10 % من إجمالي التكاليف).

دعم الجامعة الوطنية للزراعة
والجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية بنين

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 40 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «4» من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتوفير تعليم جيد، وزيادة قدرة الاستقبال في كلتا الجامعتين، وتحسين جودة التعليم والبحث، وتعزيز القدرات، بالإضافة إلى توفير كوادر ذات كفاءة عالية لسوق العمل.

وصف المشروع

يشمل المشروع تشييد مبنى رئاسة للجامعة الوطنية للزراعة في «بورتونوفو» بمساحة إجمالية قدرها نحو 3045 متراً مربعاً وكلية الزراعة، وتشييد مبنى رئاسة للجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في «أبومي» بمساحة إجمالية تُقدّر بنحو 3346 متراً مربعاً مع تشييد المعهد التحضيري للدراسات الهندسية التابع لها. تتضمن مكونات المشروع كذلك توريد الأثاث والتجهيزات، والخدمات الاستشارية، وتقديم دعم لتحسين جودة التعليم ودعم لوحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشة لبدء أعمال تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 45.95 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 40 مليون دولار (تمثل 87.05 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 5.95 ملايين دولار (تمثل 12.95 % من إجمالي التكاليف).

قرض إضافي لمشروع الطريق الإقليمي بوروندي – رواندا
الجزء الأول: «بوجمبورا – نيامينتجا»

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية بوروندي

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 7 ملايين دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «9» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالاستثمار في البنية التحتية، والهدف رقم «11» الخاص بالمساهمة في تنمية منظومة النقل في المدن، والمُساهمة في تكثيف التبادلات التجارية بين الدول المجاورة ومساعدة اندماج اقتصاداتها، وتسهيل حركة نقل البضائع والركاب للمنطقة الغربية لجمهورية بوروندي، وخفض تكلفة النقل، وفك العزلة عن القرى الواقعة على مسار الطريق.

وصف المشروع

يتضمن المشروع تشييد جزء من الطريق الوطني رقم (5) إلى طريق مزدوج بطول 5.3 كلم ومسارين في كل اتجاه بعرض 7 أمتار ومنفصلين بحاجز خرساني، وكتفين بعرض 1.5 متر ورصيفين للمشاة بعرض 1.5 متر. ويتضمن المشروع كذلك أعمدة الإنارة العمومية وممرين علويين للمشاة والدراجات على مستوى الجسر القائم في النقطة الكيلومترية رقم 4، ومفترق دائري على مستوى مدخل المطار. كما يتضمن الخدمات الاستشارية، واستملاك الأراضي، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، والتدقيق الفني للمشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع (القرض الإضافي) 13 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 7 ملايين دولار (تمثل 55.56 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 5.9 ملايين دولار (43.91 %)، والحكومة بمبلغ 0.1 مليون دولار (تمثل 0.53 % من إجمالى التكاليف).

المساهمة في إنشاء بنك الإبداع للتمويل الأصغر في مجموعة دول وسط أفريقيا

القطاع: الاجتماعي (تمويل أصغر)

إقليمي

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة القرض: 2 مليون دولار

أهداف القرض

تمكين بنك التنمية لدول وسط أفريقيا (BDEAC) من المُساهمة في إنشاء بنك الإبداع للتمويل الأصغر في مجموعة دول وسط أفريقيا. ويهدف إنشاء بنك الإبداع إلى مكافحة الفقر عبر آليات التمويل الأصغر والشمول المالي، وتمكين الشريحة الأكثر فقراً من الوصول إلى الخدمات المالية بصورة مستدامة. وسيُساعد إنشاء البنك في مجابهة التحديات والمعوقات التي تعترض قطاع التمويل الأصغر ومتناهي الصغر، باعتباره وسيلة فعالة لحل المشكلات التي تعاني منها دول المجموعة، وخاصةً ارتفاع نسبة البطالة وضعف دخل شرائح مهمة ومتعددة من السكان.

تمويل المشروع

يبلغ رأس مال بنك الإبداع الأصغر الذي سيتم إنشاؤه 5 ملايين دولار، يُساهم فيه بنك التنمية لدول وسط أفريقيا بمبلغ 2 مليون دولار (قرض المصرف) تمثل نسبة 40 % من رأس المال، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بمبلغ 3 ملايين دولار تمثل نسبة 60 % من رأس المال.

دعم قطاع التعليم

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية سيراليون

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «4» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بضمان التعليم الجيد الشامل المتكافئ وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، والمُساعدة في تطبيق الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم (2018 – 2020) للدولة الرامية إلى تحسين سبل التعليم المجاني والشامل للمراحل الأساسية، وضمان حصول طلبة المناطق التي تُعاني من نقصٍ في المدارس الثانوية على فرص التعليم الثانوي، ونشر التعليم العالي والفني في جميع أنحاء البلاد التي تعاني من تدني مستوى الخدمات وضعف انتشارها.

وصف المشروع

يشتمل المشروع على إعادة إعمار وتشييد معهدين فنيين للتعليم الفني والعالي (كلية «بونومبو» للمعلمين وكلية «ميلتون مارجاي» للتعليم والتكنولوجيا)، وإعادة إعمار وتوسعة أربع مدارس حكومية ثانوية في أربع مناطق متفرقة بالبلاد (بو وكينما وماجبوركا وبرنس أوف واليس)، بالإضافة إلى إنشاء مبنى إداري لوزارة التعليم العالي والثانوي في مدينة «فريتاون» العاصمة بمساحة قدرها 3136 متراً مربعاً.

كما يشتمل المشروع على توفير الأثاث والتجهيزات التعليمية، والخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشة لبدء أعمال تنفيذ المشروع، إلى جانب التدقيق الفني والمالي لحساباته.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 68 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 29.4 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 25 مليون دولار (36.8 %)، وأوفيد بمبلغ 20 مليون دولار (29.4 %)، والحكومة بمبلغ 3 ملايين دولار (4.4 %).

استصلاح وتهيئة ثلاثة أحواض مائية بجزر «سانتياجو» و«سانت أنتاو» و«بوافيستا»

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية الرأس الأخضر

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة القرض: 16.5 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «1» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الفقر والهدف رقم «2» الخاص بالقضاء التام على الجوع. ويسهم المشروع فى توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وتحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق المشروع والحد من الفقر.

وصف المشروع

تقع منطقة المشروع في جزر «سانتياجو» و«سانت أنتاو» و«بوافيستا» التي يبلغ عدد سكانها نحو 16.5 ألف نسمة. ويرتكز المشروع على تنفيذ مخطط استصلاح وتهيئة الحوض المائي «ريبيرا جراندي» والحوض المائي «ريبيرا كالو»، واستكمال تنفيذ مكونات مخطط استصلاح وتهيئة الحوض المائي «ساو جواو بابتيستا» (الذي ساهم المصرف في تمويل المرحلة الأولى منه بمبلغ 15 مليون دولار في عام 2017). وسيمكّن المشروع من تعبئة الموارد المائية السطحية والجوفية بنحو 2.2 مليون متر مكعب سنوياً لري نحو 271 هكتاراً من الأراضي الزراعية.

وتتضمن مكونات المشروع تشييد منشآت تعبئة الموارد المائية ومنشآت الحماية من السيول ومنشآت حماية التربة، وتنمية الأنشطة الزراعية والاقتصادية، ودعم هياكل تنفيذ المشروع. كما تتضمن الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشتين لبدء أعمال تنفيذ المشروع وللتقييم النصف مرحلي، إلى جانب تدقيق الحسابات السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 36 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 16.5 مليون دولار (تمثل 45.8 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 17 مليون دولار (47.2 %) ، والحكومة بمبلغ 2.5 مليون دولار (تمثل 7 % من إجمالى التكاليف).

تشييد طريق «لوجا – دوتشي» – الجزء الثاني

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية النيجر

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «8» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بدعم التنمية الاقتصادية والهدف رقم «1» الخاص بالقضاء على الفقر المدقع والمجاعة عبر الهدف الفرعي رقم (1– 4) المتعلق بتوفير فرص الوصول إلى الخدمات الاساسية، والهدف رقم «3» الخاص بتحسين ظروف العيش ومستوى الرفاه عبر توفير خدمات صحية إضافية، كما يسهم المشروع في تشييد شبكة الطرق الوطنية والإقليمية المتكاملة التي تربط النيجر بدول الجوار، وفك العزلة عن منطقة «دوسو» التي تزخر بمؤهلات فلاحية هائلة، ودعم التبادلات التجارية، وتخفيض تكلفة النقل والتنقل.

وصف المشروع

يقع الطريق في محافظة «دوسو» المحاذية للعاصمة «نيامي» من جهة الشرق، ويربط مدينة «دوتشي» بقرية «لوجا» بطول نحو 91 كلم، وهو طريق ترابي يمثل جزءاً من الطريق الإقليمي رقم (1) الذي يمثل مقطعاً من شبكة الطرق الرئيسية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقد تم تقسيم الطريق إلى عدة أجزاء، يُسهم المصرف في تمويل الجزء الثاني منه وتتضمن مكوناته تشييد وسفلتة طريق بطول حوالي 61 كلم وعرض 7 أمتار مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر، وإنشاء وتجهيز محطتين لمراقبة الأوزان المحورية، وتهيئة الطرق الداخلية لمدينة «دوتشي» بطول نحو 5 كلم، وتشييد المسالك الريفية للتجمعات السكنية المحاذية للطريق بطول نحو 15 كلم، وتشييد قاعتين للعلاج، وحفر وتجهيز آبار لمياه الشرب. تتضمن المكونات كذلك الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، واستملاك الأراضي، وتنظيم ورشتين لبدء أعمال تنفيذ المشروع وللتقييم النصف مرحلي، إلى جانب تدقيق الحسابات السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 53.5 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل 37.38 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 20 مليون دولار (37.38 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 12 مليون دولار (22.43 %)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (تمثل2.81 % من إجمالي التكاليف).

تنمية سلسلة قيمة الأرز

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية غينيا

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة القرض: 9 ملايين دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «1» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقضاء على الفقر والهدف رقم «2» الخاص بالقضاء التام على الجوع، وذلك بغرض تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ويسهم المشروع أيضاً في زيادة الإنتاج والانتاجية لزراعة الأرز، وتطوير المؤسسات الوطنية العاملة في مجال سلاسل القيمة، وزيادة عدد المزارعين والمستفيدين بمنطقة المشروع، واستقطاب النساء والشباب والخواص في دخول نظام سلاسل القيمة لزراعة الأرز.

وصف المشروع

يقع المشروع في المنطقة العليا (غينيا العليا) والمنطقة الساحلية (غينيا البحرية). وتشمل مكونات الجزء المُمول من قِبل المصرف تحسين الإنتاج والإنتاجية من خلال استصلاح الأراضي بمساحة تناهز 1500 هكتار بمحافظات «دانجيراي» و«كوروسا» و«سجويري» بمنطقة غينيا العليا، وتشييد نحو 150 كلم من المسالك الريفية للوصول إلى القري ومناطق الإنتاج، ودراسة خصوبة التربة لنحو 1500 هكتار.

كما تشمل المكونات توفير مدخلات وآليات ومعدات الإنتاج، وتعزيز الروابط بالأسواق عبر تشييد 12 مركزاً لتجميع الأرز والخضروات ومركزين لتجفيف الأرز و4 وحدات جهوية لتقشير الأرز، وتعزيز السياسات التمكينية والبيئة المؤسسية من خلال دعم تطوير الخدمات المعلوماتية والإدارية، ودعم القطاع الخاص ومنتجي البذور، هذا إلى جانب الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 28.33 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 9 ملايين دولار (تمثل 31.77 % من إجمالي التكاليف)، والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 17.51 مليون دولار (61.80 %)، والحكومة بمبلغ 1.82 مليون دولار (تمثل 6.43 % من إجمالي التكاليف).

إعادة تأهيل الطريق «سيفاري» – «جاو»

المقطع الأول: «سيفاري» – «بوري»

القطاع: البنية الأساسية

جمهورية مالي

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة القرض: 40 مليون دولار

أهداف المشروع

المُساهمة في تحقيق الهدف رقم «9» من أهداف التنمية المستدامة الخاص بتشجيع الاستثمار فى البنية التحتية والتصنيع والابتكار، والهدف رقم «1» الخاص بالقضاء على الفقر، والهدف رقم «8» الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. ويسهم المشروع فى فك العزلة عن منطقة المشروع، وتسهيل حركة نقل البضائع والركاب، وخفض زمن وتكلفة النقل وتحسين سلامة الطرق، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الشمالية ووسط مالي، وتعزيز التبادلات التجارية بين جنوب البلاد وشمالها، وبين جمهورية مالي ودول الجوار.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقة «موبتي» الواقعة وسط البلاد ويبدأ من مدينة «سيفاري» التي تبعد نحو 621 كلم شرق مدينة «باماكو» العاصمة. وتتضمن مكونات المشروع إعادة تأهيل الطريق بطول 111 كلم وتوسعة عرضه من 6 أمتار إلى 7.2 متر، مع مسارين عرض كل منهما 3.6 متر وكتفين عرض كل منهما 1.5 متر خارج التجمعات السكنية و2.5 متر داخلها.

تتضمن المكونات كذلك إنجاز جسر بطول 45 متراً وإنشاء عبّارات تصريف المياه ومحطة الدفع بمدينة «سيفاري»، وتوفير مستلزمات السلامة وتأمين الطريق. كما تتضمن الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، وتنظيم ورشة لبدء أعمال تنفيذ المشروع، إلى جانب تدقيق الحسابات السنوية.

تمويل المشروع

تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 65.38 مليون دولار، ويُساهم في تمويله المصرف العربي بمبلغ 40 مليون دولار (تمثل 61.18 % من إجمالي التكاليف)، وأوفيد بمبلغ 20 مليون دولار (30.59 %)، والحكومة بمبلغ 5.38 ملايين دولار (تمثل 8.23 % من إجمالي التكاليف).

المساهمة في إنشاء بنك الإبداع للتمويل الأصغر

القطاع: الاجتماعي (تمويل أصغر)

جمهورية رواندا

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة القرض: 2 مليون دولار

أهداف القرض

تمكين جمهورية رواندا من المُساهمة في إنشاء بنك الإبداع للتمويل الأصغر بالبلاد، وسيعمل البنك على تمكين الطبقات الضعيفة خاصةً في قطاعي الشباب والنساء من الوصول إلى الخدمات المالية، ويُساهم في خفض نسب الفقر عبر آليات التمويل الأصغر والشمول المالي وتوفير فرص العمل. وسيتم تقديم القرض إلى جمهورية رواندا التي ستقوم بإعادة إقراضه إلى بنك رواندا للتنمية، ليُشارك بدوره في رأس مال بنك الإبداع.

تمويل المشروع

يبلغ رأس مال بنك الإبداع الأصغر الذي سيتم إنشاؤه 5 ملايين دولار، تُساهم فيه جمهورية رواندا بمبلغ 2 مليون دولار (قرض المصرف) تمثل نسبة 40 % من رأس المال، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بمبلغ 3 ملايين دولار تمثل نسبة 60 % من رأس المال.

2/ عمليات القطاع الخاص والتجارة الخارجية

قرض ائتماني للإسهام في تمويل مشروع محطة طاقة كهربائية

جمهورية جنوب أفريقيا «قطاع خاص»

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة القرض: 40 مليون دولار

أهداف القرض الائتماني

المُساهمة في تمويل مشروع محطة طاقة كهربائية يندرج ضمن سياسة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا الرامية إلى زيادة انتاج الطاقة في البلاد باستخدام الطاقة المتجددة من خلال المنتجين المستقلين (IPP) ، وضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بما فيها الهدف رقم «7» الخاص بضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة والنظيفة للجميع، والهدف رقم 13 الخاص بمكافحة تغير المناخ وتأثيره. ويهدف المشروع إلى توفير الطاقة المستدامة لكل السكان بتكلفة مقبولة، وزيادة فرص العمل في منطقة المشروع أثناء مرحلتي التنفيذ والتشغيل.

قرض ائتماني لفائدة مؤسسة تمويل إنمائي إقليمية

إقليمي «قطاع خاص»

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة القرض: 20 مليون دولار

أهداف القرض الائتماني

توفير الموارد المالية اللازمة لمؤسسة تمويل إنمائي إقليمية بأفريقيا، وذلك لتوفير المصروفات الرأسمالية والتشغيلية المكملة لها لفائدة مشروعات القطاع الخاص بالدول الأعضاء، بما يُساهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وخفض نسب الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

قرض ائتماني للمساهمة في تمويل مشروع محطة طاقة كهربائية

جمهورية مدغشقر «قطاع خاص»

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة القرض: 40 مليون دولار

أهداف القرض الائتماني

دعم الشركة المُنفذة لمشروع إنشاء محطة كهربائية بجمهورية مدغشقر. ويهدف المشروع إلى المُساهمة في زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد؛ ممّا يُساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما فيها الهدف رقم «7» الخاص بضمان الوصول إلى الطاقة الحديثة والنظيفة للجميع، والهدف رقم «8» الخاص بضمان الحصول على العمل الكريم والنمو الاقتصادي، والهدف رقم «13» الخاص بمكافحة تغير المناخ وتأثيره.

خط تمويل لصالح مؤسسة مالية

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية «تجارة خارجية»

تاريخ الموافقة: مايو 2019

قيمة القرض: 63 مليون دولار

أهداف خط التمويل

تعزيز خطابات اعتماد مُصدّرة من مؤسسة مالية بجمهورية إثيوبيا بغرض استيراد مدخلات زراعية من المملكة المغربية. كما يهدف خط التمويل إلى تعزيز الصادرات العربية إلى أفريقيا بصفة عامة، وتعزيز علاقات المصرف مع مؤسسات التمويل التنموي الناشطة في مجال تمويل التجارة ومع البنوك التجارية الأفريقية بصفة خاصة، وتنويع عمليات ومنتجات المصرف التمويلية، ودعم القطاع الزراعي في إثيوبيا؛ ممّا يُساهم في نمو الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

خط تمويل لصالح حكومة جمهورية بوروندي

جمهورية بوروندي «تجارة خارجية»

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة القرض: 10 ملايين دولار

أهداف خط التمويل

تمويل استيراد أدوية ومستلزمات طبية من الدول العربية، في إطار برنامج المصرف لتمويل الصادرات العربية، وتمكين العملاء في المجال الدوائي في جمهورية بوروندي من تموين السوق الوطني بشكلٍ منتظم فيما يخص الأدوية في قطاع يحظى بالأولوية مثل قطاع الصحة. ويُساهم خط التمويل في توفير موارد مالية إضافيةً لحكومة بوروندي تمكّنها من تمويل عمليات استيراد السلع عربية المنشأ، الأمر الذي سيُسهم بدوره في توثيق العلاقات التجارية، ودعم فرص التعاون والتكامل بين المنطقتين العربية والأفريقية.

خط تمويل لصالح مؤسسة مالية

جمهورية يوغندا «تجارة خارجية»

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة القرض: 10 ملايين دولار

أهداف خط التمويل

تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية عبر إعادة إقراض موارد خط التمويل بواسطة مؤسسة مالية بجمهورية يوغندا إلى المستفيدين بالبلاد، وذلك لتحقيق أغراض المؤسسة المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الدولة التنموية. ويهدف خط التمويل كذلك إلى تشجيع التبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، ويُساعد على تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية؛ ممّا يعزز نمو الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

خط تمويل لصالح مجموعة مصرفية بمنطقة غرب أفريقيا

إقليمي «تجارة خارجية»

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة القرض: 30 مليون يورو

أهداف خط التمويل

التوسع في تمويل الصادرات العربية إلى بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا ودول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وذلك من خلال منح خط تمويل لمجموعة مصرفية ناشطة في منطقة غرب أفريقيا يمكّنها من توفير التمويلات المناسبة لعمليات استيراد السلع العربية للقطاعات الاقتصادية الأساسية، مما يُسهم في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. وسيُمكّن خط التمويل المستوردين من توفير احتياجات السلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك، ويُساعد في خلق حلقات إمداد وتموين بين الدول العربية والأفريقية وتشابك علاقاتها الاقتصادية.

خط تمويل لصالح بنك تجاري

جمهورية مالي «تجارة خارجية»

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة القرض: 30 مليون يورو

أهداف خط التمويل

مُساعدة بنك تجاري بجمهورية مالي في تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية للبلاد، عبر إعادة إقراض موارد خط التمويل لعملائه. كما يهدف خط التمويل إلى تعزيز التبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، ويُساعد على تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية؛ مما يُساهم في نمو حجم الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

خط تمويل لصالح مؤسسة مالية

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية «تجارة خارجية»

تاريخ الموافقة: نوفمبر 2019

قيمة القرض: 100 مليون دولار

أهداف خط التمويل

تعزيز خطابات اعتماد مصدرة من قِبل مؤسسة مالية بجمهورية إثيوبيا بغرض استيراد مدخلات زراعية من المملكة المغربية. كما يهدف خط التمويل إلى تعزيز الصادرات العربية إلى أفريقيا بصفة عامة، وتعزيز علاقات المصرف مع مؤسسات التمويل التنموي الناشطة في مجال تمويل التجارة ومع البنوك التجارية الأفريقية بصفة خاصة، وتنويع عمليات ومنتجات المصرف التمويلية، ودعم القطاع الزراعي في إثيوبيا؛ ممّا يُساهم في نمو الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي.

3/ عمليات العون الفني

إعداد دراسة المخطط التوجيهي لقطاع الزراعة والإنتاج الغابي بمنطقة حوض نهر جامبيا

إقليمي

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة العون: 250 ألف دولار

هدف العون

إعداد المخطط التوجيهي لقطاع الزراعة والإنتاج الغابي بمنطقة حوض نهر جامبيا التي تشمل دول السنغال وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو. ويهدف المخطط إلى تحديد المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية وإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة، واقتراح برنامج لتنمية القطاعات الزراعية والحيوانية والغابية. وتتضمن الدراسة جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية لتشخيص الموارد التي تزخر بها المنطقة، وإعداد المخطط التوجيهي الذي يشمل تحديد الرؤية والأهداف وبدائل التنمية الزراعية، وإعداد دراسة جدوى أولية للمخطط.

إعداد دراسة الجدوى لمشروع تشغيل الشباب وتنمية ريادة الأعمال في القطاع الزراعي

جمهورية يوغندا

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 270 ألف دولار

هدف العون

إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع تشغيل الشباب وتنمية ريادة الأعمال في القطاع الزراعي الذي يهدف إلى مواجهة البطالة ودعم سلاسل القيمة الزراعية بجمهورية يوغندا. تشمل بنود الدراسة إجراء المسح الاقتصادي والجغرافي للبلاد لتحديد محركات النمو والفرص والتحديات، ودراسة فرص العمل في قطاع الزراعة والبنية التحتية في مؤسسات التعليم الزراعي العالي، ودراسة تطوير سلاسل القيمة الزراعية في السلع ذات الأولوية، وتنمية رأس المال البشري في العلوم والابتكار وريادة الأعمال.

برنامج تدريبي لصالح كوادر من وزارة المالية والتعاون الاقتصادي

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة العون: 200 ألف دولار

هدف العون

تدريب 50 كادراً من العاملين بوزارة المالية بإثيوبيا في مجالات إدارة وتنمية الموارد البشرية (10 متدربين)، والإدارة المالية للقطاع العام (20 متدرباً)، وتخطيط الاقتصاد الكلي وإدارة المشروعات (20 متدرباً)، وذلك لرفع قدراتهم الوظيفية في هذه التخصصات؛ ممّا يُساعد الوزارة في القيام بمهامها على الوجه الأمثل. يقوم معهد شرقي وجنوب أفريقيا للإدارة ESAMI بتنفيذ التدريب بمقره في مدينة «أروشا» بجمهورية تنزانيا المتحدة.

برنامج تدريبي لوحدات تنفيذ المشاريع المتعثرة في الدول الناطقة بالفرنسية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 250 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تحسين جودة تنفيذ المشاريع المُمولة من قِبل المصرف، عن طريق رفع قدرات كوادر وحدات تنفيذ المشاريع المتعثرة. ويشمل التدريب بناء القدرات على المستوى الفردي من خلال تقديم عروض عن إجراءات وقواعد المصرف، وإدارة العقود وتخفيف المخاطر، والرصد والتقييم. كما يتضمن التدريب بناء القدرات المؤسسية، ويشمل تعريف وحدات تنفيذ المشاريع بنهج معالجة التحديات الصعبة من خلال التفاعل عبر الانترنيت مع خبراء المصرف. يستفيد من التدريب 40 كادراً من 13 دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية، وتنفذه كلية نيلسون مانديلا التابعة لجامعة كيب تاون – جمهورية جنوب أفريقيا.

تمديد خدمات خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون

جمهورية أفريقيا الوسطى

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة العون: 250 ألف دولار

هدف العون

دعم الإدارة العامة للبرمجة الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون، وذلك بتمديد خدمات الخبير العربي المتخصص في الهندسة المدنية لمدة عامين. وتتضمن مهام الخبير المُساهمة في إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع القطاعية، والإشراف على الدراسات التي تقوم بها جهات خارجية، وإعداد وثائق المناقصات وتقييم العروض وإرساء العقود، والإشراف على المشاريع التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية الأخرى، وتعزيز قدرات موظفي المصالح الفنية في مجال قواعد وإجراءات المصرف والمؤسسات المانحة الأخرى، وتدريبهم في مجالات تنفيذ وإدارة المشاريع ونقل المعرفة.

توفير خدمات خبير عربي لدعم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

جمهورية رواندا

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة العون: 320 ألف دولار

هدف العون

دعم قسم التمويل الخارجي بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بتوفير خدمات خبير عربي اقتصادي/ مهندس لمدة عامين، يملك الخبرة في مجال إدارة المشروعات التنموية. ويُساعد الخبير القسم في مجال تعزيز المشاورات والاتصالات مع مؤسسات مجموعة التنسيق العربية بما فيها المصرف وإدارة ومتابعة والإشراف على المشاريع ودراسات الجدوى الممولة من قِبلها، وذلك من أجل تسريع وتيرة تنفيذها. كما يقوم الخبير بنقل خبرته ومعرفته للعاملين بالقسم.

تمديد خدمات خبير عربي لدعم برنامج تعليم اللغة العربية بجمهورية تشاد

إقليمي

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة العون: 250 ألف دولار

هدف العون

مواصلة دعم المركز التربوي الإقليمي التابع للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الأيسيسكو) في جمهورية تشاد بتمديد خدمات خبير عربي لمدة عامين في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. ويُسهم الخبير في تعزيز وتنشيط أعمال المركز من خلال اقتراح البرامج التربوية وتنظيم الدورات التدريبية، وإعداد النشرات والبحوث، والإشراف على الأنشطة الثقافية والعلمية، وإيجاد السبل الملائمة لتمكين كوادر الحكومة الناطقين باللغة الفرنسية من تعلم اللغة العربية.

توفير خدمات خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط التنموي

جمهورية تشاد

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 360 ألف دولار

هدف العون

توفير خدمات خبير عربي لمدة عامين لدعم الإدارة المركزية بوزارة الاقتصاد والتخطيط التنموي في تحسين أداء ومتابعة المشروعات الممولة من المصرف ومؤسسات مجموعة التنسيق العربية، والتعريف بإجراءاتهم لتخفيض نسبة المشاريع المتعثرة وتحسين نسب السحوبات من القروض. وتتضمن مهام الخبير متابعة تنفيذ المشروعات وعمليات العون الفني القائمة، والتنسيق بين المصرف ومؤسسات المجموعة بشأن المشروعات ذات التمويل المشترك، ونقل الخبرة في مجال إدارة ومتابعة المشاريع إلى كوادر الإدارة، والمُساعدة في وضع الخطط المستقبلية وبرامج الاستثمار العمومي وفي اختيار المشاريع الفعالة.

توفير خدمات خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والمالية

جمهورية مالي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 360 ألف دولار

هدف العون

توفير خدمات خبير عربي لمدة عامين لدعم المديرية العامة للدين العمومي بوزارة الاقتصاد والمالية في تحسين أداء ومتابعة المشروعات الممولة من المصرف ومؤسسات مجموعة التنسيق العربية، والتعريف بإجراءاتهم لتخفيض نسبة المشاريع المتعثرة وتحسين نسب السحوبات من القروض. وتتضمن مهام الخبير متابعة تنفيذ المشروعات وعمليات العون الفني القائمة، والتنسيق بين المصرف ومؤسسات المجموعة بشأن المشروعات ذات التمويل المشترك، ونقل الخبرة في مجال إدارة ومتابعة المشاريع إلى كوادر المديرية، والمُساعدة في وضع الخطط المستقبلية وبرامج الاستثمار العمومي وفي اختيار المشاريع الفعالة.

تمديد خدمات خبيرين وتوفير أجهزة معلوماتية لوزارة التخطيط والتنمية

جمهورية كوت ديفوار

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 210 ألف دولار

هدف العون

دعم المكتسبات التي حققها الخبيران العربي والمحلي في إطار عون فني سابق بتمديد خدماتهما لمدة عام، وذلك لتمكين الوزارة من اكتساب خبرات إضافية لتحسين محفظة المشاريع القائمة وأثرها التنموي. يُسهم الخبير العربي في تحسين أداء المشاريع الممولة من طرف الشركاء العرب وتدريب كوادر الوزارة في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والمُساعدة في إعداد استراتيجية التنمية (2021 – 2025). كما يتولى الخبير العربي نقل الخبرة إلى الخبير المحلي المكلف بدعم الوزارة في مجالات التخطيط والبرمجة ومتابعة المشاريع وإعداد دليل في هذه المجالات، وتعبئة الموارد لتمويل المشروعات الجديدة، وتقييم وتحليل ادماج المرأة في عملية التنمية. يشتمل العون الفني كذلك على توفير أجهزة مكتبية ومعلوماتية لكوادر الوزارة.

دعم المرحلة الرابعة للبوابة الالكترونية العربية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة العون: 160 ألف دولار

هدف العون

يندرج العون ضمن مساهمة المصرف في إحداث البوابة الالكترونية العربية التي أنشأتها مجموعة التنسيق العربية في عام 2006، بغرض تغطية العديد من الثغرات في مجال المعرفة بالعالم العربي، وسد احتياجات الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرين والأكاديميين من المعرفة التنموية. وتهدف المرحلة الرابعة إلى مواصلة التشغيل والصيانة والتحديث والتطوير للبوابة بتكلفة قُدّرت بنحو 1.6 مليون دولار، تتشاركها مؤسسات المجموعة. يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ مشروع البوابة تحت إشراف أوفيد.

دعم مؤسسي لوزارة المياه والصرف الصحي

جمهورية السنغال

تاريخ الموافقة: 06 مارس 2019

قيمة العون: 350 ألف دولار

هدف العون

رفع قدرات إدارة التخطيط وتسيير الموارد المائية التابعة لوزارة المياه والصرف الصحي، وذلك بتوفير خدمات خبير عربي مهندس في مجال المياه والصرف الصحي لمدة عامين، وتوفير معدات وتجهيزات. ويقوم الخبير بتقديم المشورة الفنية لتطوير قطاع المياه، وإعداد المخططات الرئيسية في مجال إمداد المياه، كما يُساهم في اختيار المشاريع ذات الأولوية وتقدير تكاليفها وتعبئة التمويلات اللازمة لها، هذا إلى جانب تدريب الكوادر الفنية بالإدارة في مجال إدارة ومتابعة تنفيذ المشاريع.

دعم هيئة النهوض بالاستثمار

جمهورية بوروندي

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 350 ألف دولار

هدف العون

توفير التدريب ونظم الإدارة الحديثة لرفع القدرات الفنية للكوادر العاملة في هيئة النهوض بالاستثمار بجمهورية بوروندي، ممّا يُساعدها على جذب الاستثمارات الأجنبية ويُعزز من قدراتها التنافسية. وتشمل مكونات الدعم تنفيذ دورات تدريبية في مجال تطوير وتنفيذ استراتيجيات تشجيع الاستثمار، وتنفيذ حملة «الكوميسا» للتسويق وجذب وتحفيز الاستثمار، وتطوير نظام تتبع الاستثمار (ITS) ، وتطوير الموقع الإلكتروني للهيئة ليكون ثنائي اللغة، إلى جانب الإعلان عن بدء برنامج الدعم المؤسسي المقدّم من طرف المصرف.

دعم تنمية العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM)

جمهوريتيْ غانا وموريشص

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 250 ألف دولار

هدف العون

دعم تنمية العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات (STEM) في جمهوريتي غانا وموريشص، وذلك من خلال تفعيل دورها لتُساهم في بلورة استراتيجيات وطنية متطورة للنهوض بالتصنيع، وتشجيع رواد الأعمال والمبتكرين على تسويق البحث العلمي والتطوير في أفريقيا، وتعزيز مساهمة الشباب والمرأة في مجال البحث العلمي، وإيجاد مشاريع ناشئة وربطها مع المستثمرين والشركاء التجاريين. ويشمل العون تدريب 100 من المبدعين والشركات الناشئة عبر الانترنيت في تلك المجالات، وبرنامج الحاضنات لاحتضان الأفكار المتميزة، وبرنامج التحفيز لتسريع عملية تسويق المشاريع الجديدة. تقوم منظمة مبادرة أبطال أفريقيا بالإشراف على تنفيذ العون، وذلك بالتنسيق مع المصرف.

دعم الأمانة الدائمة لمجموعة الساحل (G5)

إقليمي

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 300 ألف دولار

هدف العون

دعم الأمانة الدائمة لمجموعة الساحل في مسعاها للتعبئة الفعلية للموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع المندرجة في إطار المرحلة الأولى من برنامج الاستثمارات ذات الأولوية 2019 – 2021. ويشتمل العون على توفير خدمات خبيرين لمساعدة الأمانة في مجال إعداد الوثائق الفنية للمشروعات وطلبات التمويل، والتعبئة الفعلية للوعود التمويلية التي تلقتها وتعبئة موارد جديدة، وتسهيل الاتصالات مع المولين والشركاء بما فيها المحادثات التفاوضية حول اتفاقيات تمويل المشاريع، وتقديم بعض الاستشارات للأمين الدائم للأمانة.

دعم تعليم اللغة العربية لفائدة جامعة الدولة في زنجبار

جمهورية تنزانيا المتحدة

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 330 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في رفع كفاءة ومستوى تحصيل اللغة العربية في جامعة الدولة بزنجبار، وبناء وتطوير قدرات مدرسي اللغة العربية، وتحسين جودة البرامج الأكاديمية الخاصة باللغة العربية، وذلك في إطار جهود الحكومة لتعزيز استخدام اللغة العربية في البلاد. وتشتمل مكونات العون على إعداد المنهج الدراسي لبرنامج ماجستير تعليم اللغة العربية وتدريسه لمدة عامين وإتاحته لفائدة 20 طالباً، وتجهيز قاعة اللغة العربية بالأثاثات والكتب وأجهزة الحاسوب.

المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال

إقليمي

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 350 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تمويل المنتدى الثاني للاستثمار العالمي لرواد الأعمال تحت شعار «الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز ريادة الأعمال والابتكار والاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي». ويهدف الملتقى – الذي ينظمه مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لليونيدو - إلى عرض أفضل الممارسات الدولية والنجاحات في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتسهيل الشراكات التجارية والاستثمارات لإنشاء المشاريع المحلية، وإنشاء منصة لأصحاب المشاريع من جميع أنحاء العالم لتطوير استثمارات مشتركة.

المساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للاستثمار

إقليمي

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 300 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للاستثمار الذي يهدف إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال نحو تنمية قطاعات التنمية الرئيسية في أفريقيا (البنية التحتية والطاقة والتصنيع والزراعة والقطاعات الاجتماعية)، وتنسيق جهود الجهات الفاعلة في التنمية الاقتصادية في أفريقيا من حكومات دول ومؤسسات ومستثمرين؛ لخلق إطار للتعاون بينها. ويتولى تنظيم المنتدى البنك الأفريقي للتنمية، وذلك في جوهانسبرج بجمهورية جنوب أفريقيا.

المساهمة في رعاية المنتدى الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إقليمي

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة العون: 300 ألف دولار

هدف العون

مزيد من التعريف ببرنامج المصرف لتمويل القطاع الخاص والمنتجات التي يوفرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز ريادة الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص في أفريقيا، والمُساهمة في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسات التمويل لتتمكن من الاستفادة من المخصصات التي رصدها المصرف لتمويل القطاع الخاص في خطته الخمسية الثامنة. ويتم تنظيم المنتدى تحت رعاية المصرف في «جوهانسبرج» بجمهورية جنوب أفريقيا، بالتزامن مع المنتدى الأفريقي للاستثمار الذي ينظمه البنك الأفريقي للتنمية.

تمويل الملتقى الثاني لتعزيز التجارة العربية الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 400 ألف دولار

هدف العون

مُتابعة تنفيذ مخرجات الملتقى الأول لتعزيز التجارة العربية الأفريقية الذي نظمه المصرف في أديس أبابا في عام 2018، وإبراز دور المصرف كمؤسسة تمويلية تُعنى بتنمية وتعزيز التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والأفريقية. ويبحث الملتقى الثاني – الذي ينظمه المصرف بالقاهرة بجمهورية مصر العربية – المعوقات التي تعترض سبل التجارة البينية بين المنطقتين والسعي لمعالجتها؛ وخلق بيئة ملائمة تعزز مكانة الصادرات عبر تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للمصدرين والمستوردين، وتعزيز شراكات المصرف الحالية مع المؤسسات المالية المعنية بتمويل التجارة.

رعاية منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة في سنة 2020

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 150 ألف دولار

هدف العون

رعاية منتدى الرؤساء التنفيذيين الأفارقة في سنة 2020 الذي سيعمل على إتاحة الفرصة لرؤساء المؤسسات الاقتصادية الأفريقية للاستفادة من تجربة عدد من كبار الاستشاريين والخبراء على الصعيد العالمي الذي سيتحدثون إلى المنتدى. ويهدف المنتدى إلى تعزيز الحوار بين المؤسسات الاقتصادية الأفريقية ومختلف أطراف القطاع الخاص كالمؤسسات المصرفية والمستثمرين، واستعراض تجارب المستثمرين والممولين وأصحاب القرار ، وذلك لصياغة أفضل الطرق لنجاح القطاع الخاص والخروج بحزمة توصيات في هذا الصدد.

رعاية الدورة الثانية لمؤتمر الاستثمار والتجارة بمنطقة البحيرات الكُبرى

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 70 ألف دولار

هدف العون

رعاية الدورة الثانية لمؤتمر الاستثمار والتجارة بمنطقة البحيرات الكبرى الذي يهدف إلى دعم الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية، وتجسيد الصفقات التي تم عقدها في المؤتمر الأول في عام 2016، والمُساهمة في توفير البيئة المواتية لربط الشراكات بين المستثمرين العرب والأفارقة. كما يهدف المؤتمر إلى التعريف بنوافذ تمويل المصرف الجديدة ومنتجاته لتمويل القطاع الخاص وتمويل التجارة الخارجية. يُشرف على تنفيذ العون مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكُبرى.

رعاية الدورة الأولى للمنتدى الدولي للاستثمار بجمهورية أنجولا

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 130 ألف دولار

هدف العون

رعاية الدورة الأولى للمنتدى الدولي للاستثمار الذي يهدف إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار في جمهورية أنجولا وتمكين المستثمرين العرب من التعرف على الفرص الاستثمارية التي تزخر بها البلاد، وربط الشراكات بين المؤسسات الاقتصادية الأنجولية ونظيراتها من الدول العربية، وتمكين رؤساء المؤسسات في أنجولا من الانتفاع بتجربة عددٍ هام من كبار الاستشاريين والخبراء الذين سيتحدثون إلى المنتدى، هذا إلى جانب تنشيط التعاون بين المصرف وجمهورية أنجولا ومزيدٍ من التعريف بالمصرف واستراتيجيته ومنتجاته لتمويل التنمية في أفريقيا.

رعاية منتدى حول تمكين المرأة والشباب في أفريقيا على هامش الاجتماع السنوي (53) لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالدول الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 100 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تحقيق أهداف وبرامج الدول الأفريقية في مجال تمكين المرأة والشباب، وذلك عن طريق تعريف الوزراء الأفارقة المشاركين في المنتدى بالمنتجات التمويلية التي يوفرها المصرف للمساهمة في تمكين تلك الشرائح في إطار الركيزة المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة وريادة الأعمال من استراتيجيته الجديدة 2030. كما يهدف المنتدي إلى خلق شراكات مع ممولين آخرين في مجال تمكين المرأة والشباب، واستنباط عمليات جديدة تواءم التوجهات الحكومية.

المساهمة في رعاية النسخة الرابعة للمنتدى الأفريقي للأعمال والمسؤولية الاجتماعية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 55 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تشجيع وحث المؤسسات الاقتصادية الأفريقية على الانخراط في المسؤولية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعريف هذه المؤسسات ببرامج ومنتجات المصرف في إطار استراتيجيته العشرية 2030. ويُناقش المنتدى مواضيع هامة من بينها القطاع الخاص في مواجهة التغيرات المناخية، واستغلال الخبرات في مجال المبادرات الداعمة لريادة الأعمال في أفريقيا، والتحول في الزراعة الأفريقية كضرورة لتحقيق الأمن الغذائي، ونماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإطلاق مبادرة الأعمال الأفريقية من أجل مستقبلٍ مستدام. يتم تنظيم المنتدى في مدينة مراكش بالمملكة المغربية.

المساهمة في تطوير سلاسل قيمة تصدير المانجو والكاجو في إطار برنامج تبادل المعارف والخبرات

جمهورية غينيا

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 300 ألف دولار

هدف العون

يُعنى العون بسلسلة قيمة تصدير المانجو في منطقتي «كنديا» و«كانكان» وسلسلة قيمة تصدير الكاجو في منطقتي «بوكي» و«كانكان، ويهدف بصفة عامة إلى المُساهمة في تطوير وتحسين القدرة التنافسية للصادرات من المانجو والكاجو وذلك عبر نقل الخبرة التونسية في هذا المجال. ويشتمل العون على تحسين بيئة عمل سلاسل القيمة، وإضافة القيمة لسلسلة قيمة المانجو، ودعم الوصول إلى الأسواق، وتنسيق ومتابعة الإعلام عن تنفيذ العون. قُدّرت تكلفة العون الفني بمبلغ 1.58 مليون دولار، يُساهم في توفيرها المصرف مع جهات أخرى.

المساهمة في تمويل البرنامج الإقليمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقتين العربية والأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 500 ألف دولار

هدف العون

دعم البرنامج الذي يهدف إلى مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقتين العربية والأفريقية، ويتضمن عدداً من الانشطة الموجهة لمكافحة الأمراض الحيوانية التي لها آثار اقتصادية واجتماعية سالبة، وخاصةً على انسياب حركة التجارة البينية للحيوانات الحية، وهي الحمى القلاعية والاجهاض المعدي وحمى الوادي المتصدع وطاعون المجترات الصغيرة. وتستفيد من العون بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا وكينيا ومالي والنيجر ونيجيريا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان. تبلغ تكلفة البرنامج 29 مليون دولار يُساهم في توفيرها المصرف مع جهات أخرى.

المساهمة في تمويل برنامج جسور التجارة العربية – الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة العون: 500 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تمويل برنامج جسور التجارة العربية – الأفريقية الذي تتولى تنسيقه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ويخدم أهداف برنامج المصرف لتمويل التجارة الخارجية وتوسيع نشاطاته بين المنطقتين. يُغطي العون مجموعة من الفعاليات التي من شأنها الإسهام في تعزيز التدفقات التجارية بين المنطقتين العربية والأفريقية، وتحديث دراسة فرص التصدير، وإنشاء منصة على شبكة الانترنيت (2019 – 2020).

المساهمة في إنجاز التعداد العام للسكان والمساكن

جمهورية كوت ديفوار

تاريخ الموافقة: 19 يونيو 2019

قيمة العون: 330 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في إنجاز التعداد العام الخامس للسكان والمساكن لعام 2019 بجمهورية كوت ديفوار، بهدف دعم آليات التخطيط في البلاد، وإتاحة الأسس التي ستُبنى عليها اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسات الوطنية وتحديد الأولويات والاستثمار في الموارد البشرية، ومعالجة قضايا السكان. قُدّرت التكلفة الإجمالية لبرنامج التعداد بنحو 41 مليون دولار، وسيتم تخصيص مساهمة المصرف لتمويل جزء من حملات التوعية والتغطية الإعلامية للتعداد العام، وإعداد البرامج المعلوماتية والإحصائية، وتوفير بعض التجهيزات والأثاث المكتبي.

إعداد منصة لمتابعة تنفيذ المشروعات باستخدام نظام المعلومات الجغرافية

إقليمي

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة العون: 470 ألف دولار

هدف العون

تسريع تنفيذ المشروعات وتحسين نسب السحب من القروض من أجل تعظيم الأثر التنموي على الدول المستفيدة، وذلك باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS). ويُخصص العون لتمويل إنشاء منصة على شبكة الانترنيت تسمح لوحدات تنفيذ المشاريع بالدول المستفيدة بالحصول على المعلومات الجغرافية المتعلقة بالمشاريع من خلال الأقمار الصناعية وتساعد في توفير تحليل قائم على الأقمار الصناعية ليصبح جزء من مراقبة المشاريع، وذلك لضمان نجاحها وإنجازها في الوقت المحدد. وقد تم اختيار 50 مشروع في 27 دولة كمرحلة تجريبية. يُشرف على تنفيذ العون معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

تمويل المشروع النموذجي لتعزيز الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالملوحة

جمهورية ناميبيا

تاريخ الموافقة: 02 أكتوبر 2019

قيمة العون: 500 ألف دولار

هدف العون

دعم المناطق المتأثرة بالملوحة في جمهورية ناميبيا للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر بين صغار المزارعين والعاملين وتعزيز قدراتهم في مجال خدمات الإرشاد الزراعي وإدارة الأراضي، وإدخال المحاصيل التي تتحمل الملوحة، وتطوير سلسلة القيمة الزراعية للمزارعين. ويستفيد من العون بشكلٍ مباشر عدد كبير من صغار المزارعين المقيمين في المناطق المالحة؛ ممّا يمكّنهم من تحقيق إنتاجية زراعية أعلى وتحسين دخلهم. يتم تنفيذ العون بواسطة المركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA) بالاشتراك مع وزارة الزراعة بناميبيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تمويل مشاريع صغرى في جهة لابي

جمهورية غينيا

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 400 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تمويل مشروع إمداد مياه الشرب ببعض أحياء مدينة «لابي» ومشروع دعم استقلالية النساء بجهة «لابي». ويُساعد المشروع الأول على تمكين سكان 5 أحياء بالمدينة من الحصول على مياه الشرب، عبر حفر 5 آبار وتركيب مضخات تعمل بالطاقة الشمسية وبناء خزان وتوفير نقطة مياه في كل حي. كما يدعم المشروع الثاني 9 تعاونيات زراعية نسائية عاملة في مجال إنتاج الخضر وذلك بتوفير معدات السقي ومدخلات الإنتاج وبناء مخازن وتوفير وسائل نقل، و5 تعاونيات نسائية عاملة في مجال إنتاج الصابون وذلك بتشييد وحدات صغيرة لإنتاج الصابون وتوفير التجهيزات والمدخلات الضرورية.

تمويل المشروع النموذجي لتعزيز الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالملوحة

جمهورية سيراليون

تاريخ الموافقة: 11 ديسمبر 2019

قيمة العون: 500 ألف دولار

هدف العون

دعم القطاع الزراعي في المناطق المتأثرة بالملوحة بجمهورية سيراليون؛ للمُساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر لدى صغار المزارعين خصوصاً النساء، والمُساهمة في بناء قدرات المزارعين والعاملين في مجال خدمات الارشاد الزراعي وإدارة الأراضي، وإدخال المحاصيل التي تتحمل الملوحة، واستخدام أفضل ممارسات الإدارة الزراعية، وتطوير سلسلة القيمة الزراعية للمحاصيل. يشرف على تنفيذ المشروع المركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA) بالتعاون مع وزارة الزراعة بسيراليون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تمويل المنتدى الأفريقي للأعمال والمسؤولية الاجتماعية

جمهورية رواندا

تاريخ الموافقة: مارس 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

يندرج العون تحت إطار توجهات المصرف الهادفة إلى تفعيل دور شركات القطاع الخاص الأفريقية في مجال تطوير المناهج التعليمية وخلق وظائف نوعية. ويهدف المنتدى إلى تعريف شركات القطاع الخاص بأفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتحفيز الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والشركات الناشئة على الانخراط في المسؤولية الاجتماعية، ومكافأة الشركات الأفريقية الأكثر ابتكاراً في مجال التنمية المستدامة.

دعم الزراعة بدون حرث

جمهورية تشاد

تاريخ الموافقة: مارس 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

دعم الزراعة بدون حرث في جمهورية تشاد من خلال المُساهمة في توفير خدمات استشارية بالتنسيق مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. ويُسهم العون في نقل وتطوير ونشر تقانة الزراعة بدون حرث كنظام تقني جديد لإنتاج محاصيل الحبوب والمحاصيل الزيتية والقطن، خاصةً بعد أن اثبت هذا النظام نجاحاً كبيراً في زيادة الإنتاجية والمحافظة على التربة.

إعداد دراسة حول سوق الأسمدة في أربع دول أفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2019

قيمة العون: 10 آلاف دولار

هدف العون

توفير خدمات خبير لإعداد دراسة شاملة حول سوق الأسمدة في دول كوت ديفوار والسنغال وبوركينا فاسو ومالي؛ ممّا يسهم في تطوير المبادلات التجارية العربية الأفريقية في مجال الأسمدة. ويُوجد طلب متزايد على الأسمدة في الدول الأربع من أجل تطوير الإنتاج والإنتاجية في كافة المحاصيل الزراعية وخصوصاً القطن؛ وتعزيز الصادرات، وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين.

المساهمة في تمويل الدورة الرابعة لأسبوع التصنيع لمجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية 2019 (SADC)

إقليمي

تاريخ الموافقة: يوليو 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في تمويل هذه الفعالية التي ستتيح الفرصة لتبادل المعلومات فيما يتعلق بالتكنولوجيا والابتكار لتطوير الصناعات ذات الصلة، وتبادل الخبرات في مجال تطوير القطاع الخاص والتجارة، وإنشاء منصة لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المناخ لإيجاد فرص الاستثمار في مجال الصناعة في أفريقيا، بالإضافة إلى تعزيز التكامل الإقليمي بين دول الجنوب الأفريقي.

إعداد دراسة حول واقع وآفاق التعليم المزدوج الفرنسي – العربي

جمهورية غينيا

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

إعداد دراسة بطلب من جمهورية غينيا لتشخيص واقع التعليم المزدوج فرنسي – عربي بجمهورية غينيا وتحديد أهم المشاكل التي يُعاني منها واقتراح الحلول المناسبة لها. وتهدف الدراسة إلى بحث كيفية تحسين هذا النوع من التعليم بما في ذلك زيادة الإقبال عليه وتجويد البرامج التعليمية ورفع كفاءة المعلمين، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والتجهيزات في المدارس والمعاهد العاملة في هذا المجال.

تمويل خدمات استشارية لدعم التحول الرقمي في الدول الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

تمويل خدمات خبير متخصص في التحول الرقمي لدعم عملية التحول للاقتصاد الرقمي في الدول الأفريقية، وتطوير قدرات الموارد البشرية لدعم الاقتصادات الوطنية وتعزيز الإنتاج والقدرة التنافسية. وتشمل الخدمات التي سيقدمها الخبير تحديد المهام المطلوبة للتحول الرقمي بناء على استراتيجية المصرف 2030، والتعريف بالمبادرات الرائدة في هذا المجال، وصياغة خارطة طريق للتحول الرقمي، واستنباط مشروعات جديدة في هذا الاتجاه يمكن للمصرف أن يُسهم في تمويلها.

إعداد مشروع نموذجي للزراعة بدون حرث

جمهورية تشاد

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

توفير خدمات استشارية لخبراء متخصصين لإعداد مشروع نموذجي لدعم الزراعة بدون حرث التي أثبتت جدواها في جمهورية تشاد. وتتضمن الخدمات استكمال الدراسات وتحديد المناطق التي يمكن تطبيق هذا النمط من الزراعة فيها، وجمع وتحليل بيانات عن التربة والمناخ، وجمع البيانات الخاصة بتوفر المعدات والمدخلات الزراعية، وإعداد تقرير المشروع النموذجي للزراعة بدون حرث متضمناً الأهداف والمكونات.

المساهمة في رعاية النسخة الثانية من يوم المالية الأفريقية

إقليمي

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

المُساهمة في رعاية النسخة الثانية من هذه الفعالية لتعريف الفاعلين الاقتصاديين بحزمة النشاطات التطويرية الجديدة للمصرف وخاصةً برنامجه لتطوير القطاع الخاص والتجارة الخارجية. ويهدف اللقاء إلى التعريف بالمالية الأفريقية والترويج لفرص الاستثمار في الخدمات المالية بالقارة، ودعم إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال الخدمات المالية الرقمية، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطبيقات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

المساهمة في رعاية جلسة خاصة بالاستثمار العربي الأفريقي في إطار منتدى المستثمر العربي الدولي

إقليمي

تاريخ الموافقة: أكتوبر 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

رعاية جلسة خاصة بالاستثمار العربي الأفريقي في إطار المنتدى. ويندرج العون تحت الهدف الثاني من إنشاء المصرف والخاص بتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في تنمية أفريقيا، ويهدف إلى تعريف المستثمرين العرب باستراتيجية المصرف الجديدة ولا سيما برنامجه لتمويل القطاع الخاص، وتأمين مشاركة فاعلين اقتصاديين بارزين على صعيد القارة الأفريقية في المنتدى من أجل فتح آفاق التعاون مع نظرائهم العرب.

المساهمة في رعاية القمة الثانية للصكوك الإسلامية

إقليمي

تاريخ الموافقة: نوفمبر 2019

قيمة العون: 15 ألف دولار

هدف العون

المساهمة في رعاية القمة التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية وتهدف إلى تسليط الضوء على الدور الهام للصكوك (صكوك إسلامية) كأداة استثمارية تتميز بكونها منتج مالي سريع الانتشار. وتسعى القمة إلى خلق فرص لجلب السندات الإسلامية إلى الاتجاه السائد للاستثمارات المالية المتنوعة على نطاق عالمي، بالإضافة إلى إبراز إمكانية الصكوك الإسلامية في المساهمة في التنمية الاقتصادية العالمية.

الفصل
الثالث

الموارد المالية

الفصـــل الثالث

الموارد المالية

المركز المالي في 31 ديسمبر 2019

بلغ صافي موجودات المصرف في نهاية عام 2019 مبلغ 5,133.301 مليون دولار مقابل 4,821.442 مليون دولار في نهاية عام 2018. وتُمثِّل الزيادة التي بلغت 311.859 مليون دولار صافي الدخل لعام 2019 البالغ قدره 321.852 مليون دولار، زائداً مبلغ 7 آلاف دولار عبارة عن أقساط مدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء خلال عام 2019 في الزيادة المُقررة في رأسمال المصرف وفقاً للقرار رقم (4) لمجلس المحافظين في اجتماعه الثامن والثلاثين (دبي – أبريل 2013)، ناقصاً المنحة التي تبلغ 10.0 ملايين دولار والتي تم تخصيصها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (2) الصادر في اجتماعه الرابع والأربعين (الكويت – أبريل 2019).

رأس المال

بلغ رصيد رأس المال في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 3,999.271 مليون دولار مُقابل 3,999.264 مليون دولار في 31 ديسمبر 2018 – أي بزيادة قدرها 7 آلاف دولار. وتمثل هذه الزيادة الأقساط المدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء في زيادة رأس المال وفقاً لقرار مجلس محافظي المصرف رقم (4) لعام 2013 والذي يقضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ 1400 مليون دولار – أي ما يُعادل نسبة 50 % من رأسمال المصرف البالغ 2800 مليون دولار اعتباراً من يناير 2014، منها مبلغ 700 مليون دولار بالتحويل من الاحتياطي العام، والباقي وقدره 700 مليون دولار زيادة نقدية من قِبل الدول الأعضاء، تُسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية ويُستحق أولها في أبريل 2014.

الاحتياطي العام

بلغ رصيد الاحتياطي العام 812.178 مليون دولار في نهاية عام 2019 مُقابل 862.137 مليون دولار في نهاية عام 2018 – أي بانخفاض قدره 49.959 مليون دولار وهو عبارة عن المبلغ المحول من الاحتياطي لتغطية صافي الخسارة لعام 2018 وقدرها 39.959 مليون دولار، ومبلغ المنحة التي تم تخصيصها من قِبل مجلس المحافظين وقدرها 10 ملايين دولار.

مخصص القروض وتمويل التجارة

بلغ رصيد مخصص القروض وتمويل التجارة في نهاية ديسمبر 2019 مبلغ 46.372 مليون دولار مُقابل 4.768 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2018 – أي بزيادة قدرها 41.604 مليون دولار.

إجمالي الدخل

بلغ إجمالي دخل المصرف خلال عام 2019 مبلغ 391.1 مليون دولار مُقابل خسارة 11.9 مليون دولار خلال عام 2018 – أي بزيادة مقدارها 403.0 مليون دولار. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يتم توظيف الموارد السائلة للمصرف في ودائع

مصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الدخل الثابت ومحافظ الأسهم ومحفظة تمويل التجارة العالمية، في ضوء سياسة استثمارية محُافظة وموجهات وضوابط محددّة تراعي متطلبات السيولة وتنويع الأوعية الاستثمارية، مع المحافظة على رأس المال وتحقيق أفضل العوائد المتاحة. ولعل من أبرز النتائج الإيجابية لهذه السياسة هو المحافظة على موجودات المصرف، وتحقيق دخل يفوق في مجموعه ما كان يمكن للمصرف أن يحصل عليه لو اقتصرت استثماراته حصرياً على الودائع المصرفية أو على محافظ الدخل الثابت أو محافظ الأسهم، إذ أن الانخفاض الذي يتعرض له الدخل الناتج عن أحد مجالات الاستثمار، يتم التعويض عنه بزيادة الدخل الذي يتحقق في مجال استثمار آخر.

وقد جاءت تفاصيل أداء الدخل خلال عامي 2019 و2018 على النحو الآتي:

البيان	2019	2018	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل (الخسارة) من الاستثمارات	**365.7**	(35.5)	401.2
الدخل من القروض	**22.3**	20.8	1.5
الدخل من تمويل التجارة	**2.9**	2.3	0.6
أخرى	**0.2**	0.5	(0.3)
المجموع	**391.1**	(**11.9**)	**403.0**

ويُلاحظ من هذه البيانات أن الدخل من الاستثمارات قد زاد بمبلغ 401.2 مليون دولار خلال عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، كما زاد الدخل من القروض بمبلغ 1.5 مليون دولار والدخل من تمويل التجارة بمبلغ 0.6 مليون دولار.

ويمكن توضيح الأسباب الموضوعية لزيادة الدخل من الاستثمارات في عام 2019، من خلال تحليل مكوناته وذلك على النحو الوارد بالبيانات أدناه، والتي يُلاحظ منها أن الزيادة تُعزى إلى زيادة الدخل من محافظ الأسهم بمبلغ 302.8 مليون دولار، وزيادة الدخل من محافظ الدخل الثابت بمبلغ 95.2 مليون دولار، وزيادة الدخل الناتج عن الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب بمبلغ 5.3 ملايين دولار، وزيادة الدخل من محفظة تمويل التجارة العالمية بمبلغ 0.2 مليون دولار .

تفاصيل الدخل	2019	2018	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	**12.3**	7.0	5.3
الدخل من محافظ الدخل الثابت	**111.1**	15.9	95.2
الدخل من محافظ الأسهم	**234.0**	(68.8)	302.8
الدخل من الصكوك	**7.8**	10.0	(2.2)
الدخل من محفظة تمويل التجارة العالمية	**0.2**	-	0.2
الدخل من تسليف الأوراق المالية	**0.3**	0.4	(0.1)
المجموع	**365.7**	(**35.5**)	**401.2**

وتعود زيادة الدخل من المحافظ الاستثمارية بصفة أساسية إلى تحسن أداء الأسواق العالمية للأسهم والسندات خلال عام 2019. وقد جاءت مكونات الدخل من المحافظ الاستثمارية خلال عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018 على النحو التالي:

الدخل من المحافظ الاستثمارية	2019	2018	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل الثابت			
الفوائد على السندات	33.2	31.3	1.9
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.2	0.1	0.1
الدخل من المتاجرة	76.9	(26.4)	103.3
فروق عملة وتقييم مشتقات	5.2	13.8	(8.6)
رسوم الإدارة والحفظ	(4.4)	(2.9)	(1.5)
المجموع	**111.1**	**15.9**	**95.2**
الأسهم			
توزيعات أرباح الأسهم	18.4	21.5	(3.1)
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.4	0.1	0.3
الدخل من المتاجرة	203.2	(95.9)	299.1
فروق عملة وتقييم مشتقات	13.9	7.0	6.9
رسوم الإدارة والحفظ	(1.9)	(1.5)	(0.4)
المجموع	**234.0**	**(68.8)**	**302.8**
تمويل التجارة العالمية			
الدخل من تمويل التجارة العالمية	0.2	-	0.2
رسوم الحفظ والإدارة	-	-	-
المجموع	**0.2**	-	**0.2**
الصكوك			
هامش ربح الصكوك	10.9	8.2	2.7
فروق عملة وتقييم مشتقات	(3.1)	1.8	(4.9)
المجموع	**7.8**	**10.0**	**(2.2)**
تسليف الأوراق المالية	0.3	0.4	(0.1)
المجموع الكلي	**353.4**	**(42.5)**	**395.9**

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 مبلغ 27.6 مليون دولار مقارناً بمبلغ 25.8 مليون دولار خلال عام 2018. وقد اشتمل الإنفاق على نفقات إدارية بمبلغ 19.8 مليون دولار ومنح للعون الفني بمبلغ 7.8 ملايين دولار، مقابل 18.7 مليون دولار و7.1 ملايين دولار خلال عام 2018 على التوالي.

صافي الدخل

بلغ صافي الدخل في عام 2019 مبلغ 321.9 مليون دولار، مقابل خسارة 39.9 مليون دولار في عام 2018 – أي بزيادة قدرها 361.8 مليون دولار وبنسبة قدرها 906.8 %. ويُعزى ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم والدخل الثابت، نتيجةً لتحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2019 مقارناً بالعام 2018.

الالتزامات المالية

بلغ إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البلدان المتلقية لعونه خلال عام 2019 مبلغ 349.96 مليون دولار، خُصص منه 240 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و100 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و9.96 ملايين دولار للعون الفني، وذلك مقارنةً بإجمالي التزامات في عام 2018 بلغ 339.95 مليون دولار، خُصص منه 230 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و100 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و9.95 ملايين دولار للعون الفني.

أمّا المجموع المتراكم لصافي الالتزامات في نهاية عام 2019 فقد بلغ 5,446.8 مليون دولار، منها 5,278.5 مليون دولار للقروض و168.3 مليون دولار للعون الفني، مقابل 5,146.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، منها 4,987.3 مليون دولار للقروض و 159.2 مليون دولار للعون الفني. كما بلغ إجمالي التزامات المصرف لتمويل الصادرات العربية 993.4 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقارنةً بإجمالي بلغ 755 مليون دولار في نهاية عام 2018.

السحب والاسترداد

خلال عام 2019 بلغ السحب من القروض 181.5 مليون دولار مُقابل 213.3 مليون دولار خلال عام 2018 – أي بانخفاض قدره 31.8 مليون دولار يمثل نسبة 14.9 %. وبلغ السحب من منح العون الفني 7.8 ملايين دولار خلال عام 2019 مُقابل 7.1 ملايين دولار خلال عام 2018– أي بزيادة قدرها 0.7 مليون دولار تمثل نسبة 9.9 %. كذلك بلغ السحب من خطوط الصادرات العربية خلال عام 2019 مبلغ 76.1 مليون دولار.

وقد بلغ الإجمالي المتراكم للسحب من القروض في نهاية عام 2019 مبلغ 3,454.4 مليون دولار مقابل 3,273.0 مليون دولار في نهاية عام 2018. وبإضافة خطوط تمويل التجارة ومنح العون الفني يبلغ إجمالي السحب المتراكم في نهاية عام 2019 مبلغ 3,748.6 مليون دولار[1] مُقابل مبلغ 3,483.9 مليون دولار[2] في نهاية عام 2018، وبذلك بلغت نسبة السحب المتراكم إلى صافي الالتزامات المتراكمة في نهاية عام 2019 حوالي 66 % وهي نفس النسبة في نهاية عام 2018، وبإضافة تمويل التجارة تكون النسبة حوالي 58 % في عام 2019 مقابل 59 % في عام 2018.

أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط القروض المُسدّدة خلال عام 2019 مبلغ 76.6 مليون دولار مُقابل 57 مليون دولار خلال عام 2018 – أي بزيادة قدرها 19.6 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي الدخل من الفوائد والرسوم خلال عام 2019 مبلغ 22.3 مليون دولار مُقابل 20.8 مليون دولار خلال عام 2018 – أي بزيادة قدرها 1.5 مليون دولار. وقد بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم القروض خلال عام 2019 مبلغ 23.2 مليون دولار بالمقارنة مع مبلغ 19.8 مليون دولار خلال عام 2018– أي بزيادة قدرها 3.4 ملايين دولار.

(1) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها حوالي 133.059 مليون دولار بنهاية عام 2019 وحوالي 125.3 مليون دولار بنهاية عام 2018.
(2) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها 125.3 مليون دولار بنهاية عام 2018.

وبلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل خطوط تمويل التجارة مبلغ 45 مليون دولار خلال عام 2019 مقابل 34 مليون دولار خلال عام 2018. كما بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم قروض تمويل التجارة مبلغ 2.8 مليون دولار خلال عام 2019 مقابل 2.3 مليون دولار خلال عام 2018.

وفي عام 2019 بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل وفوائد ورسوم القروض 147.6 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 113.1 مليون دولار في عام 2018 – أي بزيادة قدرها 34.5 مليون دولار. وبهذا يبلغ الإجمالي المُتراكم لما استرده المصرف من أقساط أصل القروض في نهاية عام 2019 مبلغ 1,690.7 مليون دولار مقابل 1,569.1 مليون دولار في نهاية عام 2018. بينما يبلغ الإجمالي المُتراكم لرسوم الالتزام والفوائد المسددة بنهاية عام 2019 مبلغ 617.8 مليون دولار مقابل 591.8 مليون دولار بنهاية عام 2018.

الخلاصة

يتّضح مما تقدّم أن المصرف قد واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث ارتفع صافي موجوداته في نهاية عام 2019 بمبلغ 311.9 مليون دولار مقارنةً بنهاية عام 2018، نظراً للزيادة في إيراداته المختلفة، ومواصلة التحكم في الإنفاق الإداري وفقاً لسياسة الترشيد المتّبعة دون الإخلال بالتنفيذ الكامل للأهداف والبرامج المُقررة. وتجدر الإشارة إلى أن صافي الدخل قد بلغ 321.9 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقارنة مع خسارة قدرها 39.9 مليون دولار في نهاية عام 2018، نتيجةً لزيادة القيمة السوقية لمحافظ الأوراق المالية الناتجة عن تحسن أداء الأسواق العالمية للأسهم والسندات خلال عام 2019.

خلاصة
عامة للتقرير

- اختتم المصرف في عام 2019 خطته الخمسية السابعة (2015 – 2019) التي رصد لها مخصصات مالية بلغت 1600 مليون دولار منها 1100 مليون دولار للقطاع العام و450 مليون دولار للقطاع الخاص و50 مليون دولار للمعونة الفنية، إلى جانب مبلغ سنوي دوار يتراوح بين 150 – 250 مليون دولار لتمويل التجارة الخارجية. وقد نجح المصرف في الإيفاء بالتزاماته خلال سنوات الخطة بنسبة بلغت 99.4 %.

- واصل المصرف خلال العام جهوده لتعزيز التعاون العربي الأفريقي، وذلك من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء في شتى القطاعات وتقديم العون الفني وتشجيع استثمار رأس المال العربي فيها بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين المنطقتين العربية والأفريقية.

- في عام 2019 تمت المصادقة على المساهمة في تمويل 14 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام بقروضٍ بلغت 240 مليون دولار، منها 5 مشروعات في قطاع البنية الأساسية و4 مشروعات في قطاع الزراعة والتنمية الريفية و5 مشروعات في القطاع الاجتماعي.

- في إطار برنامج تمويل القطاع الخاص، تم منح 3 قروض ائتمانية لمؤسسات مالية ودولٍ أفريقية بمبلغ إجمالي قدره 100 مليون دولار.

- فيما يخص برنامج تمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية فقد تم منح 6 خطوط تمويل لمؤسسات مالية ودولٍ أفريقية بمبلغ إجمالي قدره 250 مليون دولار.

- كذلك قدّم المصرف مبلغ 9.96 ملايين دولار في شكل منحٍ لا تسترد لتمويل 43 عملية عون فني، شملت 3 دراسات جدوى فنية واقتصادية و40 عملية دعم مؤسسي في مجالات مختلفة.

- اكتمل خلال عام 2019 تنفيذ 19 مشروعاً إنمائياً في قطاعي البنية الأساسية والزراعة والتنمية الريفية والقطاع الاجتماعي، ساهم المصرف فيها بمبلغ 186.4 مليون دولار واستفادت منها 16 دول أفريقية. كما اكتمل أيضاً إنجاز 25 عملية عون فني بتكلفة قدرها 7.8 ملايين دولار، شملت 6 دراسات جدوى بإجمالي 2.6 مليون دولار و19 عملية دعم مؤسسي بإجمالي 5.2 ملايين دولار.

- فيما يخص الوضع المالي للمصرف، تُظهر المؤشرات أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2019 بمبلغ 311.9 مليون دولار مقارنةً بنهاية عام 2018، ويُعزى ذلك لإيراداته المتنوعة ومواصلة التحكم في الإنفاق الإداري دون الإخلال بتنفيذ برامجه المقررة. أما صافي الدخل في عام 2019 فقد بلغ 321.9 مليون دولار، ويعود ذلك إلى تحسن أداء الأسواق العالمية للأسهم والسندات.

البيانات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
بناية منارة القرم، الدور السادس
القرم
ص.ب ٢٥٨، الرمز البريدي ١١٢
مسقط
سلطنة عمان

هاتف : ٢٢٣٥٤٣٠٠ ٩٦٨+
فاكس : ٢٢٣٥٤٣٣٣ ٩٦٨+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين **الموقرين**
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ("المصرف")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و بيانات الدخل والإنفاق و التغيرات في حقوق الدول الأعضاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم ٢ من البيانات المالية المرفقة.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا. نحن مستقلون عن المصرف وفق ميثاق معايير السلوك الدولية للمحاسبين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. كما إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم ٢ من البيانات المالية المرفقة وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المصرف أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تابع)

٢

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين **الموقرين**
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء الجوهرية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المصرف.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة وفقا لمحددات أساس الإعداد المضمنة في إتفاقية إنشاء المصرف وأنظمته الداخلية.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية متعلقة بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن تنشيء شكوكا جوهريةً حول قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مدقق الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المصرف عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م - C.R. No. 1736256 - Deloitte. - 0901-01 - Deloitte & Touche (M.E.)& Co. LLC

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م
مسقط - سلطنة عمان
٢٦ فبراير ٢٠٢٠

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٣

بيان المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		١,٠٤٩	١,٤٣٦
استثمارات	٣	٣,٢٣٦,٤٦٤	٣,٠٤٢,٠٧٢
مساهمات فى مؤسسات مالية	٤	٥٧,٠١٨	٢٩,٩٥٠
تمويل التجارة	٥	٦٤,٢١٣	٣٣,٦٤٥
فوائد تمويل التجارة مستحقة	٦	٦٩١	٦١٧
صافي أرصدة قروض	٧/٢خ	١,٨١٤,٢٨١	١,٧٥٠,٥١٣
صافي فوائد قروض مستحقة	٨	١٣,٥٠٩	١٤,٥٣٨
موجودات أخرى	٩	٣,٦١٢	٢,٦١٧
صافي موجودات ثابتة	١٠	١٤,١١٦	١٤,٨٩٠
مجموع الموجودات		٥,٢٠٤,٩٥٣	٤,٨٩٠,٢٧٨
المطلوبات			
مطلوبات أخرى		٦٢,٣٠٠	٦٠,٥٠٧
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	١١	٩,٣٥٢	٨,٣٢٩
مجموع المطلوبات		٧١,٦٥٢	٦٨,٨٣٦
صافى الموجودات		٥,١٣٣,٣٠١	٤,٨٢١,٤٤٢
حقوق الدول الأعضاء:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢	٣,٩٩٩,٢٧١	٣,٩٩٩,٢٦٤
احتياطي عام	١٣	٨١٢,١٧٨	٨٦٢,١٣٧
صافي الدخل / (الخسارة) للسنة		٣٢١,٨٥٢	(٣٩,٩٥٩)
إجمالي حقوق الدول الأعضاء		٥,١٣٣,٣٠١	٤,٨٢١,٤٤٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٤

بيان الدخل والإنفاق
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل / (الخسارة) من الاستثمارات	١٤	٣٦٥,٧٠٢	(٣٥,٥٢١)
الدخل من القروض		٢٢,٢٥٠	٢٠,٧٧٦
الدخل من تمويل التجارة		٢,٩٠٨	٢,٣٤٧
أخرى		٢٣٨	٥٣٦
إجمالي الدخل / (الخسارة)		٣٩١,٠٩٨	(١١,٨٦٢)
الإنفاق			
مجلس المحافظين		١٧١	١٦٣
مجلس الإدارة		١,٣٠٨	١,٣١٤
رواتب ومزايا للموظفين		١٣,٤٠٩	١٢,٤٣٩
سفر وخدمات		٣,٠٢٣	٢,٥٧٢
خدمات مرافق		١,١٠٦	١,١١٨
إهلاك	١٠	٨٠١	٧٨٥
مصروفات أخرى		١٦	٣٢٢
إجمالى الأنفاق		١٩,٨٣٤	١٨,٧١٣
صافى الدخل/ (الخسارة) قبل المنح والمخصصات		٣٧١,٢٦٤	(٣٠,٥٧٥)
منح تم صرفها للدول المستفيدة		(٧,٨٠٨)	(٧,٠٦٧)
خصم مخصص القروض	٧/ج	(٤١,٦٠٤)	(٢,٣١٧)
صافي الدخل / (الخسارة) للسنة		٣٢١,٨٥٢	(٣٩,٩٥٩)

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٥

بيان التغيرات في حقوق الدول الأعضاء
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع ألف دولار أمريكي	إحتياطي عام ألف دولار أمريكي	صافي (خسارة)/ دخل السنة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨		٣,٨٩٨,٩٧٢	٦١٧,٦٤٤	٢٧١,٦٥٩	٤,٧٨٨,٢٧٥
المسدد من قبل الدول الأعضاء	١٢	١٠٠,٢٩٢	-	-	١٠٠,٢٩٢
المحول إلى الاحتياطي العام	١٣	-	٢٧١,٦٥٩	(٢٧١,٦٥٩)	-
تخصيص		-	(٢٧,١٦٦)	-	(٢٧,١٦٦)
صافي الخسارة لسنة ٢٠١٨		-	-	(٣٩,٩٥٩)	(٣٩,٩٥٩)
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩		٣,٩٩٩,٢٦٤	٨٦٢,١٣٧	(٣٩,٩٥٩)	٤,٨٢١,٤٤٢
المسدد من قبل الدول الأعضاء	١٢	٧	-	-	٧
المحول إلى الاحتياطي العام	١٣	-	(٣٩,٩٥٩)	٣٩,٩٥٩	-
تخصيص		-	(١٠,٠٠٠)	-	(١٠,٠٠٠)
صافي الدخل لسنة ٢٠١٩		-	-	٣٢١,٨٥٢	٣٢١,٨٥٢
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		٣,٩٩٩,٢٧١	٨١٢,١٧٨	٣٢١,٨٥٢	٥,١٣٣,٣٠١

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

	إيضاح	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
صافي دخل / (خسارة) السنة		٣٢١,٨٥٢	(٣٩,٩٥٩)
تعديلات لتسوية صافي الدخل /(الخسارة)مع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية:			
مخصص قروض وتمويل تجارة	٧	٤١,٦٠٤	٢,٣١٧
إهلاك موجودات ثابته	١٠	٨٠١	٧٨٥
(أرباح)/ خسائر غير محققة من تقييم القيمة العادلة للاستثمارات	١٤	(١٥٣,٦٣٠)	٢٠٨,٧٧٢
صافي التغير في الموجودات التشغيلية:			
تمويل التجارة		(٣١,٠٩٦)	١,٩٣٨
فوائد تمويل التجارة مستحقة		(٧٤)	(١٤٦)
صافي الحركة على القروض		(١٠٤,٨٤٤)	(١٥٦,٢٣٥)
صافي فوائد قروض مستحقة		١,٠٢٩	(٩٩٩)
صافي موجودات أخرى		(٩٧٩)	٢٢٨
صافي التغير في المطلوبات التشغيلية:			
مطلوبات أخرى بعد خصم التخصيص		(٨,٢٠٧)	(١٧,٤٦٤)
صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة		١,٠٢٣	١٠٦
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		٦٧,٤٧٩	(٦٥٧)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
مساهمة في مؤسسة مالية		(٢٧,٠٦٨)	-
استثمارات		٢٢٨,٦٠٩	١٠٨,٨٦١
شراء موجودات ثابتة	١٠	(٤٣)	(٣١٩)
صافى النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		٢٠١,٤٩٨	١٠٨,٥٤٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
المسدد لزيادة رأس المال من الدول الأعضاء	١٢	٧	١٠٠,٢٩٢
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٧	١٠٠,٢٩٢
صافي الزيادة في النقد والنقد المماثل		٢٦٨,٩٨٤	٢٠٨,١٧٧
النقد والنقد المماثل كما في بداية السنة		٤٤٨,٢٤٠	٢٤٠,٠٦٣
النقد والنقد المماثل كما في نهاية السنة	١٥	٧١٧,٢٢٤	٤٤٨,٢٤٠

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

٧

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١ - التأسيس والأهداف

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ("المصرف") بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ تطبيقاً لتوصيات المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية برأس مال قدره ٢٣١ مليون دولار أمريكي وتم زيادته لاحقاً بموجب قرارات صادرة عن مجلس المحافظين إلى أن بلغ ٣,٩٩٩ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٣,٩٩٩ مليون دولار أمريكي).

يعتبر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا مؤسسة مالية دولية مستقلة مركزها الخرطوم - جمهورية السودان ويتمتع بالشخصية القانونية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي. وعنوان المصرف هو كما يلي:

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
ص. ب ٢٦٤٠
الخرطوم ١١١١١
جمهورية السودان

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الإفريقية ودول العالم العربي ولتحقيق ذلك الهدف يقوم المصرف بالوظائف التالية:-

أ- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية فى أفريقيا.
ب- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية فى التنمية الأفريقية.
ج- المشاركة في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى أفريقيا.

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لاتفاقية إنشاء المصرف وأنظمته الداخلية.

ب- أسس القياس

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة وجميع عقود المشتقات المالية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ت- العملة المستخدمة وعملة العرض

إن العملة المستخدمة في عمليات المصرف وإعداد البيانات المالية هي الدولار الأمريكي. تظهر البيانات المالية بالدولار الأمريكي ويتم تقريبها لأقرب ألف دولار أمريكي.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ث- استخدام التقديرات في إعداد البيانات المالية

يتطلب إعداد البيانات المالية المعتمدة من قبل المصرف استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات وإيضاحات الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية، إضافة إلى مبالغ الإيرادات والمصروفات خلال السنة المنتهية بذلك التاريخ. تتم مراجعة التقديرات باستمرار ويعتمد ذلك على التجارب السابقة وبعض العوامل الأخرى.يتتمثل البند الهام الذي تستخدم فيه التقديرات فيما يلي:

مخصص القروض:

تم شرح طريقة المصرف في تحديد مخصص القروض في البند ٢ (خ) "قروض ومخصص القروض " وبصورة تفصيلية تحت بند ١٨ "مخاطر الائتمان".

ج- تاريخ السداد

يتم إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

ح- الموجودات المالية

تتمثل الموجودات المالية للمصرف كما يلي:

١- أوراق مالية ذات دخل ثابت واسهم

تصنف جميع الاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والاسهم كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة ويتم في الأصل إثباتها بالقيمة العادلة للمبالغ المدفوعة.

يتم إعادة تقييم هذه الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة المتمثلة في الأسعار المتداولة في السوق في تاريخ بيان المركز المالي. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل والإنفاق.

يتم تسجيل الموجودات المالية غير المدرجة في الأسواق المالية بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٢- أوراق مالية - صكوك

تتضمن الموجودات المالية أوراق مالية - صكوك والتي تم اقتنائها بغرض الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة ومن الممكن أن يتم بيعها لأسباب السيولة أو للتغيرات في ظروف السوق، وتسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد.

٣- أرصدة قروض

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لها دفعات ثابتة أو مقررة وغير متداولة في سوق نشط كقروض بقيمة المبالغ المنصرفة بعد خصم المبالغ المسددة ومخصص القروض.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

خ- القروض ومخصص القروض

يتم اعتبار جميع القروض المقدمة من قبل المصرف كموجودات عندما يتم صرفها نقداً وتسجل بقيمة المبالغ المنصرفة.

يستبعد المصرف من إيراداته أية فوائد على أصل القروض عندما يتأخر سداد هذه الفوائد عن ١٨٠ يوماً.

يتم تكوين مخصص القروض لمتأخرات القروض خصماً من صافي الدخل الذي يتحقق سنوياً بناء على قرارمجلس الإدارة رقم (٢١ - ثالثاً) لسنة ٢٠١٩ باعتماد سياسة مخصص قروض القطاع العام والقرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ باعتماد سياسة مخصص قروض القطاع الخاص وتمويل التجارة (والذي تمت تسميته كمخصص القروض بهدف العرض في البيانات المالية ابتداءً من أكتوبرعام ٢٠١٩ بدلاً من مسمي الأحتياطي الخاص والذي كان يتم احتسابة بناءً على قرار مجلس المحافظين (قرار ١ لسنة ١٩٨٩) ، ووفقاً للسياسات الجديدة يتم أحتساب مخصص قروض القطاع العام كنسبة من الأقساط المتأخرة ونسبة من رصيد القروض القائمة ناقصاً الأقساط المتأخرة وذلك حسب تصنيف القروض والدولة ، كما يتم أحتساب مخصص قروض القطاع الخاص والتجارة كنسبة من الرصيد القائم للقروض و ذلك وفقا لمدة التأخير والتصنيف الداخلي للمخاطر.

يتم عرض القروض بعد طرح مخصص القروض في بيان المركز المالي.

القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها وتشملها اتفاقيات ترتيبات سداد لمستحقاتها أو إعادة جدولة إقساطها، بما فيها القروض التي تشملها المبادرة الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC)، وبالتالي أصبحت أقساطاً قروضها جارية (غير متأخرة السداد)، وتم اعتبارها قروضاً جديدة.

د- الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل وأي خسارة انخفاض ناجمة عن التغيرات في قيمته الدفترية.

ذ- تحقق الدخل

يتم إثبات الدخل من الفوائد على ودائع البنوك والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك والقروض وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ر- توزيعات الأرباح
يتم إثبات الدخل من توزيعات الأرباح عند الإعلان عنها.

ز- المنح
يتم تصنيف تكاليف دراسة وإعداد المشاريع والمساعدة الفنية كمنح وتحمّل على المصاريف عند صرفها.

س- موجودات ثابتة
تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك المتراكم. يتم إهلاك تكلفة الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعم ار الإنتاجية المتوقعة للموجودات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة هي كما يلي:-

	السنوات
المباني	٣٠
أثاث ومعدات	٥
سيارات	٥

ش- المخصصات
يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المصرف التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل وجود ضرورة لسداد تلك الالتزامات.

ص- الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر
يتم في الأصل إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية بالتكلفة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تحدد القيمة العادلة في العادة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير حسب ما هو ملائم. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل والإنفاق.

ض- تحويل العملات الأجنبية
تحوّل قيمة المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى المعادل لها بالدولار الأمريكي في تاريخ بيان المركز المالي. يجري قيد فروقات تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل والإنفاق.

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ط- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناءً على المادة رقم (٦) من قرار اللجنة الوزارية المختارة لمراجعة رواتب ومخصصات رؤساء المؤسسات المالية العربية والمديرين التنفيذيين. ويتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفقاً للمادة (١/١٣) من النظام الأساسي لموظفي المصرف وقرارات مجلس الإدارة المعدّلة للنظام.

ظ- النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل من نقد في الصندوق ولدى البنوك وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٣ - استثمارات

تتكون من استثمارات في محافظ اوراق مالية مدارة بواسطة مدراء محافظ ومحتفظ بها لأغراض المتاجرة ومحفظة الصكوك وأسهم غير مدرجة ومحفظة تمويل التجارة العالمية وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب مداره مباشرة بواسطة المصرف، كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
أوراق مالية ـ سندات	١,٤٦٧,١١٤	١,٤٦٩,٤٣١
أوراق مالية ـصكوك	٢٣٨,٣٣٥	٢٣٢,٦٢٣
إجمالي أوراق مالية – سندات وصكوك (إيضاح ١٨)	١,٧٠٥,٤٤٩	١,٧٠٢,٠٥٤
أوراق مالية ـ أسهم مدرجة في البورصة	٧٨٩,٥٧١	٨٧٣,١٣١
أوراق مالية –أسهم غير مدرجة	١٠,٠٠١	١٠,٠٠١
إجمالي أوراق مالية – أسهم مدرجة وغير مدرجة (إيضاح ١٨)	٧٩٩,٥٧٢	٨٨٣,١٣٢
المحفظة الإستثمارية لتمويل التجارة العالمية	١٣,٢٦٣	-
إجمالي أوراق مالية – أسهم مدرجة وغير مدرجة والمحفظة الإستثمارية لتمويل التجارة العالمية	٨١٢,٨٣٥	٨٨٣,١٣٢
القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، صافي (إيضاح ١٧)	(١٠,٩٣٥)	(٣,٠١٣)
فوائد مستحقة على ودائع وأوراق مالية	١٢,٩٤٠	١٣,٠٩٥
	٢,٥٢٠,٢٨٩	٢,٥٩٥,٢٦٨
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب	٧١٦,١٧٥	٤٤٦,٨٠٤
استثمارات	٣,٢٣٦,٤٦٤	٣,٠٤٢,٠٧٢

تتلخص الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
ودائع لأجل	٥٦٥,٣٠٠	٣٧١,٨٨٠	١١,٣٠٠	-	٥٧٦,٦٠٠	٣٧١,٨٨٠
حسابات تحت الطلب	٩,٦٢٥	١٠,١٥٠	١٢٩,٩٥٠	٦٤,٧٧٤	١٣٩,٥٧٥	٧٤,٩٢٤
الإجمالي	٥٧٤,٩٢٥	٣٨٢,٠٣٠	١٤١,٢٥٠	٦٤,٧٧٤	٧١٦,١٧٥	٤٤٦,٨٠٤

٤ - مساهمات فى مؤسسات مالية

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد	٣١,٠٦٨	٤,٠٠٠
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	٢٥,٩٥٠	٢٥,٩٥٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٥٧,٠١٨	٢٩,٩٥٠

أ) مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي التاسع عشر بالقرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ على الاكتتاب في رأسمال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي والتي تمثل ١,٣% تقريباً من رأس المال المصرح به، وقام المصرف بسداد مبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي خلال عام ١٩٩٥. كذلك تمت الموافقة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٩ علي الاكتتاب في رأسمال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ ٦٧,٦٧١ مليون دولار أمريكي. قام المصرف بسداد مبلغ ٢٧,٠٦٨ مليون دولار أمريكي منها خلال العام ٢٠١٩ ، وعليه بلغت قيمة مساهمة المصرف في رأس المال البنك الأفريقي للتصدير والأستيراد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٣١,٠٦٨ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨: ٤ مليون دولار أمريكي). (أنظر إيضاح ٢٠ (ج)).

ب) مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي السابع والعشرين بالقرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ على مساهمة المصرف في رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ ١٧,٣٠٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٩,٢% تقريباً من رأس المال المصرح به. قام المصرف بسداد كامل المبلغ. كذلك وافق المجلس في اجتماعه السنوي التاسع والثلاثون بالقرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٤ على زيادة مساهمة المصرف في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ ٨,٦٥٠ مليون دولار أمريكي تدفع بأقساط سنوية متساوية على خمس سنوات اعتبارا من سنة ٢٠١٣. قام المصرف بسداد كامل الأقساط، وعليه بلغت قيمة مساهمة المصرف في رأس المال المصرح به للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٢٥,٩٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨: ٢٥,٩٥٠ مليون دولار أمريكي).

٥ - تمويل التجارة

بلغ رصيد تمويل التجارة بعد خصم المخصص مبلغ ٦٤,٢١٣ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٣٣,٦٤٥ مليون دولار أمريكي) يمثل جزءاً من القروض الائتمانية المقدمة فى إطار تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية.

حركة تمويل التجارة خلال السنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	٣٣,٦٤٥	٣٥,٥٨٣
سحوبات خلال السنة	٧٦,٠٥٤	٣٢,٠٧٦
السداد خلال السنة	(٤٤,٩٥٨)	(٣٤,٠١٤)
يطرح: مخصص تمويل التجارة	(٥٢٨)	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٦٤,٢١٣	٣٣,٦٤٥

٦ - فوائد تمويل التجارة مستحقة

بلغ رصيد الفوائد المستحقة على تمويل عمليات التجارة ٦٩١ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٦١٧ ألف دولار أمريكي).

٧ - صافي أرصدة قروض

أ- أرصدة القروض:

فيما يلي تفاصيل أرصدة القروض كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	قروض المشاريع		قروض صندوق الإقراض	المجموع	المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص			
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
القروض المقررة	٤,٦٦٢,٢١٨	٤٠٢,٠٠٠	٢١٤,٢٤٤	٥,٢٧٨,٤٦٢	٤,٩٨٧,٣٣٥
يطرح: القروض غير الموقعة	(١٦٦,٤٥٠)	(١٦٠,٠٠٠)	-	(٣٢٦,٤٥٠)	(٢١٠,٤٥٠)
إجمالي القروض الموقعة	٤,٤٩٥,٧٦٨	٢٤٢,٠٠٠	٢١٤,٢٤٤	٤,٩٥٢,٠١٢	٤,٧٧٦,٨٨٥
يطرح: القروض غير النافذة	(١٥٧,٣٠٠)	(٧٠,٠٠٠)	-	(٢٢٧,٣٠٠)	(٢٤٠,٨٥٠)
إجمالي القروض النافذة	٤,٣٣٨,٤٦٨	١٧٢,٠٠٠	٢١٤,٢٤٤	٤,٧٢٤,٧١٢	٤,٥٣٦,٠٣٥
يطرح: قروض غير مسحوبة	(١,٢٢٢,٠٥٤)	(٤٨,٢٤٠)	-	(١,٢٧٠,٢٩٤)	(١,٢٦٣,٠٧٧)
إجمالي المسحوب من القروض	٣,١١٦,٤١٤	١٢٣,٧٦٠	٢١٤,٢٤٤	٣,٤٥٤,٤١٨	٣,٢٧٢,٩٥٨
يطرح: أقساط القروض المسددة	(١,٣٨٤,٠٢٥)	(٢٠,٨٥١)	(١٨٩,٤١٧)	(١,٥٩٤,٢٩٣)	(١,٥١٧,٦٧٧)
الرصيد القائم كما في٣١ ديسمبر	١,٧٣٢,٣٨٩	١٠٢,٩٠٩	٢٤,٨٢٧	١,٨٦٠,١٢٥	١,٧٥٥,٢٨١
يطرح: مخصص القروض	(١٦,٧٣٤)	(٢٤,١٥٧)	(٤,٩٥٣)	(٤٥,٨٤٤)	(٤,٧٦٨)
صافي الرصيد القائم كما في ٣١ ديسمبر	١,٧١٥,٦٥٥	٧٨,٧٥٢	١٩,٨٧٤	١,٨١٤,٢٨١	١,٧٥٠,٥١٣

تمثل القروض غير النافذة القروض الموقعة والتي لم يتم إستيفاء شروط النفاذ الخاصة بها بعد.

تمثل قروض صندوق الإقراض "الصندوق" مبالغ قدمت من الصندوق للدول الأفريقية غير العربية قبل دمج قروض الصندوق في رأس مال المصرف في سنة ١٩٧٧.

تتلخص حركة القروض خلال السنتين المنتهيتين كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	قروض المشاريع		قروض صندوق الإقراض	المجموع	
	قطاع عام	قطاع خاص		٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	١,٦٣٢,١٣٨	٩٧,٤٤٢	٢٥,٧٠١	١,٧٥٥,٢٨١	١,٥٩٩,٠٤٦
سحوبات خلال السنة	١٥٧,٦٤٢	٢٣,٨١٨	-	١٨١,٤٦٠	٢١٣,٢٧٥
السداد خلال السنة	(٥٧,٣٩١)	(١٨,٣٥١)	(٨٧٤)	(٧٦,٦١٦)	(٥٧,٠٤٠)
الرصيد القائم كما في٣١ ديسمبر	١,٧٣٢,٣٨٩	١٠٢,٩٠٩	٢٤,٨٢٧	١,٨٦٠,١٢٥	١,٧٥٥,٢٨١
يطرح: مخصص القروض	(١٦,٧٣٤)	(٢٤,١٥٧)	(٤,٩٥٣)	(٤٥,٨٤٤)	(٤,٧٦٨)
صافي الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,٧١٥,٦٥٥	٧٨,٧٥٢	١٩,٨٧٤	١,٨١٤,٢٨١	١,٧٥٠,٥١٣

٧ - صافي أرصدة قروض (تابع)

ب- وافق مجلس إدارة المصرف على الاشتراك في مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC) على أن تعرض كل حالة على حدة على مجلس الإدارة للنظر فيها في ضوء التفاوض مع الدول المعنية ويكون الإسهام في المبادرة من خلال ترتيبات سداد المتأخرات و/أو إعادة جدولة أقساطها و/أو خفض سعر الفائدة على الأقساط التي تستحق. بلغ إجمالي القروض المعاد جدولتها تحت هذا البند حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٤٢٦,٦٩٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨: ٤٢٦,٦٩٠ مليون دولار أمريكي).

ج- مخصص القروض:

فيما يلي تفاصيل حركة مخصص القروض وتمويل التجارة العالمية (الاحتياطي الخاص عام ٢٠١٨) كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٩				٢٠١٨
	قطاع عام	قطاع خاص	تمويل التجارة	المجموع	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في ١ يناير	٤,٧٦٨	–	–	٤,٧٦٨	٢,٤٥١
المحمل خلال السنة	١٩,٣٢٨	٢٤,١٥٧	٥٢٨	٤٤,٠١٣	٢,٤١٨
الاسترجاع خلال السنة	(٢,٤٠٩)	–	–	(٢,٤٠٩)	(١٠١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٢١,٦٨٧	٢٤,١٥٧	٥٢٨	٤٦,٣٧٢	٤,٧٦٨

٨ - صافي فوائد قروض مستحقة

يتلخص صافي فوائد القروض المستحقة كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٩			٢٠١٨
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
فوائد قروض مستحقة	٧٤,٢٢٤	٢,٥٥١	٧٦,٧٧٥	٧٦,٢١٨
يطرح: فوائد مستبعدة	(٦٣,٢٦٦)	–	(٦٣,٢٦٦)	(٦١,٦٨٠)
صافي فوائد قروض مستحقة	٢٤,٤٦٧	٢,٥٥١	١٣,٥٠٩	١٤,٥٣٨

٩ - موجودات أخرى

يتلخص صافي الموجودات الأخرى كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ضريبة القيمة المضافة المستحقة	١,٤٠٣	١,٦٤٦
أخرى	٢,٢٠٩	٩٧١
صافي الموجودات الأخرى	٣,٦١٢	٢,٦١٧

١٠ - صافي موجودات ثابتة

تتكون حركة الموجودات الثابتة كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	مباني ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات ألف دولار أمريكي	سيارات ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي
التكلفة:				
كما في ١ يناير ٢٠١٨	٢٢,٨٧٣	٢,١٨٨	٣٦٣	٢٥,٤٢٤
إضافات خلال السنة	٣٩	١٧٤	١٠٦	٣١٩
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٢٢,٩١٢	٢,٣٦٢	٤٦٩	٢٥,٧٤٣
إعادة تصنيف	-	-	(١١)	(١١)
إضافات خلال السنة	-	٤٣	-	٤٣
إستبعادات خلال السنة	-	(٢٠٠)	(٩٧)	(٢٩٧)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٢,٩١٢	٢,٢٠٥	٣٦١	٢٥,٤٧٨
الإهلاك المتراكم:				
كما في ١ يناير ٢٠١٨	٨,٣٥٠	١,٤٩٩	٢٢٠	١٠,٠٦٨
المحمّل على السنة	٥٠٨	٢٣٩	٣٩	٧٨٦
كما في ١ يناير ٢٠١٩	٨,٨٥٨	١,٧٣٨	٢٥٩	١٠,٨٥٥
المحمّل على السنة	٥١٢	٢٤٦	٤٣	٨٠١
إستبعادات خلال السنة	-	(١٩٧)	(٩٧)	(٢٩٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٩,٣٧٠	١,٧٨٧	٢٠٥	١١,٣٦٢
صافي القيمة الدفترية				
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٣,٥٤٢	٤١٨	١٥٦	١٤,١١٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٤,٠٥٤	٦٢٥	٢١١	١٤,٨٩٠

تم تجديد حكر إيجار الأرض المقام عليها مبنى مقر المصرف لمدة ٣٠ عاماً تبدأ من ١ يناير ٢٠١٧.

١١ - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم توظيف رصيد مخصص مكافأة نهاية الخدمة في ودائع لأجل بحساب مستقل يحمل فائدة وتتم إدارته من قبل المصرف.

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

١٦

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٢ - رأس المال المكتتب به والمدفوع

بلغت مساهمة كل دولة في رأس مال المصرف كما في ٣١ ديسمبر ما يلي:

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
الدولة		
المملكة الأردنية الهاشمية	٨,٥٦٢	٨,٥٦٢
دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٢٨,٠٩٥	٤٢٨,٠٩٥
مملكة البحرين	٨,٥٦٢	٨,٥٦٢
الجمهورية التونسية	٣٥,٦٧٤	٣٥,٦٧٤
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٧١,٢٣٨	١٧١,٢٣٨
المملكة العربية السعودية	١,٠٢٧,٤٢٩	١,٠٢٧,٤٢٩
جمهورية السودان	٨,٥٦٢	٨,٥٦٢
الجمهورية العربية السورية	٤,٧٥٧	٤,٧٥٧
جمهورية العراق	٥٩٩,٣٣٣	٥٩٩,٣٣٣
سلطنة عمان	٥١,٣٧٢	٥١,٣٦٥
دولة فلسطين	٨,٥٦٢	٨,٥٦٢
دولة قطر	٣٤٢,٤٧٦	٣٤٢,٤٧٦
دولة الكويت	٦٢٧,٨٧٣	٦٢٧,٨٧٣
الجمهورية اللبنانية	٢٨,٥٤٠	٢٨,٥٤٠
دولة ليبيا	٥٧٠,٧٩٤	٥٧٠,٧٩٤
جمهورية مصر العربية	٨,٥٦٢	٨,٥٦٢
المملكة المغربية	٦٢,٧٨٧	٦٢,٧٨٧
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٦,٠٩٣	٦,٠٩٣
الإجمالي	٣,٩٩٩,٢٧١	٣,٩٩٩,٢٦٤

أصدر مجلس محافظي المصرف في ٢ أبريل ٢٠١٣ قراره رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ القاضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ ١,٤٠٠ مليون دولار أمريكي – أي ما يعادل نسبة ٥٠% من رأس مال المصرف البالغ ٢,٨٠٠ مليون دولار أمريكي اعتباراً من يناير ٢٠١٤، منها مبلغ ٧٠٠ مليون دولار أمريكي بالتحويل من الاحتياطي العام والباقي وقدره ٧٠٠ مليون دولار أمريكي زيادة نقدية من قبل الدول الأعضاء تسدد على ٥ دفعات سنوية متساوية تستحق أولها في أبريل ٢٠١٤. بلغ رأس المال المدفوع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ٣,٩٩٩,٢٧١ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨: ٣,٩٩٩,٢٦٤ مليون دولار أمريكي) بزيادة ٧ ألف دولار أمريكي بالمقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٨ تم سدادها من قبل بعض الدول الأعضاء والتي تمثل حصتها في زيادة رأس المال.

١٣ - إحتياطي عام

بموجب المادة رقم ٣٦ من اتفاقية الإنشاء، يقوم مجلس المحافظين سنوياً وبناءً على توصية مجلس الإدارة بتحديد الجزء من صافي الدخل الذي يجب تحويله إلى الاحتياطي العام أو إلى رأس مال الدول الأعضاء أو أي تحويلات أخرى تتماشى مع أهداف المصرف. وفقا لقرار مجلس محافظي المصرف رقم ١ (٢) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٩ تم تحويل مبلغ ٤٩,٩٥٩ مليون دولار أمريكي من الاحتياطي العام (٢٠١٨: ٢٧١,٦٥٩ مليون دولار أمريكي).

١٤ - صافي الدخل من الاستثمارات

يتكون صافي دخل محفظة الأوراق المالية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
فوائد من أوراق مالية ذات دخل ثابت	٣٣,٤٨٥	٣١,٦٦٣
توزيعات أرباح أوراق مالية – أسهم	١٨,٤٠٤	٢١,٥١٣
هامش ربح صكوك	١٠,٨٩٠	٨,١٧٧
الدخل من تمويل التجارة العالمية	١٩٢	-
فروق عملة وتقييم مشتقات	١٥,٩٨٨	٢٢,٥٣٥
صافي الدخل من المتاجرة	١٢٦,٣١٩	٨٦,٤٩٢
أرباح / (خسائر) غير محققه	١٥٣,٦٣٠	(٢٠٨,٧٧٢)
رسوم الإدارة وحفظ مكونات المحافظ	(٦,٢٣٥)	(٤,٣٨١)
الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب	١٣,٠٢٩	٧,٢٥٢
صافي الدخل /(الخسارة) من الاستثمارات	٣٦٥,٧٠٢	(٣٥,٥٢١)

تتكون الأرباح / (الخسائر) غير المحققة مما يلي:

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
أرباح / (خسائر) غير محققة من استثمارات في الاسهم	١١٢,٩٢٢	(١٩٤,٧٢٦)
أرباح / (خسائر) غير محققة من استثمارات فى أوراق مالية ذات دخل ثابت	٤٠,٧٠٨	(١٤,٠٤٦)
	١٥٣,٦٣٠	(٢٠٨,٧٧٢)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٤ - صافي الدخل من الاستثمارات (تابع)

يتكون الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر مما يلي:

	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
ودائع لأجل	١٢,٢١٨	٦,٨٥٤	١٠٣	٩٨	١٢,٣٢١	٦,٩٥٢
حسابات تحت الطلب	١٤٧	١٧٤	٥٦١	١٢٦	٧٠٨	٣٠٠
الإجمالي	١٢,٣٦٥	٧,٠٢٨	٦٦٤	٢٢٤	١٣,٠٢٩	٧,٢٥٢

١٥ - النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل كما في ٣١ ديسمبر من الأرصدة التالية:

	٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	١,٠٤٩	١,٤٣٦
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب (تستحق خلال ثلاث أشهر من تاريخ التعاقد)	٧١٦,١٧٥	٤٤٦,٨٠٤
	٧١٧,٢٢٤	٤٤٨,٢٤٠

١٦ - القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم بموجبه تبادل أصل أو سداد التزام ما بين أطراف على علم ورغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل التجاري العادي مع الأطراف الأخرى، وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية ضمن بيان المركز المالي، باستثناء القروض وتمويل التجارة والمساهمات في مؤسسات مالية غير مدرجة في البورصة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المضمنة في البيانات المالية. لا يقوم المصرف حالياً ببيع ما لديه من قروض ولا يعتقد بأن هناك سوقاً مشابهاً لهذه المنتجات. وعليه، فإنه من غير الممكن من الناحية العملية تحديد القيمة العادلة لهذه القروض بطريقة كافية للاعتماد عليها.

١٧ - المشتقات

تسمح موجهات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية للمصرف باستخدام العقود الآجلة والمستقبلية للأدوات المشتقة. إن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية، أما العقود المستقبلية فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

يلخص الجدول المبين أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل للمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. فالمبالغ الاسمية التي تعتبر مؤشراً لحجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان، التي يتعرض لها المصرف والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، أو على مخاطر السوق.

	القيمة العادلة الإيجابية ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة السلبية ألف دولار أمريكي	إجمالي المبالغ الاسمية ألف دولار أمريكي	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
				خلال ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ – ١٢ شهر ألف دولار أمريكي	١ – ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من ٥ سنوات ألف دولار أمريكي
٢٠١٩							
العقود الآجلة	٤,٥٧٤	١٥,٥٠٩	١,٧١٩,٤٩٦	١,٦٥٢,٠٥٨	١٧,٢١٦	٤٦,٠٠٠	٤,٢٢٢
العقود المستقبلية	-	-	٥٧,٤٩٦	٥٧,٤٩٦	-	-	-
	٤,٥٧٤	١٥,٥٠٩	١,٧٧٦,٩٩٢	١,٧٠٩,٥٥٤	١٧,٢١٦	٤٦,٠٠٠	٤,٢٢٢
٢٠١٨							
العقود الآجلة	٨,٨٣٦	١١,٨٤٩	١,٨٢١,٤٦٦	١,٦٥٩,٠٨٤	٩٩,٠٩٣	٥٣,٠٤٨	١٠,٢٤١
العقود المستقبلية	-	-	٥٩,٤٩٦	٥٩,٤٩٦	-	-	-
	٨,٨٣٦	١١,٨٤٩	١,٨٨٠,٩٦٢	١,٧١٨,٥٨٠	٩٩,٠٩٣	٥٣,٠٤٨	١٠,٢٤١

١٨ - إدارة المخاطر

تستند سياسة الاستثمار التي ينتهجها المصرف، والموضوعة من قبل مجلس إدارته، على أن المصرف هو مؤسسة إنمائية متخصصة، وأن دخوله مجال الاستثمار إنما يهدف إلى المحافظة على رأس ماله وزيادة موارده دون تعريض موجوداته لمخاطر جوهرية، وعليه فطبيعة المصرف اقتضت سياسة استثمارية محافظة تتوخى الحيطة والحذر لتقليل مخاطر الاستثمار شأنه في ذلك شأن مؤسسات التمويل الإنمائي المشابهة. لذلك اعتمدت سياسة الاستثمار للمصرف على الجمع بين التوظيف في الإيداعات المصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الأوراق المالية والصكوك، مع تعديل نسب الموارد الموظفة في كل من الودائع والمحافظ والصكوك في ضوء التطورات السائدة والمتوقعة في الأسواق المالية.

مخاطر الحفظ

عهد المصرف بوظيفة حفظ مكونات محافظه للأوراق المالية إلى أمين حفظ رئيسي. يقوم أمين الحفظ بحفظ مكونات المحافظ والاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل محفظة ويقوم بتسوية عمليات الاستثمار التي يقوم بها مديرو المحافظ.

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة الطرف المقابل على الالتزام بسداد المستحق عليه عند استحقاقها.

بالنسبة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك فإنه يتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود مقررة للائتمان من قبل مجلس الإدارة بناءً على التقييم الائتماني وحجم الطرف المقابل والدولة أو العملة. وتقوم إدارة المصرف ولجنة الاستثمار المعينة من قبل مجلس المحافظين بمتابعة هذه الحدود بانتظام.

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

١) حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
حكومات	١,١٨١,٤٧٥	%٦٩	١,٠٥٥,٠٧١	٦٢
شركات	٢٩٤,٦٠٢	%١٧	٤٠١,٥٠٤	٢٣
وكالات حكومية	٨٤,٦٩٩	%٥	٩٨,٣٣٧	٦
مؤسسات وهيئات دولية	١٤٤,٦٧٣	%٩	١٤٧,١٤٢	٩
الإجمالي	١,٧٠٥,٤٤٩	%١٠٠	١,٧٠٢,٠٥٤	١٠٠

٢) حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
الولايات المتحدة وكندا	٨٤٦,٥٨٠	%٥٠	٨٤٧,٦٠٥	٥٠
أوروبا	٣٠٠,٢٨١	%١٨	٣٤٩,٢٤٨	٢٠
اليابان	١٣٨,٠٤١	%٨	٩٧,٦٩٠	٦
جنوب شرق أسيا	٧٣,٩٩٨	%٤	٥٠,١٨٣	٣
أخرى	٣٤٦,٥٤٩	%٢٠	٣٥٧,٣٢٨	٢١
الإجمالي	١,٧٠٥,٤٤٩	%١٠٠	١,٧٠٢,٠٥٤	١٠٠

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

٣) حسب درجة التصنيف الائتماني للجهات المستثمر بها وذلك وفقاً لتصنيف وكالة ستاندرد وبورز

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكى	النسبة المئوية %
AAA	٢٦٤,٦٣٢	%١٦	٣٦٧,٩١٨	٢١
AA	٩٠٧,٩٩١	%٥٣	٨٧٣,٣٩٣	٥١
A	١٩٣,٨٠٣	%١١	١٦٦,١٥٩	١٠
BBB	١٦٥,٥٢٣	%١٠	١٣٣,٨٠٢	٨
أخرى	١٧٣,٥٠٠	%١٠	١٦٠,٧٨٢	١٠
الإجمالي	١,٧٠٥,٤٤٩	%١٠٠	١,٧٠٢,٠٥٤	١٠٠

يهدف برنامج الإقراض لدى المصرف إلى دعم البرامج التنموية في الدول الأفريقية غير العربية، تخضع طلبات الاقراض واعتمادها للدراسة من قبل المصرف. يشمل البرنامج الاقراضي لدى المصرف على منح القروض لجهات حكومية أو بضمان الحكومات وتعتبر القروض القائمة سيادية. ويقوم المصرف بمراقبة انتظام تحصيل أقساط القروض من الدول المقترضة، ويتم وقف الإقراض للدول التي تتخلف عن السداد وإعداد تقارير دورية عن موقف سداد جميع القروض. كذلك يشمل البرنامج الاقراضي على تمويل القطاع الخاص والصادرات العربية للدول الافريقية غير العربية.

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يوضح الجدول أدناه تفاصيل القروض المقدمة للدول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض ألف دولار أمريكي	القروض غير الموقعة ألف دولار أمريكي	القروض غير النافذة ألف دولار أمريكي	القروض غير المسحوبة ألف دولار أمريكي	الرصيد ٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	الرصيد ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
أنجولا	٥	١٩,٩٥٠	١٩,٩٥٠	-	-	-	-	-
بنين	٣٠	١١٤,٠٧٠	-	-	٥٧,١٥٦	٥٦,٩١٤	٣,٢٤	٥٦,٩٦٤
بوتسوانا	١٦	١٩,٦٨٨	-	-	١,١٦٠	١٨,٥٢٨	١,٠٥	١٦,٠٣٥
بوروندي	١٦	٩٠,١٨٣	-	٧,٠٠٠	٤٨,٠٣١	٣٥,١٥٢	٢,٠٠	٣٤,٢١٤
بوركينا فاسو	٣٧	١٩٨,١٨٤	-	٢٠,٠٠٠	٦٧,٩٥٧	١١٠,٢٢٧	٦,٢٧	٩٥,٩٧٥
أفريقيا الوسطى	٩	٣٨,٢٣٠	-	-	٣٢,٢٢٥	٦,٠٠٥	٠,٣٤	٥,٤٥٦
تشاد	٢٣	١٤١,٧٨٨	-	-	٨١,٤١١	٦٠,٣٧٧	٣,٤٤	٥٤,٩١٠
الكاميرون	١٧	١٠٠,٦٠٦	١٢,٠٠٠	-	٤٣,٧٩٣	٤٤,٨١٣	٢,٥٥	٤٤,٥٨٣
الكونغو	٧	٣٤,٧١٠	-	-	٢٠,٩١٥	١٣,٧٩٥	٠,٧٩	١٣,٧٩٥
الكونغو الديمقراطية	٩	٦٠,٨٩٤	-	-	٢٢,٢٥٨	٣٨,٦٣٦	٢,٢٠	٣٥,٢٤٨
جزر القمر	٤	١٧,٨٠٧	-	-	-	١٧,٨٠٧	١,٠١	١٧,٨٠٧
جز الرأس الأخضر	٢٢	٩٨,٢٩٢	١٦,٥٠٠	-	٣٧,٥٤٩	٤٤,٢٤٣	٢,٥٢	٤٣,٥٣٥
غينيا الاستوائية	٥	٩٤	-	-	-	٩٤	٠,٠١	١٩٥
إريتريا	٤	٢٠,٣٧٠	-	-	٣,٣٦٦	١٧,٠٠٤	٠,٩٧	١٧,٠٠٤
إثيوبيا	٢٢	١٨٦,١٨٣	-	٢٠,٠٠٠	٦٨,٥٤٧	٩٧,٦٣٦	٥,٥٦	٩٤,٦١٦
الجابون	٢	١,٥٤٢	-	-	-	١,٥٤٢	٠,٠٩	١,٥٧١
غانا	٢٤	٧١,٠٠٠	١٣,٥٠٠	-	٩,٥٣٦	٤٧,٩٦٤	٢,٧٣	٤٧,٦٩٨
جامبيا	٢٢	٧٤,١٢٩	-	١٠,٠٠٠	١٠,٦٢٧	٥٣,٥٠٢	٣,٠٤	٤٨,٦٥١
غينيا بيساو	٥	١٦,٦٣٨	-	-	١١,٠٠٠	٥,٦٣٨	٠,٣٢	٥,٨٢٨
غينيا	٣٠	١٤٥,٥٩٢	٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٥٢,١٦٩	٦٩,٤٢٣	٣,٩٥	٦٠,٢٩٦
الكوت ديفوار	١٨	١١٦,٠٦١	-	-	٥٧,٨٩٢	٥٨,١٦٩	٣,٣١	٥٤,٩٢٢
كينيا	٢١	١١٦,٦١٦	١٥,٠٠٠	-	٦٣,٩٥٠	٣٧,٦٦٦	٢,١٤	٣٧,٥٤٦
ليبيريا	٦	٣٠,٨٩٧	-	-	١١,٨٠٤	١٩,٠٩٣	١,٠٩	١٦,٧٤٥
ليسوتو	١٧	٥٤,٤٠٢	-	-	١٤,٤٠٣	٣٩,٩٩٩	٢,٢٨	٣٨,٧٨٧
مدغشقر	٢٣	٧٨,٤٣٢	-	٢٠,٠٠٠	١٩,١٣٣	٣٩,٢٩٩	٢,٢٤	٣٩,٩٢٨

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض ألف دولار أمريكي	القروض غير الموقعة ألف دولار أمريكي	القروض غير النافذة ألف دولار أمريكي	القروض غير المسحوبة ألف دولار أمريكي	الرصيد ٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	الرصيد ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
ملاوي	١٢	٨١,٨٥٩	-	-	٢٥,٢٢١	٥٦,٦٣٨	٣,٢٢	٥١,٢٢٨
موريشيوس	١٣	٢٨,٨٣٣	-	-	٢٧,١٥٣	١,٦٨٠	٠,١٠	١,٥٦٣
مالي	٣٣	١٣٦,٥٨٧	٤٠,٠٠٠	-	٣٠,٤٢٢	٦٦,١٦٥	٣,٧٧	٦٨,٨٢٥
موزمبيق	٣٥	١٦٢,٦٧٤	-	-	٦٦,٥٨٢	٩٦,٠٩٢	٥,٤٧	٩٦,٢٩٩
ناميبيا	٥	١٤,٥٥٠	-	-	٦,٧٠٠	٧,٨٥٠	٠,٤٥	٨,٥٠٢
نيجيريا	١	٨,٠٠٠	-	-	٢,١١٨	٥,٨٨٢	٠,٣٣	٥,٨٨٢
النيجر	٢٤	١٢٩,٩٨٩	٢٠,٠٠٠	-	٤٧,٤٢٨	٦٢,٥٦١	٣,٥٦	٤٩,٨٠٣
رواندا	٢١	١١٤,٣٠٠	٢,٠٠٠	-	٤١,١٧١	٧١,١٢٩	٤,٠٥	٥٧,٤٤٩
السنغال	٤٥	١٧٢,٨٩٠	-	-	٥٣,٩٧٦	١١٨,٩١٤	٦,٧٧	١١٦,١٣٨
سيشيل	١٢	٣٤,١٣٨	-	-	١٤,٥١٨	١٩,٦٢٠	١,١٢	١٨,٦٣٨
سيراليون	١٤	٧٩,٨٥٧	-	٢٠,٠٠٠	٦,٠١٨	٥٣,٨٣٩	٣,٠٦	٥٠,٨٩٦
ساوتومي وبرنسيب	٩	٢٦,١٣٥	-	٧,٨٠٠	٧,٥٣٩	١٠,٧٩٦	٠,٦١	١٠,٩٢٦
سوازيلاند	٩	٥٤,٣١٧	١٥,٠٠٠	-	١٤,٨٤٦	٢٤,٤٧١	١,٣٩	٢٥,٧٢٩
تنزانيا	٢٣	١٥٥,٣٨٢	-	٢٤,٠٠٠	٥٣,١٥٦	٧٨,٢٢٦	٤,٤٥	٧٤,٤٥٣
توجو	١٠	٥٣,٨٥١	-	-	٢٧,٧٦٤	٢٦,٠٨٧	١,٤٨	٢٣,٨٣٠
يوغندا	١٨	١٠٣,٤٧١	١٥,٠٠٠	-	٢٥,٢٠٨	٦٣,٢٦٣	٣,٦٠	٥٢,٠٠٩
زامبيا	١٣	٦٥,٢٠٦	-	-	٣٠,٩٦١	٣٤,٢٤٥	١,٩٥	٣٢,٤٣٤
زيمبابوي	٩	١٧,٥٨٩	-	-	٦,٣٩١	١١,١٩٨	٠,٦٤	١٣,١٢٥
دول اخري	٧	١٧,٠٣٤	٢,٠٠٠	-	-	١٥,٠٣٤	٠,٨٦	١٧,٨٠١
مجموع القطاع العام	٧٠٧	٣,٣٠٣,٠٢٠	١٦٦,٤٥٠	١٥٧,٣٠٠	١,٢٢٢,٠٥٤	١,٧٥٧,٢١٦	١٠٠,٠٠	١,٦٥٧,٨٣٩

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجهة المقترضة	عدد القروض	إجمالي القروض ألف دولار أمريكي	القروض غير الموقعة ألف دولار أمريكي	القروض غير النافذة ألف دولار أمريكي	القروض غير المسحوبة ألف دولار أمريكي	الرصيد ٢٠١٩ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	الرصيد ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي
بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD)	٢	١٥,٠٠٠	-	-	١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤,٨٦	-
مجموعة ايكو بنك (ECOBANK)	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك شرق أفريقيا للتنمية (EABD)	٢	٣٠,٢٨٦	٢٠,٠٠٠	-	٣	١٠,٢٨٣	٩,٩٩	١١,٩٩٧
البنك الرواندي للتنمية (BRD)	١	١٠,٨٣٣	-	-	-	١٠,٨٣٣	١٠,٥٣	١٢,٥٠٠
بنك تنمية دول وسط إفريقيا (BDEAC)	١	١٥,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٠	١٤,٥٨	٩,٠٠٠
بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب افريقيا (PTA BANK)	١	١٥,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٠	١٤,٥٨	٥,٠٠٠
الشركة النيجيرية للبنك(SONIBANK)	١	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك تنزانيا للاستثمار (TIB)	١	٩,٣١٨	-	-	٧,٥٠٠	١,٨١٨	١,٧٧	٢,٥٠٠
بنك تنمية اوغندا (UDBL)	٢	١٥,٦٢٥	١٠,٠٠٠	-	-	٥,٦٢٥	٥,٤٧	٥,٧٨٢
بنك الاستثمار والتنمية (BIDC CEDEAO)	١	١٥,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٠	١٤,٥٨	١٥,٠٠٠
بنك ليبريا للتنمية والاستثمار (LBDI)	١	٥,٠٠٠	-	-	٩٠٠	٤,١٠٠	٣,٩٨	١,٥٠٠
الصندوق الوطني للقرض الزراعي / السنغال (CNCAS)	١	١٠,٠٠٠	-	-	٧,٠٠٠	٣,٠٠٠	٢,٩٢	٣,٠٠٠
بنك مالي للتضامن (BMS)	١	١٥,٠٠٠	-	-	-	١٥,٠٠٠	١٤,٥٨	١٥,٠٠٠
بنك مالي للتنمية (BDM)	١	-	-	-	-	-	-	٤,٠٠٠
شركة تنمية القطن / الكاميرون (SODECOTON)	١	١٠,٠٠٠	-	-	١٠,٠٠٠	-	-	-
شركة تمويل الأسكان المحدودة (HFC)	١	١٥,٠٠٠	-	-	١٢,٧٥٠	٢,٢٥٠	٢,١٩	٢,٢٥٠
مؤسسة نورساد للتمويل المحدودة (NORSAD)	١	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	-	-	-	-	-
بنك أكسس غانا (ACCESS BANK GHANA)	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
مجموعة أفريقيا للتمويل (TAMWEEL AFRICA HOLDING)	١	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	-	-	-	-
الشركة الوطنية لتسويق الحبوب الزيتية SONACOS/ITFC	١	٨٧	-	-	٨٧	-	-	٩,٩١٣

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (تابع)

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجهة المقترضة	عدد القروض	*إجمالى القروض	القروض غير الموقعة	القروض غير النافذة	القروض غير المسحوبة	الرصيد ٢٠١٩	النسبة المئوية	الرصيد ٢٠١٨
		ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	%	ألف دولار أمريكي
راوبنك RAW BANK	١	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	-	-	-	-
كوريس بنك CORIS BANK INTERNATIONAL	١	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	-	-	-	-
سترلينج بنك STERLING BANK PLC	١	١٥,٠٠٠	-	١٥,٠٠٠	-	-	-	-
البنك الجهوى للاسواق BRM	١	١٠,٠٠٠	-	١٠,٠٠٠	-	-	-	-
بنك الاستثمار الوطنى BNI	١	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
شركة محطة اكوا باور سولار ريزرف ريدستون للطاقة الشمسية الحرارية المحدودة بجمهورية جنوب أفريقيا	١	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
شركة الطاقة الكهرومائية الجديدة للأونيف NEHO بجمهورية مدغشقر	١	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	-	-	-	-	-
مجموع القطاع الخاص	٣٠	٣٨١,١٤٩	١٦٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٤٨,٢٤٠	١٠٢,٩٠٩	١٠٠	٩٧,٤٤٢
مجموع القطاع العام والخاص	٧٣٧	٣,٦٨٤,١٦٩	٣٢٦,٤٥٠	٢٢٧,٣٠٠	١,٢٧٠,٢٩٤	١,٨٦٠,١٢٥	-	١,٧٥٥,٢٨١
يطرح : مخصص القروض للقطاع العام والخاص	-	-	-	-	-	(٤٥,٨٤٤)	-	(٤,٧٦٨)
مجموع القطاع العام والخاص بعد المخصصات	-	-	-	-	-	١,٨١٤,٢٨١	-	١,٧٥٠,٥١٣

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يقوم المصرف بمتابعة سداد مستحقاته لدى الدول المقترضة وتقييم موقف السداد وفقاً لقرارمجلس الإدارة رقم (٢١ - ثالثاً) لسنة ٢٠١٩ باعتماد سياسة مخصص قروض القطاع العام والقرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٩ باعتماد سياسة مخصص قروض القطاع الخاص وتمويل التجارة. ويبين الجدول التالي مدى انتظام الدول والمؤسسات في سداد المستحقات:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	عدد الدول	قروض المشاريع ألف دولار أمريكي	قروض الصندوق ألف دولار أمريكي	المجموع ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	عدد المؤسسات	قروض القطاع الخاص ألف دولار أمريكي
دول منتظمة السداد						
ليس لديها متأخرات	١٧	٧٩٩,٨٨٤	-	٧٩٩,٨٨٤	١٩	٧٠,٦٧٧
لديها متأخرات لأقل من سنة	٨	٣٦٩,٥٧١	٣,١٣٣	٣٧٢,٧٠٤	٧	٨,٠٧٥
لديها متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	-	-	-	-	٢	-
مجموع فرعي	٢٥	١,١٦٩,٤٥٥	٣,١٣٣	١,١٧٢,٥٨٨	٢٨	٧٨,٧٥٢
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد						
ليس لديها متأخرات	١٠	٤٦٢,٦٠٢	٦,٨٩٧	٤٦٩,٤٩٩	-	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	٣	٥٥,٠٦٣	٤,٢٨٠	٥٩,٣٤٣	-	-
مجموع فرعي	١٣	٥١٧,٦٦٥	١١,١٧٧	٥٢٨,٨٤٢	-	-
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد						
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	٢	١٧,٣٦٨	٥٠	١٧,٤١٨	-	-
متأخرات لسنتين وأكثر	٢	١١,١٦٧	٥,٥١٤	١٦,٦٨١	-	-
مجموع فرعي	٤	٢٨,٥٣٥	٥,٥٦٤	٣٤,٠٩٩	-	-
دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد						
متأخرات لسنتين وأكثر	١	-	-	-	-	-
مجموع فرعي	١	-	-	-	-	-
مجموع كلي ٢٠١٩	٤٣	١,٧١٥,٦٥٥	١٩,٨٧٤	١,٧٣٥,٥٢٩	٢٨	٧٨,٧٥٢

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	عدد الدول	قروض المشاريع ألف دولار أمريكي	قروض الصندوق ألف دولار أمريكي	المجموع ٢٠١٨ ألف دولار أمريكي	عدد المؤسسات	قروض القطاع الخاص ألف دولار أمريكي
دول منتظمة السداد						
ليس لديها متأخرات	١٩	٩٨١,٥٠٢	٣,١٣٣	٩٨٤,٦٣٥	٢٤	٧٩,٤٤٢
لديها متأخرات لأقل من سنة	٧	١٩٨,٥٩٨	-	١٩٨,٥٩٨	٢	١٨,٠٠٠
مجموع فرعي	٢٦	١,١٨٠,١٠٠	٣,١٣٣	١,١٨٣,٢٣٣	٢٦	٩٧,٤٤٢
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد						
ليس لديها متأخرات	١٠	٣٨٠,١٧٧	٨,٥٥٤	٣٨٨,٧٣١	-	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	٣	٣٦,٠٣٠	٣,٥٤٧	٣٩,٥٧٧	-	-
مجموع فرعي	١٣	٤١٦,٢٠٧	١٢,١٠١	٤٢٨,٣٠٨	-	-
دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد						
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين		-	-	-	-	-
متأخرات لسنتين وأكثر	٣	٣٠,٢٠٤	١٠,٤٦٧	٤٠,٦٧١	-	-
مجموع فرعي	٣	٣٠,٢٠٤	١٠,٤٦٧	٤٠,٦٧١	-	-
دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد						
متأخرات لسنتين وأكثر	١	٨٥٩	-	٨٥٩	-	-
مجموع فرعي	١	٨٥٩	-	٨٥٩	-	-
مجموع كلي ٢٠١٨	٤٣	١,٦٢٧,٣٧٠	٢٥,٧٠١	١,٦٥٣,٠٧١	٢٦	٩٧,٤٤٢

مخاطر تقلب في أسعار الاسهم

تشمل مخاطر تقلب في أسعار الأسهم مخاطر التغير في أسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية. ويقوم المصرف بوضع الموجهات المناسبة للاستثمار في الأوراق المالية ـ أسهم.

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية ـ أسهم كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

١ - *حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها*

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
سلع استهلاكية	١٤٩,٥٤٣	%١٩	١٥٩,٦٠٢	%١٨
طاقة	٤٠,٣٥٥	%٥	٥١,٨١٤	%٦
مؤسسات مالية	١٤٥,٩٢٠	%١٨	١٦٩,٨١٨	%١٩
عناية صحية	١٠٧,١٩٨	%١٤	١٣٧,٦٣٩	%١٦
صناعية	٨٦,٩٢٩	%١١	٩١,١٣٣	%١٠
تقنية المعلومات	١٤٤,٩٥٩	%١٨	١٥٣,٥٨٥	%١٨
إنتاج مواد أولية	٣٣,٩٠١	%٤	٤٥,٣٩٨	%٥
اتصالات	٦٥,٣١٨	%٨	٤٣,٨٢٣	%٥
مرافق عامة	٢٥,٤٤٩	%٣	٣٠,٣٢٠	%٣
الإجمالي	٧٩٩,٥٧٢	%١٠٠	٨٨٣,١٣٢	%١٠٠

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر تقلب في أسعار الاسهم (تابع)

٢ - *حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها*

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %	المبلغ ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية %
الولايات المتحدة وكندا	٥١٤,٩٠٤	%٦٤	٥٧٠,٠١٨	%٦٤
أوروبا	١٨٢,١٥٩	%٢٣	٢١٢,٩٩٨	%٢٤
اليابان	٦١,٠١٤	%٨	٥٩,٨٢٤	%٧
جنوب شرق أسيا	٢٣,٣٢٨	%٣	٢٥,٩٩٩	%٣
أخـرى	١٨,١٦٧	%٢	١٤,٢٩٣	%٢
الإجمالي	٧٩٩,٥٧٢	%١٠٠	٨٨٣,١٣٢	%١٠٠

مخاطر السيولة:
تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على تلبية متطلبات التمويل وبشكل رئيسي المتعلقة بالتزامات القروض. يحتفظ المصرف بتمويل كاف لمقابلة مثل هذه الالتزامات عندما تستحق.

مخاطر أسعار الفائدة
تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها احتمالات تأثر المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية بالتقلبات المستقبلية في أسعار الفائدة، فقد يزداد الدخل من الفوائد بسبب هذه التقلبات أو قد ينخفض في حالة حدوث تقلبات غير متوقعة.

بالنسبة للودائع والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك فإن هدف المصرف الأساسي هو حماية الموجودات والمحافظة على سيولتها. وعلى ضوء هذه العوامل فإن المصرف يبحث عن أعلى عائد ممكن. وتتم مراقبة الأداء بانتظام وتعديل مكونات المحافظ في ضوء تطورات الأسواق.

أما بالنسبة للقروض وتمويل عمليات التجارة الخارجية فإنه يتم تحديد سعر الفائدة بشكل مستقل عن قوى السوق بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة وعلى مستويات متوافقة مع التوجه الاستراتيجي للمصرف وفي حدود إطار أهدافه التنموية.

مخاطر صرف العملات الأجنبية
تعرّف مخاطر صرف العملات الأجنبية على أنها التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيرها على المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية. وضع المصرف ضوابط للعملات الأجنبية التي يجوز التعامل بها ونسب مكوناتها والتي يتم مراقبتها بانتظام من قبل المصرف. يستخدم المصرف في عمليات الإقراض والتعامل مع البنوك الدولار الأمريكي. وفيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، فإنه يسمح بالتعامل بعدد محدد من العملات الأخرى. ومع ذلك فإن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الأساسية حيث يجب أن يمثل ما لا يقل عن ٦٥ بالمائة من إجمالي المحفظة التجارية بما فيها المشتقات.

١٨ - إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية (تابع)

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات حسب عملاتها كما في ٣١ ديسمبر:

	العمـلات					
٢٠١٩	دولار أمريكي ألف دولار أمريكي	يورو ألف دولار أمريكي	جنيه إسترليني ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي	النسبة المئوية للدولار الأمريكي
مجموع الموجودات	٤,٢٤٨,٢٦٦	٣٨٥,٤٩٦	١١١,٢٤٤	٤٥٩,٩٤٧	٥,٢٠٤,٩٥٣	%٨٢
مجموع المطلوبات	٧١,٦٥٢	-	-	-	٧١,٦٥٢	%١٠٠
٢٠١٨						
مجموع الموجودات	٣,٩٧٨,٠٧٤	٤١٢,٢٩٢	١٢٥,٦٢٧	٣٧٩,٠٥٣	٤,٨٩٥,٠٤٦	%٨١
مجموع المطلوبات	٦٨,٨٣٦	-	-	-	٦٨,٨٣٦	%١٠٠

١٩ - الحصانة الضريبية

وفقا لنص المادة (٤٠) من اتفاقية الإنشاء، يعفى المصرف من جميع الضرائب والرسوم في أراضي الدول الأعضاء، كما يعفى المصرف من القيود على استيراد المهمات اللازمة لأداء أعماله ومن الرسوم الجمركية عليها، ولا يسري ذلك على الرسوم التي تؤدى مقابل خدمات فعلية للمصرف. ويعفى المصرف من أية مسؤولية تتعلق بتحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم.

٢٠ - تعهدات تمويل والتزامات أخرى

أ- تعهدات القروض والمنح

إن جميع القروض والمنح محكومة بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول المستفيدة ذات السيادة، لا يمثل إجمالي هذه التعهدات المحتملة بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية حيث أن كثيراً من هذه التعهدات تكون غير نافذة بسبب عدم توقيع الاتفاقيات أو خطابات التفاهم أو إلغاؤها أو عدم إتمام إجراءات النفاذ. فيما يلي تفاصيل هذه التعهدات كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٩			٢٠١٨
	قطاع عام ألف دولار أمريكي	قطاع خاص ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
قروض غير موقعة (إيضاح ١٨)	١٦٦,٤٥٠	١٦٠,٠٠٠	٣٢٦,٤٥٠	٢١٠,٤٥٠
قروض غير نافذة (إيضاح ١٨)	١٥٧,٣٠٠	٧٠,٠٠٠	٢٢٧,٣٠٠	٢٤٠,٨٥٠
قروض غير مسحوبة (إيضاح ١٨)	١,٢٢٢,٠٥٤	٤٨,٢٤٠	١,٢٧٠,٢٩٤	١,٢٦٣,٠٧٧
منح غير مسحوبة	٣٥,٢٥٥	-	٣٥,٢٥٥	٣٣,٨٩٩
الإجمالي	١,٥٨١,٠٥٩	٢٧٨,٢٤٠	١,٨٥٩,٢٩٩	١,٧٤٨,٢٧٦

٢٠ - تعهدات تمويل والتزامات أخرى (تابع)

ب- برنامج تمويل التجارة

في اطار برنامج تمويل التجارة العربية للدول الافريقية لعام ٢٠١٩ تم تخصيص مبلغ دوار قدره ٢٥٠ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨: ٢٢٥ مليون دولار أمريكي) وقد بلغ اجمالي التعهدات ٩٩٣ مليون دولار امريكي وذلك بعد خصم الإلغاءات التي بلغت قيمتها ٣٢ مليون امريكي خلال العام (٢٠١٨: ٧٥٥ مليون دولار أمريكي) والاتفاقيات غير الموقعة مبلغ ٤٢٥ مليون دولار امريكي (٢٠١٨: ٢٨٥ مليون دولار أمريكي).

ج - التزامات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فإن المصرف ملتزم بسداد ٤٦,٦٠٣ مليون دولار أمريكي (٢٠١٨: ٦,٠٠٠ مليون دولار أمريكي) المتبقي من مساهمته في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد عند الطلب من المساهمين. (أنظر إيضاح رقم ٤).

٢١ - موافقة مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ بإصدار وعرض هذه البيانات المالية على مجلس المحافظين بغرض الحصول على الموافقة النهائية.

الملاحق

الملحق الأول

تطور العمليات التمويلية (1975 – 2019)

(القيم بملايين الدولارات)

البند	2013 - 75	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
عدد قروض المشروعات الموافق عليها	566	20	18	16	16	14	14	**664**
عدد القروض الائتمانية الموافق عليها	32	2	1	-	-	1	-	**36**
عدد عمليات البرنامج الخاص	14	-	-	-	-	-	-	**14**
عدد عمليات القطاع الخاص	-	-	4	8	8	8	3	**31**
عدد المعونات الفنية الموافق عليها	591	29	35	41	40	45	43	**824**
عدد قروض صندوق الاقراض	59	-	-	-	-	-	-	**59**
عدد إتفاقيات القروض الموقعة	566	17	25	12	32	25	13	**690**
عدد إتفاقيات القروض النافذة	528	22	30	11	28	24	15	**658**
قيمة معونات فنية تم خصمها على الايرادات	91,459	6,689	6,140	8,442	5,454	7,067	7,808	**133,059**
معونات فنية تم خصمها على الايرادات حسب سنة الموافقة	104,966	5,485	5,913	6,101	5,637	3,668	1,289	**133,059**
تعهدات المنح والعون الفني	142,713	8,000	10,000	10,000	9,555	9,950	9,960	**200,178**
قيمة المنح ودراسات الجدوى الملغاة	28,230	0,490	0,579	0,129	0,356	0,061	-	**29,845**
قيمة تمويلات المصرف – القطاع العام	4,329,883	200,000	210,000	220,000	229,555	239,950	249,960	**5,679,348**
قيمة تمويلات المصرف – القطاع الخاص	-	-	50,000	86,000	100,000	100,000	100.000	**436,000**
قيمة التعهدات الملغاة	829,054	1,637	28,579	12,129	6,356	5,061	-	**882,816**
قيمة قروض المصرف	3,456,206	192,000	200,000	210,000	220,000	230,000	240,000	**4,748,206**
قيمة قروض المصرف بما في ذلك المنح والعون	3,500,829	198,363	231,421	293,871	323,199	334,889	349,960	**5,232,532**
قيمة قروض صندوق الاقراض	214,244	-	-	-	-	-	-	**214,244**
قيمة سحوبات صندوق الاقراض	214,244	-	-	-	-	-	-	**214,244**
قيمة سحوبات المصرف	2,313,389	127,829	139,621	121,250	143,350	213,275	181,460	**3,240,174**
رأس المال المدفوع	2,800,000	775,405	120,613	101,743	101,211	100,292	0,007	**3,999,271**

الملحق الثاني

توزيع صافي التعهدات حسب البلدان المستفيدة (1975 – 2019)

(بملايين الدولارات)

البلـــد	2013 - 75	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجمـــوع
إثيوبيا	131,148	9,983	13,250	15,000	20,001	-	20,050	**209,432**
إريتريا	28,340	0,029	-	-	-	-	-	**28,369**
أفريقيا الوسطى	30,093	-	-	0,050	13,000	-	0,142	**43,285**
أنجولا	10,146	-	-	-	19,950	-	0,130	**30,226**
بنين	112,248	9,091.6	10,000	-	-	-	40,000	**171,340**
بوتسوانا	81,033	-	-	-	-	-	-	**81,033**
بوركينا فاسو	179,389	20,109.1	9,400	19,000	12,307	40,500	-	**280,705**
بوروندي	66,079	0,281.1	11,600	-	15,000	15,574	7,350	**115,884**
تشاد	111,473	-	10,271	19,686	15,503	20,014	0,364	**177,311**
تنزانيا	133,137	11,816	-	10,571.3	-	0,300	13,830	**169,654**
الجمهورية التوجولية	46,710	10,013	9,023	-	-	0,033	-	**65,779**
الجابون	9,208	-	-	0,061	0,002	0,350	-	**9,621**
جامبيا	87,519	7,000	10,034	-	-	0,500	10.000	**115,053**
جزر الرأس الأخضر	91,010	0,018	12,000	-	13,522	10,000	16,500	**143,050**
رواندا	102,392	11,206	15,000	-	-	-	22,320	**150,918**
زامبيا	73,124	-	-	10,000	-	-	-	**83,124**
زيمبابوي	50,944	3,000	-	-	-	-	-	**53,944**
ساوتومي وبرنسيب	11,902	7,532	7,922	-	-	-	-	**27,356**
السنغال	222,429	11,155.1	10,032	9,000.0	13,500	11,500	0,350	**277,966**
سوازيلاند	44,440	-	0,291	10,000	15,000	-	-	**69,731**
سيراليون	67,826	-	-	-	0,450	-	20,500	**88,776**
سيشيل	37,706	6,505.5	11,000	0,099	-	-	-	**55,311**
غانا	142,985	-	-	-	-	13,500	-	**156,485**
غينيا	159,953	11,662.1	0,012	20,178	16,000	15,650	9,710	**233,165**
غينيا الاستوائية	8,667	-	-	-	-	-	-	**8,667**
غينيا بيساو	10,530	0,062.1	0,120	-	11,218	-	-	**21,930**
الكاميرون	110,811	11,300	12,000	-	12,338	-	-	**146,449**
الكنغو برازافيل	46,123	10,000	-	-	-	-	-	**56,123**
الكنغو الديمقراطية	56,331	10,062.1	-	-	-	-	-	**66,393**
كوت ديفوار	97,937	10,041	12,450	0,350	20,275	0,300	0,540	**141,893**
كينيا	118,051	-	10,000	11,000	-	15,320	-	**154,371**
ليبيريا	7.051	10,000	-	12,000	-	-	-	**29,051**
ليسوتو	77,110	-	-	-	14,000	-	-	**91,110**
مالي	157,243	0,400	0,150	20,000	-	0,300	40,360	**218,453**
مدغشقر	95,579	11,015	10,050	0,500	0,008	0,083	20,000	**137,235**
ملاوي	86,603	0,005.5	-	-	-	10,250	-	**96,859**
موريشص	67,309	0,035.5	-	-	-	20,000	-	**87,345**
موزمبيق	186,034	9,900	13,080	10,450	-	20,280	-	**239,744**
ناميبيا	25,147	-	-	-	-	-	0,500	**25,647**
النيجر	90,313	0,062.8	0,119	20,630	10,370	20,981	20,000	**162,476**
نيجيريا	8,000	-	-	-	-	-	-	**8,000**
يوغندا	87,176	0,040	15,096	11,500	-	15,000	0,270	**129,082**
جزر القمر	7,996	-	-	-	-	-	-	**7,996**
مجموعة دول (قطاع خاص)	20,000	-	-	-	-	-	2,000	**22,000**
قطاع خاص	-	-	22,000	86,000	94,000	100,000	100,000	**402,000**
المنظمات	0,618	0,552.5	0,608	1,694.7	1,118	0,894	3,647	**9,132.2**
منح خصمت على الإيرادات	104,966	5,485	5,913	6,101	5,637	3,560	1,397	**133,059**
الإجمالي	**3,500,829**	**198,363**	**231,421**	**293,871**	**323,199**	**334,889**	**349,960**	**5,232,532**

الملحق الثالث

التوزيع القطاعي السنوي للتعهدات الصافية (1975 - 2019)

(بملايين الدولارات)

السنة	البنية الأساسية		الزراعة والتنمية الريفية		الصناعة		الطاقة		برنامج العون العاجل		القطاع الاجتماعي		القطاع الخاص		العون الفني		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2013 - 75	1,895,015	54.13	862,004	24.62	51,529	1.47	172,469	4.93	12,635	0.36	282,999	8.08	111,714	3.19	112,464	3.21	3500829	100.00
2014	109,453	55.18	43,500	21.93		-	-	-	-	-	32,900	16.59	5,000	2.52	7,510	3.79	198363	100.00
2015	112,800	48.74	35,600	15.38		-	-	-	-	-	46,600	20.14	27,000	11.67	9,421	4.07	231421	100.00
2016	108,500	36.92	49,000	16.67		-	-	-	-	-	40,500	13.78	86,000	29.26	9,871	3.36	293871	100.00
2017	126,500	39.14	38,500	11.91		-	11,000	3.40	-	-	44,000	13.61	94,000	29.08	9,199	2.85	323199	100.00
2018	98,000	29.26	73,500	21.95		-	-	-	-	-	53,500	15.98	100,000	29.86	9,889	2.95	334889	100.00
2019	107,000	30.57	55,500	15.86		-	-	-	-	-	77,500	22.15	100,000	28.57	9,960	2.85	349960	100.00
المجموع	**2557268**	**48.87**	**1157604**	**22.12**	**51,529**	**0.98**	**183469**	**3.51**	**12,635**	**0.24**	**577999**	**11.05**	**523714**	**10.01**	**168314**	**3.22**	**5232532**	**100.00**

الملحق الرابع

التوزيع القطاعي الفرعي للتعهدات الصافية (1975 - 2019)

(بملايين الدولارات)

القطـــاع	2013 - 1975	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
قطاع البنية الأساسية								
الطرق	1,165,664	41,000	60,000	98,500	64,000	78,000	87,000	1,594,164
السكك الحديدية	30,796							30,796
النقل النهري	18,245							18,245
النقل الجوي	138,599	10,000						148,599
المواصلات السلكية واللاسلكية	20,928							20,928
المياه والمجاري	355,737	39,500	41,800		42,500	20,000		499,537
السدود والكباري	107,807	11,600					20,000	139,407
المرافق العامة	57,239	7,353	11,000	10,000	20,000			105,592
المجموع الفرعي	**1,895,015**	**109,453**	**112,800**	**108,500**	**126,500**	**98,000**	**107,000**	**2,557,268**
قطاع الزراعة والتنمية الريفية								
الزراعة والتنمية الريفية	466,735	43,500	35,600	49,000	38,500	73,500	55,500	762,335
الإنتاج الغذائي	238,275							238,275
تربية الماشية والدواجن	43,221							43,221
صيد الأسماك	70,524							70,524
الصناعات الغذائية	23,749							23,749
تنمية الغابات	19,500							19,500
المجموع الفرعي	**862,004**	**43,500**	**35,600**	**49,000**	**38,500**	**73,500**	**55,500**	**1,157,604**
قطاع الصناعة								
صناعة مواد البناء والتشييد	48,407							48,407
الصناعات الكيماوية	3,122							3,122
المجموع الفرعي	**51,529**							**51,529**
قطاع الطاقة:								
هياكل وإنتاج الكهرباء	172,469				11,000			183,469
القطاع الاجتماعي	282,999	32,900	46,600	40,500	44,000	53,500	77,500	577,999
القطاع الخاص	111,714	5,000	27,000	86,000	94,000	100,000	100,000	523,714
البرنامج الخاص : برنامج العون العاجل	12,635							12,635
العون الفني								
الدول	6,880	1,472.5	2,900	2,075.3	2,444	5,327	5,024	26,123
المنظمات	0,618	0,552.5	0,608	1,694.7	1,118	0,894	3,647	9,132
منح خُصمت على الإيرادات	104,966	5,485	5,913	6,101	5,637	3,668	1,289	133,059
المجموع الفرعي	**112,464**	**7,510**	**9,421**	**9,871**	**9,199**	**9,889**	**9,960**	**168,314**
المجموع الكلي	**3,500,829**	**198,363**	**231,421**	**293,871**	**323,199**	**334,889**	**349,960**	**5,232,532**

الملحق الخامس

مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة في رأس المال وتوزيع الأصوات حتى 2019/12/31

الدول الأعضاء	الأسهم			القوة التصويتية	
	إجمالي رأس المال المدفوع بملايين الدولارات	عدد الأسهم	النسبة المئوية من المجموع	عدد الأصوات	النسبة المئوية من المجموع
1-المملكة الأردنية الهاشمية	8.562	85.62	0.22	285.62	0.66
2- دولة الإمارات العربية المتحدة	428.095	4,280.95	10.70	4,480.95	10.28
3- مملكة البحرين	8.562	85.62	0.22	285.62	0.66
4- الجمهورية التونسية	35.674	356.74	0.89	556.74	1.28
5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	171.238	1,712.38	4.28	1,912.38	4.39
6-المملكة العربية السعودية	1,027.429	10,274.29	25.69	10,474.29	24.03
7- جمهورية السودان	8.562	85.62	0.22	285.62	0.65
8-الجمهورية العربية السورية	4.757	47.57	0.12	247.57	0.57
9- جمهورية العراق	599.333	5,993.33	14.99	6,193.33	14.21
10- سلطنة عمان	51.372	513.72	1.29	713.72	1.64
11- دولة فلسطين	8.562	85.62	0.21	285.62	0.65
12- دولة قطر	342.476	3,424.76	8.56	3,624.76	8.31
13- دولة الكويت	627.873	6,278.73	15.70	6,478.73	14.86
14- الجمهورية اللبنانية	28.540	285.40	0.71	485.40	1.11
15- دولة ليبيا	570.794	5,707.94	14.27	5,907.94	13.55
16-جمهورية مصر العربية	8.562	85.62	0.21	285.62	0.65
17- المملكة المغربية	62.787	627.87	1.57	827.87	1.90
18- الجمهورية الإسلامية الموريتانية	6.093	60.93	0.15	260.93	0.60
المجمـوع	**3,999.271**	**39,992.71**	**100.00**	**43,592.71**	**100.00**